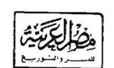
تيموثي ميتشل



في العالم العربي

الديمقراطية و الدولة فى العالم العربى

الديمقراطية و الدولة فى العالم العربى

تأليف: تيموثى ميتشل

ترجمة: بشير السباعى

الإصدار الأول: ١٩٩٦

عدد النسخ المطبوعة: ٣٠٠٠ نسخة

الناشر: مصر العربية للنشر و التوزيع

١٩ ش إسلام - حمامات القبة - مصر

ت - فاكس: ٢٥٦٢٣٦٨

الترقيم الدولى: 5 - 09 - 5471 - 977

رقم الإيداع: ٥٦١٩ / ١٩٩٦

تيموثى ميتشل

الديمقراطية و الدولة فى العالم العربى

ترجمة

بشير السباعى

مصر العربية للنشر و التوزيع

الفصل الأول

النجاح " الخاطئ ": خوف أمريكا من الديمقراطية

فى ديسمبر ١٩٩٠، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدشين مبادرة الديمقراطية ". وذكرت الوكالة أن الهدف من وراء تلك المبادرة هو تركيز خبرة و مهارات و موارد " الوكالة " تركيزا سافرا على المساعدة على تعزيز و ترسيخ الديمقراطية " (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١٩٩٠، ١٩٩٢، ٣). و قد جرى تدشين المبادرة فى وقت صعب بالنسبة للولايات المتحدة. إذ كانت النظم القديمة فى أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفييتى قد انهارت، مما منح القوى الديمقراطية المعارضة للنظام السائد فى أجزاء أخرى من العالم التشجيع. إلا أنه فى الشرق الأوسط، كان تحدى النظام السائد قد صدر للتو عن قوة من نوع مختلف، هى جيش العراق. و كانت الولايات المتحدة تستعد لخوض حرب فى الشهر التالى لاستعادة النظام القديم، و هو نظام لا صلة له بالديمقراطية. و قد صورت " مبادرة الديمقراطية " الولايات المتحدة فى صورة المؤيد للديمقراطية بل و سبب التغير الديمقراطى عبر مختلف أرجاء العالم. و من ثم كان بالإمكان تصوير الحرب ضد العراق على أنها حرب من أجل الديمقراطية و من أجل حق شعب الكويت فى تقرير مصيره بنفسه و حث الشعب الأمريكى على تأييد حرب كان معارضا لها فى مبدأ الأمر. لكن التذرع بالمبدأ الديمقراطى طرح مشكلة بالنسبة للنظام السائد فى المنطقة و الموالى للولايات المتحدة و المعادى للديمقراطية، و من ثم بالنسبة للولايات المتحدة نفسها.

و كمؤشر يدل على هذه الصعوبات، سرعان ما جرى إتباع " مبادرة الديمقراطية "، دون صخب اعلامى، بـ " ورقة سياسية حول الديمقراطية و الحكم "، كان هدفها هو تزويد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتوجيه داخلى حول " حدود المبادرة (ص٣). و الحال أن اضافة كلمة " الحكم " إلى عنوان الورقة السياسية، إنما تقدم بالفعل مفتاحا لفهم الحدود التى تصورتها واشنطون. فمنذ الأزمة الاقتصادية العالمية لمنتصف السبعينيات و الطبقات الحاكمة فى الولايات المتحدة و الدول الغربية الأخرى منزعجة من خطر الديمقراطية **الزائدة عن الحد**، أكان ذلك فى الداخل أم فى الخارج. و قد بدا أن السخط الشعبى على الفساد الحكومى و الحروب الخارجية وركود أو تدهور مستويات المعيشة يؤدى إلى تآكل الأمن المريح الذى كانت تتمتع به النخب الحاكمة. و قد عبر العلماء السياسيون المحافظون عن هذا التهديد الموجه إلى النظام السائد فى صورة مشكلة قدرة على الحكم. أما مسألة كيف يمكن للطبقات الحاكمة الغربية أن تسترد الشرعية العامة عن طريق خفض صلاحيات و حريات الطلاب و النقابات العمالية و العاطلين و الأقليات العرقية و النساء و جماعات و حركات اجتماعية أخرى فقد نوقشت بوصفها مسألة " الحكم ".

و كجزء من " مبادرة الديمقراطية "، دشن مكتب الشرق الأدنى للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " برنامجا للحكم و للديمقراطية لبلدان أفريقيا الشمالية و الشرق الأوسط ". و كمرحلة أولى لهذا البرنامج، أنشأ مشروع دعم للمؤسسات الديمقراطية مدته خمس سنوات. و تؤكد الورقة التى تعرض هذا المشروع التحول من مسألة الديمقراطية إلى مسألة الحكم. و الواقع أنها توضح أن هدف المشروع ليس تشجيع الديمقراطية بل دعم جماعات سياسية داخل الطبقات الحاكمة العربية من شأنها دعم لا عرقلة السياسة الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة. و الحال أن هذا التحول عن الديمقراطية هو تحول جد ملحوظ بحيث أنه، فيما عدا عنوان البرنامج، فان مصطلح " الديمقراطية " لا يظهر بالمرة فى ورقة السياسة التى تتألف من ٣٠٠٠ كلمة.

صنع الديمقراطية فى العالم الثالث

تستحق الورقة الحكومية التى تعرض برنامج الحكم و الديمقراطية قراءة فاحصة. و تشير مقدمتها إلى التغيرات السياسية التى تحول أوروبا الشرقية و أجزاء أخرى من العالم. الا أنها تحدد المشكلة السياسية الأكثر الحاحا و التى تواجه الشرق الأوسط **ليس** على أنها مشكلة المقرطة بل على أنها مشكلة الإصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى. و هذه المشكلة الأخيرة تتطلب من حكومات الشرق الأوسط " تحويل وجهة المؤسسات القومية و المحلية " و قبول " قلب " البرامج الاقتصادية التى عرفتها الستينيات و السبعينيات و الموجهة إلى تصنيع داخلى التوجه و معتمد على الذات. إن الجهود العامة الرامية إلى تخصيص موارد فى اتجاه التصنيع و إلى حماية و دعم هذه الصناعة ضد الضغوط الاقتصادية الغربية يجب أن تخلى السبيل أمام تخصيص الموارد عن طريق " السوق " و إزالة القيود على الاستيراد من أجل السماح بـ " اندماج أعظم فى الاقتصاد العالمى " (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / واشنطون ١٩٩٢، ١). و سعيا إلى تبديد أى شك فى أن منطق مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية هو دعم برنامج الولايات المتحدة الاقتصادى بالنسبة للمنطقة، فإن الورقة تحدد " هدف المشروع " بالكلمات الدقيقة التالية: " خلق بيئات مؤسسية سياسية و قانونية من شأنها حفز تقدم أسرع و طويل الأجل بشأن الإصلاح الاقتصادى فى بلدان الشرق الأدنى " (ص٣).

و قد أنفقت على هذا البرنامج عشرة ملايين من الدولارات كل سنة بالنسبة لمصر وحدها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر ١٩٩٢، الملحق ٢)، لتمويل وكالات استشارية و حلقات دراسية أكاديمية و أوراق بحث. و قد اصطف علماء سياسيون و اقتصاديون أمريكيون متخصصون فى العالم العربى للحصول على نصيبهم من المال، برئاسة البروفيسور آلان ريتشاردز من جامعة كاليفورنيا بسانتا

كروز (ميسكين، ١٩٩٢). إن " صنع الديمقراطية فى العالم الثالث "، كما يصف أحد أولئك الأساتذة مرتفعى الأجور الذين يعملون لحساب الوكالة عمله (بلير، ١٩٩٣)، هو صناعة يحركها عدد من العوامل الاقتصادية. و المتخصصون الجامعيون فى شئون الشرق الأوسط و الذين يؤيدون، كما يفعل أغلبهم، السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، يجدونها عملا مربحا. إن الأساتذة الذين يخلقون لأنفسهم مهنة فكرية من الهجوم على الدعم الذى تقدمه الدولة فى مكان كمصر إنما يعتمدون فى تلك المهن نفسها – فى زمن تخفيضات للموازنات الجامعية – على دعم جد سخى من جانب الدولة من الحكومة الأمريكية (فيتاليس ١٩٩٤).

ويجرى تنظيم و تجنيد الأكاديميين، بدورهم، من جانب مؤسسات استشارية دولية كمؤسسة كيمونكس أوف واشنطون دى سى – و هى المؤسسة التى فازت بعقود عديدة مع الوكالة ترتبط بإعادة الهيكلة الاقتصادية فى مصر و فازت فى عام ١٩٩٣ بعقد مربح لإدارة برنامج الوكالة الخاص بدعم المؤسسات الديمقراطية. و الحال أن مؤسسة كيمونكس مملوكة لشركة ايرلى انداستريز أوف كاليفورنيا التى يقول مديرها العام و أكبر مساهم فيها، جيرالد مارفى، إنه دشن كيمونكس فى عام ١٩٧٦ " لأننى "، بين أمور أخرى، " كنت أريد دائما العثور على سبيل لأن... تكون لى وكالة مخابرات مركزية خاصة بى " (هنريك ١٩٩٣، د٣). لكن الفائدة الرئيسية لكيمونكس تتمثل فى نقل اعانات الدولة إلى ملاكها لا مجرد المعلومات. و الحال أن ايرلى انداستريز هى شركة أغذية دولية " غير مربحة بشكل مزمن "، كان من الممكن أن تنهى أعمالها منذ سنوات لو كانت قد تعرضت لقوى السوق ذاتها التى تشجعها شركتها التابعة لها، كيمونكس، فى أماكن كمصر. لكن اعتمادات الوكالة الضخمة المحولة إلى كيمونكس فى السنوات الأخيرة قد ساعدت على بقاء النشاط الاستثمارى الزراعى للشركة الأم.

و حالة شركة ايرلى اندا‌ستريز هى مجرد مثال واحد لاعتماد الزراعة الأمريكية الواسع على أوسع نظام للدعم من جانب الدولة فى العالم. إذ يشمل النظام

كوبونات أغذية للفقراء و ضوابط للأسعار و اعانات تصديرية للاستثمارات الزراعية، و برنامج شراء للمحاصيل تلعب فيه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دورا قياديا، يدفع المنتجات الزراعية الأمريكية المدعومة من الدولة إلى أسواق العالم الثالث. و يعكس اعتماد الولايات المتحدة على الدعم من جانب الدولة الأزمة الطويلة الأجل للزراعة الأمريكية و للاقتصاد الأمريكي بوجه عام، و التى تعتبر حادة بشكل خاص منذ منتصف السبعينيات. و آنذاك، وردا على هذه الأزمة، صاغت الولايات المتحدة و بلدان مجموعة الدول السبع الصناعية الأخرى، لأول مرة، برنامج التكيف الهيكلى لفرضه على بلدان العالم الثالث المدينة. و كان الهدف هو كسر كارتلات المنتجين و إزالة حماية الدولة للتصنيع المحلى و إعادة فتح أسواق العالم الثالث أمام تغلغل السلع الغربية و رأس المال الغربى. إن بلدانا كمصر، إذ تواجه أزماتها الاقتصادية الخاصة ذات الصلة بهذا الواقع، و إذ تجد نفسها عاجزة عن انهاء اعتمادها على رأس المال الأمريكى، قد فقدت الآن تقريبا كل مجال لسياسة اقتصادية و سياسية مستقلة. و هذا هو السياق الذى يجب أن نفهم ضمنه مشروع المؤسسات الديمقراطية الذى طرحته حكومة الولايات المتحدة.

تجنب النجاح الخاطئ

يتمثل الهدف المعلن للمشروع فى خلق " بيئات مؤسسية " من شأنها تشجيع برنامج التكيف الهيكلى. فبأى شكل يمكن لخلق بيئات مؤسسية جديدة أن يعزز هذا القلب الأمريكى للسياسات الاقتصادية فى المنطقة؟ تعترف ورقة المشروع بأن المسعى الأمريكى الرامى إلى إخضاع الاقتصاديات العربية بشكل مباشر أكثر لسلطة الاقتصاد العالمى قد واجه مقاومة من جانب حكومات المنطقة. و بالرغم من أن المسعى كان جاريا على قدم و ساق لأكثر من خمس عشرة سنة، فإن " التقدم كان بطيئا جدا ". على أن الورقة ترد هذه المقاومة لا إلى أية معارضة حقيقية أو إلى

انعدام شعبية و اسع للتكيف الهيكلى، بل إلى مجرد الفساد الشخصى لموظفى الدولة. و تزعم الوكالة أن الحكومات فى المنطقة تميل إلى أن تكون محصنة (" مستقلة نسبيا ") تجاه شعوبها، و هذا التحرر من الضغط السياسى أو من إمكانية المحاسبة إنما يمكن موظفيها من وضع " مصالحهم الخاصة أو مصالح شركائهم الأقربين " فوق " المصلحة القومية الأوسع " (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / واشنطون ١٩٩٢، ١).

و إذا كانت تلك هى الحالة، فسوف يكون بالإمكان إذاً تصور أن المشكلة يمكن حلها عن طريق المقرطة. فحرية الصحافة و النشر و حرية الاجتماع و التنظيم و حرية التعبير و الانتخابات الحرة سوف تساعد على خفض السلطة المستقلة المزعومة للدولة و سوف ترغم موظفيها على العمل بشكل أكثر جدية من أجل المصلحة القومية الأوسع. لكن ذلك ليس هو ما تقترحه الوكالة.

فالوكالة تقترح معالجة مشكلة استقلال الدولة عن طريق سياسة " تعزيز المؤسسات و الهيئات السياسية و القانونية للبلد المضيف المختار " (ص٢). و تذهب ورقتها السياسية إلى أن هناك سبيلين لزيادة إمكانية محاسبة النخبة الحاكمة فى مصر و العالم العربى. و يتمثل السبيل الأول فى زيادة إمكانية المحاسبة " القانونية " و " الإدارية "، عن طريق تعزيز النظام القضائى و استحداث آليات محاسبة داخل البيروقراطية التنفيذية من أجل توفير مستويات رفيعة للإدارات الرسمية. و تقول الوكالة أن هذا هو الوسيلة الأفضل لضمان أن تعمل بيروقراطية الدولة فى اتجاه المصلحة العامة (ص٢). أما السبيل الثانى فهو زيادة إمكانية المحاسبة " العامة ". و توضح حاشية أن هذا يعنى بناء مؤسسات كصحافة مستقلة و أحزاب سياسية و لجان انتخابية مسئولة و قد تؤدى مثل هذه الخطوات نحو المقرطة إلى زيادة شرعية سياسة الحكومة، و لكن " فى بعض الظروف " فقط (ص٢). و هكذا تجرى إعادة تسمية الديمقراطية بإمكانية المحاسبة العامة و تحال إلى حاشية. فهى تعتبر أدنى من

الأشكال الأخرى لإمكانية المحاسبة، كالأشكال القانونية و الإدارية، و التى تعمل ليس عن طريق زيادة سلطات الناس العاديين بل عن طريق تعزيز سلطات الدولة.

و تسارع ورقة السياسة إلى التحذير من مخاطر المقرطة. و مع أن زيادة " إمكانية المحاسبة فى الحكم " قد تساعد مصالح سياسة حكومة الولايات المتحدة، فإن التحسينات السياسية و القانونية لن تكون كلها ذات " آثار إيجابية متساوية ". و لا تعرف الوكالة بعد الآثار التى قد تترتب على تحسينات محددة، أكان ذلك بالنسبة للمسعى الأمريكى الرامى إلى فرض دمج بلدان فى الاقتصاد العالمى أم بالنسبة لخلق نظم ديمقراطية من النوع " الذى قد نرغب فى تأييده " (ص٢). ذلك أن الاصلاح السياسى قد تترتب عليه " نتائج غير متوقعة "، من شأنها تخريب العملية " الأوسع "، عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، و تهديد " الاستقرار السياسى ". و تحذر الورقة منبهة إلى أن من المهم ألا تحدث " النجاحات الخاطئة " (ص ص٥ – ٦).

الوظيفة التربوية

هكذا يجرى توضيح الخطر الذى تمثله المقرطة بالنسبة للسياسة الأمريكية فى المنطقة. أن برنامج التكيف الهيكلى – أى فرض الركود و تخفيض قيمة العملة و نزع التصنيع و تحجيم فرص العمل و طرد المزارعين المستأجرين من أراضيهم و الغاءات أخرى لمنجزات الإصلاح الزراعى و إلغاء القوانين التى تحمى العمل و الزيادات فى أسعار المواد الغذائية و السلع الأساسية الأخرى و زيادة أسعار الكهرباء و تكاليف السكن و إلغاء الرعاية الصحية المجانية و زيادة أسعار الأدوية و التخفيضات الضخمة فى الرواتب الفعلية للمدرسين و للموظفين – إن لا شئ من هذه السياسات، سياسات ما يسمى بـ " التكيف "، بنتائجها المريعة على حيوات الملايين لا يلقى التأييد من جانب الغالبية الواسعة من شعوب الشرق الأوسط. كما أن من غير المحتمل أن تؤيد هذه الشعوب، لو أتيحت لها الفرصة للتعبير عن رأيها، التحويل الضخم للأموال القومية إلى المؤسسات العسكرية التى تبقى نظما عديمة الشعبية فى

السلطة، و لا أن تؤيد التعاون الوثيق و الدعم الذى تحصل عليه هذه الجيوش من الولايات المتحدة. و كما تعترف الوكالة، فإن " شريحة محدودة فقط من هؤلاء السكان " هى التى تؤيد ما تفعله الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / واشنطون ١٩٩٢، ص٤)

و يتمثل أحد الحلول المقترحة لمشكلة انعدام الشعبية هذه فى التمييز بين الأجل القصير و الأجل الطويل. إذ يرى آلان ريتشاردز، الأستاذ بجامعة كاليفورنيا و الذى تستخدمه كيمونكس كرئيس لمشروع دعم المؤسسات الديمقراطية، أنه بالرغم من أن " التكيف الهيكلى يلحق الضرر حتما بمعظم الناس "، إلا أنه لا يفعل ذلك إلا " فى الأجل القصير " (ريتشاردز وبيكر ١٩٩٢، ٣١). أما فى الأجل الطويل، فيجب للناس أن يتوقعوا الاستفادة – أو على الأقل أن يكونوا فى حالة أقل سوءا مما لو اتبعت سياسات أخرى. و هكذا فقد تكون هناك إمكانية لتجنب المشكلة. فقد يتسنى إقناع المصريين بتحمل المشقة فى الأجل القصير، و ذلك فى مقابل رخاء فى الأجل الطويل. و بوسع الولايات المتحدة و صندوق النقد الدولى الاكتفاء بالإشارة إلى أمثلة فى أماكن أخرى من العالم على تكيف هيكلى ناجح و إقناع المصريين بتقليد النجاح.

إلا أن المشكلة هى أنه لا وجود لمثل هذه الأمثلة. لقد انقضى الآن أكثر من خمس عشرة سنة على فرض برامج التكيف الهيكلى لأول مرة، فى افريقيا ما تحت الصحراء الكبرى إلى حد بعيد، و كانت النتائج كارثية. إن المراحل الأولى، مراحل إزالة ضوابط العملة من أجل إيجاد تخفيض سريع للقيمة، هى مراحل سهلة. بل إن هذا قد يؤدى إلى تشجيع نمو قصير فى الصادرات. لكن المشكلات الطويلة الأجل و التى تتمثل فى العثور على استثمار رأسمالى ضخم، و خلق فرص للعمل، و حيازة التكنولوجيا، و خلق الأسواق، و فرض انضباط على القوة العاملة، و ما إلى ذلك، لم تحل. و الحال أن آلان ريتشاردز نزيه بما يكفى للاعتراف بأن " الاقتصاديين لا يتفقون على إمكانية نجاح التكيف الهيكلى " و بأن مثل هذا النجاح

يتوقف جزئيا على تطورات غير متوقعة في التجارة الدولية و الأسواق العالمية (ص٣٢).

إلا أنه قد يكون من الأدق الاعتراف بأنه لم يجر قط تصنيع أي بلد من خلال إتباع مبادئ السوق الحرة التي يفرضها التكيف الهيكلي. لقد اعتمدت بريطانيا و الولايات المتحدة على حماية واسعة من جانب الدولة من أجل الاضطلاع بالتصنيع في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر. و مؤخرا، كانت الحماية من السوق العالمية ضرورية لبرامج التصنيع الناجحة في شرق آسيا. و الولايات المتحدة تعرف ذلك جيدا. و في مايو ١٩٩٥، فرضت الولايات المتحدة عقوبات تجارية على اليابان لإرغامها على فتح صناعة سياراتها المحلية. و لم يكن السبب هو أن شركة جنرال موتورز أو شركة فورد أو شركة كريزلر كانت تريد بيع سيارات في اليابان. بل كانت تريد إثناء المنتجين الصناعيين في العالم الثالث عن الإقتداء بالمثال الياباني في الحماية الناجحة للصناعة المحلية من المنافسة الامريكية. و قد قال روبرت ج. ايتون، رئيس شركة كريزلر: " لقد كان بوسعنا الابتعاد و نسيان اليابان إلى الأبد لولم نكن نرى أنها تقدم نموذجا يحتذى للصين و لكوريا . الخ ". (نقلا عن بنيت ١٩٩٥). إن الولايات المتحدة، العاجزة عن الإشارة إلى أية نماذج لتكيف هيكلي ناجح، لابد لها من أن تدمر نماذج التصنيع التي تنجح بالفعل، تلك النماذج القائمة على الحماية من جانب الدولة، و ذلك سعيا إلى صون خرافة أن التكيف الهيكلي، بالرغم من الضرر الذي يلحقه، هو العلاج الوحيد.

و بالنظر إلى أن ريتشاردز لا يملك دليلا يمكن به إقناع الناس بفوائد التكيف الهيكلي، فإنه يصف " تاكتيكات " ممكنة " للتحكم في المعارضة " (ص ص٣٤ – ٣٥)، تتراوح بين الإقناع العام و القمع العنيف. و لتقليل ضرورة " التهديدات و القمع " إلى الحد الأدنى، يقترح " وظيفة تربوية " للدولة المصرية و للوكالة: " هناك حاجة إلى إفهام الشعب ضرورة التكيف الهيكلي ". و بالرغم من عدم

وجود دليل على صلاحيته و بالرغم من الخلافات بين الاقتصاديين على أهليته، فإنه يجب إفهام الشعب المصرى أنه ما من خيار أمامه.

هنا يتعين على الصحافة المصرية أن تلعب دورا مهما و لابد من منعها من توجيه النقد إلى الإصلاح الاقتصادى. و يقول ريتشاردز: " غالبا ما تنتقد الحكومة (محقة) انعدام مسئولية بعض الصحف ". أما روبرت سبرنجبورج، شريك ريتشاردز فى مشروع المؤسسات الديمقراطية فى كيمونكس، فهو أيضا يهاجم صحافة المعارضة لكونها " عديمة الشعور بالمسئولية إلى حد ما " فى انتقاداتها للإصلاح الاقتصادى (سبرنجبورج ١٩٩١، ٢٤٤). و يقترح ريتشاردز أن تتخذ الدولة خطوات لإزالة هذه المشكلة. عن طريق زيادة " احتراف " الصحفيين. و مع حرمان الأحزاب السياسية المعارضة من أى مجال للفعل العام، فإن صحافة المعارضة فى مصر تظل المجال الوحيد الصغير للاستقلال، المجال العام الوحيد، الذى يمكن أن تسمع فيه أصوات تنتقد سياسات النظام انتقادا شرعيا. و هذا التهديد للسياسات الاقتصادية الأمريكية يتطلب تدخل الدولة، سعيا إلى إزالة النقد " غير المسئول ". كما يقترح ريتشاردز أن تدعم الوكالة نمو مراكز بحث " مستقلة " لصوغ الرأى العام – أى مستقلة بمعنى أنها سوف تروج لضرورة التكيف الهيكلى و تعتمد فى تمويلها على الحكومة الأمريكية.

الهدف، إذا، هو صوغ النقاش و الراى العام حتى يتفهم الناس ضرورة التكيف الهيكلى و ينتهى بهم الأمر إلى الإيمان بأنه. مهما كانت مرارة الدواء و انعدام يقين فعاليته، فإنه ما من بديل. و بالنظر إلى انعدام اليقين تجاه – بل و إلى وجود الدليل ضد – أهلية برامج التكيف الهيكلى، فإن المرء يبدأ فى التساؤل عما إذا كان هذا الإخراس للنقاش جزءاً من هدف هذه البرامج. فالتكيف الهيكلى لا يهدف إلى مجرد تكييف حيوات الناس الاقتصادية بل يهدف إلى تغيير الأسلوب الذى يفكرون و يتكلمون به. و لغة الإصلاح الاقتصادى مصاغة بشكل يوحى بأنه لا وجود بالفعل لأية بدائل لهذه السياسة الجذرية و المدمرة.

الضعفاء فى مواجهة المقدسات

كيف يجرى عمل ذلك؟ دعونا نتابع ريتشاردز مرة أخرى. يقال إن ما يكمن فى قلب أزمة مصر الاقتصادية هى سلسلة من انعدام التوازنات: بين المدخرات و الاستثمار، بين الواردات و الصادرات، - بسبب الحاجة إلى دفع ثمن الواردات الزائدة عن الحد - بين الدخل الحكومى و الإنفاق الحكومى. و الإنفاق الحكومى، بدوره، يتألف من أربعة أبواب إلى حد بعيد: الرواتب، الدعم، الجيش، و الفائدة على الدين العام، و الذى تدين به مصر إلى حد بعيد للولايات المتحدة. و يقول ريتشاردز إن البابين الأخيرين " مقدسان " (ريتشاردز وبيكر ١٩٩٢، ١٢). إنهما لا يمكن المساس بهما. و من ثم فإن التخفيضات الضخمة فى الإنفاق الحكومى و المطلوبة لإصلاح الإختلالات يجب أن تنزل على البابين الأولين وحدهما.

فلماذا يعتبر الجيش و مدفوعات الديون للولايات المتحدة مقدسة؟ إن الميزانية العسكرية، كنسبة من الإنفاق الحكومى، إنما تساوى تقريبا ضعف الميزانية العسكرية لبلدان أوروبا الغربية الصناعية، مثلا، و عبء الدين، حتى بعد التخفيضات الأخيرة، لا يتناسب بالمرة مع قدرة البلد على الدفع. و لا يفسر ريتشاردز السبب فى عدم إمكان المساس بهذين البندين (مع أنه يلاحظ أن إبقاء الجيش إلى جانبك يسهل فرض الإصلاح الاقتصادى). و الإجابة واضحة و إن كان لا يرد ذكر لها البتة مع ذلك: إن هذين الحاصلين على الأموال الحكومية جد قويين و بوسعهما فرض ما يريدان. و هكذا فإن تكلفة مواجهة الأزمة الاقتصادية سوف تنزل على كاهل أولئك الذين لا قوة لهم، فقراء المدن و الأرياف الذين يعتمدون اعتمادا شديدا على الدعم الحكومى و الموظفين - مستخدمى القطاع العام الذين ينتمون إلى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة.

و يعترف ريتشاردز بأن مسائل التفاوت الاجتماعى و الاقتصادى قد تكون مهمة تماما بالنسبة لتخطيط و نجاح الإصلاح الاقتصادى. لكنه يعلن ببساطة أنها لن تكون محل نقاش. و هكذا ففى تحليله لاقتصاد مصر السياسى، إذا اكتفينا بمجرد مثال

واحد، لا نجد مناقشة للتدابير التى قد تكون أكثر نجاحا بكثير - كإصلاح زراعى جديد. إن الإصلاح الزراعى الجذرى، الأشمل بكثير من الإصلاحات الناصرية فى مصر، كان أساسيا بالنسبة لنجاح بلدان من العالم الثالث، مثل كوريا الجنوبية، التى تمكنت من التصنيع، إلا أنه موضوع خارج مجال المناقشة من جانب مقاربة التكيف الهيكلى للإصلاح الاقتصادى و للمقرطة.

كما أن تحليل ريتشاردز لمصر يقتفى أثر مألوفات و أعراف نقاش الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و صندوق النقد الدولى، و التى تتمثل فى مناقشة مصر فى عزلة تامة. إذ يجرى التعامل مع كل بلد كما لو كان وحدة تحليل منفصلة و مستقلة. و هذا النهج يخلق انطباعا بأن الوكالة و الصندوق لديهما وصفة، نموذجا، يمكن فرضه، بلدا إثر بلد، وفقا لصيغة بسيطة. و ينطوى هذا النهج على مشكلتين على الأقل.

أولا، إن الوصفة الاقتصادية قد تكون من الناحية النظرية صالحة لبلد واحد فقط. إلا أنه عندما يقال لبلدان العالم الثالث كلها تقريبا إن عليها اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملات و حفز الصادرات، كسياسة موحدة، فإن النتيجة تكون محبطة. إن بلدان العالم الثالث ستميل إلى إنتاج سلع واحدة أو متشابهة للسوق العالمية الواحدة. و الإنتاج الزائد يؤدى إلى هبوط فى أسعار السوق العالمية، و لذا فإن المحصلة النهائية إنما تتمثل فى تدهور شروط التجارة و فى مزيد من الانحدار فى الوضع الاقتصادى إزاء الغرب. تلك هى الخبرة المشتركة فى أفريقيا.

ثانيا، مع معاملة البلد معزولا، لا يكون هناك مجال لذكر العوامل الإقليمية أو الدولية، أو الأزمة العالمية الأوسع التى تسهم فى مشكلات مصر. فلا يدور نقاش، مثلا، حول علاقة العربية السعودية الاقتصادية بمصر أو حول السبب فى أن السعوديين يقدمون دعما قدره ٣٠ بليون دولار لصناعة الأسلحة و الطائرات الأمريكية، على حساب برامج التنمية الإقليمية و الاندماج الإقليمى التى من شأنها تقليل الاعتماد ذى الطابع الكولونيالى الجديد على رأس المال الأمريكى. و ليس هناك

تحليل لاحتكارات القلة و لهياكل السلطة التى تصوغ قوى ما يسمى بالسوق العالمية و التى يتعين على مصر الرضوخ لها. و لا يجرى رصد أية ارتباطات، و قد أشرت إلى أنه لابد من رصدها، بين الأزمة فى الاقتصاد المصرى و أزمة القدرة الأمريكية على المنافسة و التراكمات الأمريكية الزائدة و السياسات المترتبة على ذلك فى مجال الدعم من جانب الدولة و الجهود الرامية إلى توسيع الأسواق الخارجية الأمريكية.

و الحال أن التكيف الهيكلى، بعيدا عن أن يكون حتميا، هو برنامج خاص لفرض أعباء الأزمة الاقتصادية، القومية و العالمية، على أولئك الأكثر عجزا عن المقاومة، و لمعالجة الأزمة فى الصناعة الأمريكية بحرمان بلدان أخرى من القدرة على التصنيع. و هو لغة خاصة للاقتصاديين و للخبراء الحكوميين تهدف إلى عزل مشكلات بلدان محددة عن سياقها العالمى و إلى إخراس النقاش حول مسائل السلطة و التفاوت.

الحكم و إمكانية المحاسبة

لنعد إلى " برنامج الديمقراطية " الذى طرحته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و إلى مخاطر " النجاح الخاطئ ". فاحتراسا من نوع المقرطة " الخاطئ "، تقترح ورقة السياسة " تهذيبا مهما " لبرنامج جعل حكومات الشرق الأوسط أكثر قابلية للمحاسبة. إن ملايين الدولارات من اعتمادات الوكالة سوف تستخدم فى دعم مزيد من إمكانية المحاسبة القانونية و الإدارية، و تحت شروط خاصة فقط سوف تستخدم الاعتمادات لدعم مزيد من إمكانية المحاسبة العامة. و بشكل محدد، فإن تقديم اعتمادات لهدف إمكانية المحاسبة العامة سوف يقتصر على " النشاطات التى من شأنها تعزيز لا تقويض " الإصلاحات الاقتصادية القصيرة الأجل التى تفرضها الولايات المتحدة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / واشنطون ١٩٩٢، ٤). و على سبيل المثال، فإن الأموال، بشكل عام، لن تقدم لتطوير النقابات العمالية، لأن النقابات تنزع إلى معارضة سياسات الركود و نزع التصنيع التى تفرضها الولايات المتحدة.

على أن بالإمكان استخدام أموال أمريكية استخداما انتقائيا لحث نقابات عمالية منفردة على دعم السياسة الاقتصادية الأمريكية.

وهكذا فأن الهدف الرئيسى لأموال " الحكم و الديمقراطية " سوف يتمثل فى تعزيز السلطات القانونية و الإدارية للدولة، على أمل أن الحكم الأكثر كفاءة سوف يقلل الفساد داخل النظام و يحث الشعب على " الثقة " فى حكامه. و سوف يؤدى هذا بدوره إلى تمكين الحكومة من أن تنفذ بشكل أكثر كفاءة البرنامج الاقتصادى المفروض من الولايات المتحدة. و لن يكون هناك دعم عام للديمقراطية. و كما لاحظنا، فإن كلمة " الديمقراطية "، لا تظهر فى أى مكان فى بيان السياسة، اللهم إلا فى العنوان. و بالمثل، فلا ذكر هناك لحقوق الإنسان. و تتحدث الورقة، بدلا من ذلك، عن تشجيع إيمان بــ " المصلحة القومية "، و لا يرد ذكر للانتخابات أو للتمكين من إحداث تغيير للنظام، بل يدور الحديث بدلا من ذلك عن صون " الاستقرار " و تنمية " الثقة العامة " فى النظام القائم، و لا يرد ذكر للشعب أو لما هو شعبى إلا فى الإشارات السلبية إلى " المقاومة الشعبية " للسياسة الأمريكية.

و لا يقتصر الأمر على أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ليست لديها نية فى دعم المقرطة. فالواقع أنها تخطط للعمل ضدها. ان الدعم الأمريكى لمراكز الأبحاث المصرية و الجماعات و المؤسسات السياسية غير الحكومية الأخرى سوف يكون انتقائيا، حيث لن يجرى تقديمه إلا إلى الجماعات التى تساند السياسة الأمريكية. و هذا التدخل المالى من جانب دولة أجنبية فى السياسة الداخلية لبلدان أخرى ليس ديمقراطيا بأى معنى من المعانى. على العكس، إنه يمثل محاولة لاستخدام قوة و ثروة الولايات المتحدة فى تخريب المقرطة.

و لا يجب للمرء أن يدهش من استحالة الجمع بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و المقرطة. ففى بلدان مثل مصر، حازت الوكالة (التى تعمل فى تعاون وثيق مع صندوق النقد الدولى) على نفوذ يومى على توجيه السياسة، فهى تحدد الأهداف المالية و تشدد على قوانين يجب إدخالها وتحدد خطط الخصخصة لكل

قطاع اقتصادى – و هو تدخل تشير إليه على نحو ملطف بأنه " حوار سياسى ". إن الولايات المتحدة لن تسمح أبدا بهذا النوع من التدخل الأجنبى فى شئونها. و لا يمكن لأية (دولة) ديمقراطية أن تسمح لبيروقراطيين غير منتخبين و لا يمكن محاسبتهم، منتمين إلى هيئة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بأن يمارسوا مثل هذه السلطة على حياتها السياسية.

و يتزايد وضوح الطابع المعادى للديمقراطية و المميز لـ " مبادرة الديمقراطية " التى طرحتها الوكالة فى السيطرة البيروقراطية المطلوبة لـ " مشروع الحكم و الديمقراطية ".إن المشاريع الإنمائية للوكالة عادة ما يجرى تمويلها و الإشراف عليها من جانب البعثة المحلية للوكالة فى بلد محدد و يجرى تنفيذها من جانب المكاتب المحلية للمؤسسات الاستشارية أو الهندسية الأمريكية الدولية. أما " مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية " فيبدو أنه جد خطر بحيث يصعب تركه فى أيدى البعثات المحلية و لذا يتم تمويله و إدارته من واشنطون. و يتوجب على المؤسسة الاستشارية التى تنفذ المشروع أن تنشئ مكتبا قريبا من وزارة الخارجية الأمريكية و أن تعمل تحت " الإشراف الدقيق " من جانب مدير مشروع الوكالة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / واشنطون ١٩٩٢، صII). و يمكن للبعثات المحلية للوكالة أن تقترح مشاريعها الخاصة إلا أنها لن تكون قادرة على تمويلها من ميزانياتها الخاصة. بل يتعين عليها أن تتقدم بطلب إلى واشنطون للحصول على ما يصل إلى نسبة ٥٠ فى المائة من أموال التمويل و سوف يتعين عليها معاودة طلب هذه الأموال كل ستة أشهر.

الديمقراطية و المجتمع المدنى: ما هو خطأ فى النظرية

تبرهن وثائق " مبادرة الديمقراطية التى طرحتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أن الحكومة الأمريكية تريد إحباط تطور الديمقراطية فى العالم العربى. و سبب ذلك واضح: إن هناك خوفا من أن تؤدى الديمقراطية إلى إضعاف النفوذ السياسى الأمريكى و القوة الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة. لكن هذا الخوف إنما يعبر عن تناقض أقدم و أعمق فى الأشكال الأمريكية و الغربية الأخرى للديمقراطية. فخلال السنوات المائتين الأخيرة كانت الطبقات الحاكمة فى الغرب مضطرة إلى استحداث أشكال ديمقراطية لتوفير شرعية شعبية لحكمها، إلا أنها ناضلت من أجل تقييد درجة الديمقراطية. و قد فعلت ذلك بسبيلين: باستبعاد قطاعات معينة من السكان من المشاركة السياسية و باستبعاد أشكال معينة من أشكال السلطة من العملية السياسية.

و الحال أن المحاولة الرامية إلى تقييد المشاركة الديمقراطية إنما تنعكس فى تاريخ مصطلح " المجتمع المدني "، و هو مصطلح رائج فى المناقشات المعاصرة حول الديمقراطية. إن كلمة " المدنى " كانت تعنى فى الأصل " البرجوازى ". و فى القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، كان المجتمع المدنى يشير إلى نوع جديد من أنواع المجال العام ظهر فى ظل الرأسمالية الحديثة، هو مجال التبادل التجارى و الجدل السياسى. و بشكل شبه حصرى، كان المشاركون فى هذا المجتمع الجديد ذكورا، و أوروبيين، و متعلمين و أصحاب ممتلكات – البرجوازية. أما الطبقات العاملة و النساء و أولئك الذين لا سبيل امامهم للحصول على تعليم و عير البيض فلم يكونوا أعضاء فى المجتمع المدنى. و بينما كانت البرجوازية تستحدث المؤسسات الجديدة للديمقراطية الليبرالية، كانت هذه الجماعات الأخرى محرومة من حق المشاركة. و لما كانت تشكل غالبية عظمى من سكان بلدانها، فقد كان عليها أن تناضل ضد فكرة المجتمع المدنى المقيّدة حتى تتغلب على استبعادها السياسى. و فى

معظم البلدان الغربية، خيضت هذه النضالات من أجل الحقوق الديمقراطية حتى قلب القرن العشرين. فحتى بعد أن نال العمال و النساء و السود و الجماعات المستبعدة الأخرى حق التصويت و حقوقا سياسية شكلية أخرى، استمرت الحواجز الاجتماعية و السياسية غير الرسمية فى تقييد إمكانية دخولهم إلى المجال العام.

إن المجتمع المدنى لم يكن قط مجالا للتبادل الحر و للتنظيم الحر، بشكل مبسط، كما يوحى بذلك الاستخدام المعاصر للمصطلح. لقد كان بنية برجوازية لتقييد مدى و أثر الحقوق الديمقراطية. و قد كفل ألاَّ تؤدى المقرطة إلى النجاح " الخاطئ ".

و المجتمع المدنى قَيَّد النشاط السياسى بسبيل آخر. فالمجال العام الجديد قد تم خلقه من عدد من المؤسسات غير الحكومية: المدارس و الجامعات، و الصحف، و المؤسسات الثقافية، و الكنيسة، و الأندية السياسية، و الجمعيات الخيرية و الاتحادات المهنية. و فى تطور المجتمعات الرأسمالية، أدت هذه المؤسسات إلى تمكين البرجوازية من التنظيم و التعبير عن نفسها سياسيا. لكنها لعبت أيضا دورا إنضباطيا، إذ مكنت البرجوازية من أن تمارس على الطبقات الاجتماعية الأخرى ذلك النوع من السلطة غير العنيفة و الذى يسميه أنطونيو جرامشى بالهيمنة. فسلطة الدولة، خاصة على شكل قوات الشرطة و النظام القضائى و السجون و الجيش، غالبا ما تكون جد فجة و مرئية و عنيفة بحيث تصعب ممارسة السيطرة اليومية على الطبقات التابعة المرؤسة. أما المدارس و المؤسسات الثقافية و المرجعيات الدينية و الصحف فهى توفر أشكالا من السلطة أكثر تهذيبا، تميل مناهجها الطوعية، أو على الأقل غير العنيفة، إلى حجب هدفها السياسى. و بتحويل ممارسة السلطة من الدولة إلى مؤسسات المجتمع المدنى هذه، جرى إبعاد السلطة عن الجدل السياسى و الاحتجاج السياسى. لقد أصبحت جزءا من البنية القومية للحياة الاجتماعية، غير المطروحة للتساؤل.

و الحال أن تاريخ المجتمع المدنى كنظام لاستبعاد طبقات شعبية معينة و أنواع سلطة معينة من السياسة قد أصبح عرضة للنسيان عند استخدام المصطلح

اليوم. و هو مصطلح لا يكف عن الظهور فى كل مكان فى التحليل السياسى الحالى فى كل من العالم العربى و الولايات المتحدة. و قد تبنت معاهد و مراكز أبحاث سياسية هذا المصطلح، و تشكلت مجموعات بحث فى جامعة هارفارد و جامعة نيويورك لدراسة تطبيقه فى الشرق الأوسط. و أتخذه مركز أبحاث فى القاهرة عنوانا لنشرته، و تكاثرت المؤتمرات و الندوات و الكتب حول الموضوع (أنظر مثلا مركز ابن خلدون، ١٩٩٢، و مركز البحوث العربية، ١٩٩٢ و مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). على أنه بالرغم من أن المعنى الأصلى، التقييدى، لمفهوم المجتمع المدنى، قد أصبح نسيا منسيا، فإن هذا المعنى ما يزال مهما لفهم رواج و شعبية المفهوم.

من الثقافة المدنية إلى النظام السياسى

يمكن إرجاع الشعبية الحالية للمصطلح إلى الخمسينيات من هذا القرن. فعندما حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا و فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها القوة الإمبريالية الأبرز، بدأ العلماء السياسيون الأمريكيون فى تولى دور المستشرقين الأوروبيين و فى التحول إلى خبراء بشأن العالم العربى و المناطق الأخرى غير الأوروبية. و كان العلماء السياسيون فى الماضى قد درسوا الدولة و القانون الدستورى. لكن هذا المحور، كما أوضح فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، كان جد ضيق بالنسبة لفهم سياسة أوروبا و العالم الثالث بعد الحرب. و لما كانوا يشعرون بالقلق تجاه نمو النضالات المعادية للاستعمار و نمو الحركات القومية، فقد هجر العلماء السياسيون الدراسة الضيقة للدولة ووسعوا تركيزهم ليشمل النظر إلى الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية و الأنماط القومية للولاء و للإيمان السياسيين، بل و العادات الاجتماعية و الأساليب الأعم للتربية و المميزة لمجتمع معين.

و كان أحد أوسع الكتب نفوذا فى العلم السياسى الأمريكى بعد الحرب هو كتاب جابرييل آلموند و سيدنى فيربا، الصادر فى عام ١٩٦١ تحت عنوان " **الثقافة المدنية** ". و قد زعم هذا الكتاب أنه يصف العادات السيكولوجية و الاجتماعية الأساسية التى تميز الثقافة السياسية لبريطانيا و لأمريكا عن الثقافة السياسية للأمم الأخرى. و قد جرى الزعم بأن هذه العادات هى مصدر السلطة المستقرة، البرجوازية، للديمقراطية الأنجلو - أمريكية. و بإجراء تحليل علمى لهذه العادات، كان المؤلفان يأملان فى التمكن من تقديم وصفة من أجل التطور الثقافى لأمم العالم الثالث و من ثم خلق نسخ من المجتمع السياسى الأنجلو - أمريكى فى كل مكان من العالم.

و قد وصف الكتاب ثقافة بريطانيا و أمريكا بأنها ثقافة تشجع المبادرة الفردية و الحرية الفردية، لكنها ترسخ ذلك باحترام ملحوظ و بمراعاة ملحوظة

للسلطة. و مراعاة السلطة تضع قيودا على درجة المشاركة السياسية و تثني معظم الناس عن الانخراط النشيط في السياسة. و هذا المركب من الحرية السياسية المقيدة بمراعاة السلطة هو ما وصفه المؤلفان بـ " الثقافة المدنية ". و يعبر الاسم عن دين تجاه المفهوم الأقدم، مفهوم المجتمع المدني. و هو يعيد إنتاج الحرص نفسه على تقييد نطاق المشاركة في العملية السياسية.

و الحال أن الاهتمام الأمريكي بمسألة المجتمع المدني، أو الثقافة المدنية، قد اختفى في أواخر الستينيات و لم يعاود الظهور على مدار عشرين سنة. فبحلول أواخر الستينيات كان العلماء السياسيون الأمريكيون قد كفوا عن الاهتمام بكيفية خلق ثقافة الديمقراطية المحدودة، البرجوازية، في العالم الثالث. و بينما كانت الحكومة الأمريكية تواجه الهزيمة في فيتنام و الاحتجاج الشعبي في الداخل، أصبح علماء كثيرون أكثر اهتماما بمسألة تأمين سلطة الدولة و استقلالها عن الضغوط الشعبية. و عمل صمويل هنتنجتون، و هو أحد أوسع العلماء السياسيين الأمريكيين نفوذا في تلك الفترة و مستشار للبيت الأبيض خلال الحرب الفيتنامية و إدارة كارتر، إنما يوضح التحول من مسائل الثقافة السياسية إلى مسألة الدولة. و في عام ١٩٦٨، نشر كتاب " **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة** "، و الذي حذر فيه من خطر تزايد المشاركة السياسية في الأمم غير الغربية. و قد ذهب إلى أن المشكلة التي تواجهها هذه الأمم ليست هي تنمية العادات الثقافية للمشاركة السياسية، مثلما قال المنظرون السابقون للتحديث، بل هي احتواء و تقييد هذه المشاركة عن طريق بناء مؤسسات دولة قوية سعيا إلى " تحقيق أبعد مدى للسلطة و للمرجعية " (هنتنجتون ١٩٦٨، ص٧). و بعد ذلك بسنوات قليلة، طور حجة مماثلة بشأن الولايات المتحدة (هنتنجتون ١٩٧٥). فالاحتجاجات الشعبية ضد الحرب الفيتنامية و دور الصحافة في فضيحة وترجيت تشير إلى أن أمريكا تعاني من إفراط في الديمقراطية، حسب زعمه. و قد رأى أن البلد يواجه أزمة " قدرة على الحكم ". و ذهب إلى وجوب اتخاذ تدابير لتعزيز سلطة

الدولة و زيادة نفوذ النخبة التكنوقراطية و إحباط تنظيم جماعات ضغط شعبية و حركات اجتماعية.

استقلالية الدولـــة

منذ أواسط السبعينيات، نمت مجموعة كبيرة من الكتابات في الولايات المتحدة حول نظرية الدولة. و كان الدافع وراء جانب كبير من هذا العمل هو الانحدار المرصود في الهيمنة الأمريكية و الذي ترمز إليه أحداث كهزيمة الولايات المتحدة على يد فيتنام و صعود الأوبك و الأزمة الاقتصادية العالمية بعد عام ١٩٧٣ و القوة الاقتصادية المتزايدة لأوروبا الغربية و لشرقي آسيا. و لم تكن كل هذه الكتابات سياسية بشكل سافر كعمل هنتنجتون. لكن المنظرين الأمريكيين الجدد للدولة قد شددوا على سمة مميزة لسلطة الدولة: إن سلطة الدولة لا هي تعبير عن إرادة الشعب، كما يزعم المنظرون الليبراليون، ولا هي أداة للطبقة الحاكمة، بل هي سلطة مستقلة تتميز بالاستقلال عن القوى الاجتماعية. و كما أوضح في الفصل الثاني، فإن البراهين المقدمة على استقلالية الدولة جد ضعيفة. إنها فكرة تنبثق من الأسلوب الذي يجري به تعريف الدولة و دراستها و هي عرضة لأن يفندها البرهان التاريخي الخاص بالتطور الفعلي للدولة الأمريكية و للدولة البريطانية أو لدول أخرى.

و قد حدث تحول مماثل من دراسات الثقافة السياسية إلى دراسة الدولة في الدراسات الأمريكية للعالم العربي. و عمل جون ووتربيري، الخبير الأمريكي البارز في السياسة المصرية المعاصرة، يوضح هذا التغير. فأبحاث ووتربيري في الستينيات و أوائل السبعينيات، و التي تناولت المغرب الأقصى، قد درست مسلك النخبة الحاكمة للبلد من زاوية أنماط تلاحم و تصدع الجماعات التي يقال إنها مميزة للثقافة المغربية. و في أواخر السبعينيات و الثمانينيات، عندما عاد ووتربيري إلى دراسة مصر، هجر دراسة الأنماط الثقافية في المجتمع و ركز على الدولة (ووتربيري ١٩٨٣). و يمكن العثور على هذا الاهتمام نفسه بالنظام الحاكم في عمل هينبوش (

١٩٨٥) و سبرنجبورج (١٩٨٩) و معظم الكتابات الأخرى من الثمانينيات حول السياسة المصرية.

و شأنهم فى ذلك شأن باحثى مناطق أخرى، فإن أولئك الذين يكتبون عن مصر و العالم العربى قد شددوا هم أيضا على استقلالية الدولة. ففى كتاب " **مصر عبد الناصر و السادات** " (١٩٨٣)، على سبيل المثال، يذهب ووتربيرى إلى أن الدولة الناصرية كانت كيانا مستقلا، يتمتع بالاستقلال عن كل من الطبقات الاجتماعية المحلية و القوى السياسية الخارجية. و إذا كانت الدولة قد فشلت فى تحقيق نمو اقتصادى قادر على دعم نفسه بنفسه فإن ذلك لا يرجع إلى المعارضة الداخلية أو إلى الكوابح الدولية بل يرجع إلى افتقار الدولة إلى الإرادة السياسية. فعبد الناصر و رفاقه فى القيادة لم تكن لديهم إرادة فرض تضحيات مالية على السكان من شأنها توفير المدخرات المطلوبة للاستثمار فى التنمية الاقتصادية. و هذه الصورة المرسومة للدولة الناصرية كقوة مستقلة سياسيا، لا يكبحها غير افتقارها الخاص إلى العزم، هى صورة جد تبسيطية. فهى تتجاهل مجموعة متنوعة من القوى الاجتماعية – تشمل كبار ملاك زراعيين و العسكريين و برجوازية الدولة الوليدة، كما تشمل اليسار و القوى الشعبية – التى اخترقت قواها الدولة فى أوقات مختلفة و شكلت صوغ و تنفيذ السياسة. كما أنها تتجاهل التهديد الذى تمثله إسرائيل و الصراعات الإقليمية الأخرى، مثلما تتجاهل البنية المتغيرة للقوى الدولية و للاقتصاد الرأسمالى العالمى و التى كان على النظام أن يعمل ضمن إطارها.

و بالرغم من هذه العيوب، فإن دعوى ووتربيرى حول الطبيعة المستقلة للدولة المصرية قد أصبحت النظرة الأرثوذكسية بين الباحثين الأمريكيين. و فيما بعد، نجد أن آلان ريتشاردز و جون ووتربيرى قد مدا الدعوى نفسها لتشمل المنطقة كلها فى كتابهما " **اقتصاد سياسى للشرق الأوسط** " (١٩٩٠)، و هو كتاب أصبح نص العلم السياسى الأمريكى المرجعى حول الموضوع. فكل دولة فى الشرق الأوسط يجب النظر إليها على أنها مجموعة مستقلة من الأفراد، المنهمكين فى سعى

لإنجاز النمو الاقتصادى " فى الوقت الذى يحاولون فيه صون النظام السياسى و بناء مؤسسة عسكرية يعتد بها " (ص٦). و هما ينفيان النظرة التى تذهب إلى أن أية قوى اجتماعية فى المجتمع قوية بما يكفى لاستخدام الدولة أو للتأثير عليها. فأفضل نظرة إلى جهاز الدولة هى أنه أداة لكوادره الكبار، الذين هم فى معظم الحالات " مجموعة مستقلة من الفاعلين " (ص ص ٢ – ٦، ٣٥ – ٣٨). و جدية سعيهم و سلامة أفكارهم الاقتصادية تكفيان لتفسير درجة نجاح أو فشل كل دولة.

وفى أواخر الثمانينيات، بعد عقدين من الإهمال، عاد العلماء السياسيون إلى مسألة المجتمع المدنى و المقرطة. و قد حفزت اهتمامهم الجديد تغيرات آخذة فى الحدوث فى مناطق كأوروبا الشرقية و الاهتمام الجديد الذى أبدته هيئات كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. و الحال أن معظم العلماء قد بدءوا من الموقف الذى وصفناه للتو، معتبرين الدولة كيانا مستقلا يتمتع بالاستقلال عن المجتمع. و قد صاغ هذا النهجُ الأسلوبَ الذى فهموا به المجتمع المدنى. لقد جرى النظر إلى الدولة و المجتمع المدنى على أنهما شيئان منفصلان و يبدوان متعارضين على نحو طبيعى أحدهما عن الآخر. و لذا فإن أى توسع لسلطة الدولة سوف يستتبع اختزالا فى سلطة المجتمع، و أية زيادة فى قوة المجتمع المدنى أو القطاع الخاص سوف تستتبع اختزالا فى سلطة الدولة.

وفى عام ١٩٨٨، عقد مؤتمر واسع للعلماء السياسيين المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط فى اكس – آن – بروفانس، فرنسا، نظمه مركز بحوث العلوم الاجتماعية (منظمة غير حكومية مقرها نيويورك تدعم البحث فى مجال العلوم الاجتماعية). و الحال أن عنوان المؤتمر، " دول متراجعة / مجتمعات مدنية متوسعة"، قد عكس هذه النظرة السائدة عن العلاقة بين الدولة و المجتمع (أنظر ميتشل ١٩٩٢). إذ يجرى النظر إلى كل منهما على أنه يحتل مجالا منفصلا و يتوسع أو ينكمش على حساب أو لحساب الآخر. و عن طريق تنمية مؤسسات المجتمع المدنى – الاتحادات المهنية، النقابات، الجمعيات الطوعية، الهيئات التعليمية

و الثقافية، الجمعيات الأخوية الدينية، و الصحف ووسائل الإعلام غير الحكومية - سوف يكون بالإمكان اختزال سلطة الدولة و إخضاعها تدريجيا للرقابة الديمقراطية. و كما أوضح أدناه، فإن هذا النهج لا يبالغ فقط فى تقدير استقلالية الدولة، بل يستند أيضا إلى مفهوم جد مبسط عن ماهية الدول و المجتمعات.

الديمقراطية و الإسلام

شاطر العلماء السياسيون الأمريكيون الذين يكتبون عن المقرطة فى الشرق الأوسط باحثى مناطق أخرى النظرة العامة نفسها عن العلاقة بين المجتمع المدنى و الدولة. لكن بعض الباحثين أيضا، انتهوا إلى الاعتقاد بأن الشرق الأوسط يمثل استثناء للحجة العامة حول المجتمع المدنى: فالمجتمع المدنى، على النحو الذى يعرفونه به، قد لا يظهر فى الشرق الأوسط.

لقد بدا أن موجة مقرطة تجتاح العالم بين منتصف السبعينيات و أوائل التسعينيات، حيث ظهرت فى جنوب أوروبا و أمريكا اللاتينية و مست أجزاء من شرق و جنوب شرقى آسيا و إفريقيا، و اجتاحت أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفييتى. و قد بدا أن الموجة أهملت الشرق الأوسط. و هذا الاستثناء الظاهر نادرا ما يجرى تفسيره من زاوية الثروة النفطية أو المسألة الفلسطينية أو حجم الدعم الأمريكى للأوتوقراطيات المحلية أو سباق التسلح الإقليمى أو عوامل أخرى تؤدى معا إلى إعطاء العالم العربى وضعا فريدا فى الاقتصاد السياسى العالمى. و بدلا من ذلك، بدأ عدد متزايد من الكتاب الأمريكيين فى تفسير الاستثناء من زاوية عامل وحيد: الإسلام.

و الحال أن النظرة الأمريكية حول صعوبة مقرطة الشرق الاوسط بما تعتمد على نظرة إستشراقية جديدة للإسلام، خاصة عمل مستشرقين إنجليز كارنست جيلنر و باتريشيا كرون و مايكل كوك (سادوفسكى ١٩٩٣). فهؤلاء الكتاب يصورون العالم العربى بلغة غياب تاريخى. فهم يذهبون إلى أن التاريخ العربى

يتميز بغياب علاقة مستقرة بين الدولة و المجتمع - و هو غياب يتحمل الإسلام المسئولية عنه. و في مقدمة لتاريخ الدولة العثمانية، مثلا، يصف مايكل كوك (١٩٧٦) " مدى السرعة التي يمكن أن تنبثق بها الفوضى " في نظام سياسي تعتبر فيه العلاقة بين الدولة و المجتمع " غير مستقرة بشكل ملحوظ ". و هو يرجع هذه الفوضى المزعومة و هذا الانعدام المزعوم للاستقرار إلى " الغياب النسبي " لهياكل قادرة على ملء " الفضاء الاجتماعي و السياسي الموجود بين الدولة و رعاياها " (ص ص ٧ - ٨). و هو يزعم أن الإسلام كان يملأ هذا الفضاء في حقب سابقة، لكن " التراث الإسلامي، لأسباب ناشئة عن تاريخ تكوينه، كان غير ملائم لإضفاء الشرعية على الحكومة المستقرة، البيروقراطية، لدولة إقليمية " (ص٤). و لا تجرى الإشارة إلى بحث تاريخي لتأييد هذه التعميمات الواسعة. بل إن الحجج جد مندفعة و تنسب قوة تاريخية كبرى لتجريدات كـ " الإسلام " بحيث أن من الأرجح ألا يتم إثباتها أبدا.

و يمكننا توضيح التأثير الأوسع لهذه الدراسات الإستشراقية الجديدة عن طريق النظر إلى عمل نموذجي من الأدبيات الأمريكية الحالية حول الدولة و المجتمع المدني، نشر في سلسلة كتب شعبية حول " مفاهيم في الفكر الاجتماعي " و عنوانه ببساطة هو " **الدولة** " (هول وآيكنبيري، ١٩٨٩). و يحاول الكتاب شرح السبب في أن مجتمعا مدنيا مستقلا، قويا، و من ثم الديمقراطية الرأسمالية، قد تطورا في الغرب و ليس في " الشرق ". و الإجابة التي يقدمها تعتمد على دور الدولة و على التمييز (اقتفاء لأثر مان، ١٩٨٤) بين نوعين من سلطة الدولة: الاستبدادي و البنيوي التحتي.

و يزعم الكاتبان أن قوة الكنيسة و المدن و جماعات اجتماعية مستقلة أخرى، في الغرب، قد منعت الدول من تطوير سلطات استبدادية. و في الوقت نفسه فإن اعتماد الدولة على هذه الجماعات و تنافسها العسكري الطويل مع دول مجاورة قد أرغمها على التفاعل بشكل وثيق مع المجتمع، و التغلغل فيه و تقديم خدمات و

تنظيم بنيتها التحتية. و هذه السلطة البنيوية التحتية القويــة للدولـة هـى التـى أدت إلـى تنظيم مجتمعات مدنية قوية فى الغرب.

أمـا الشـرق، الـذى يقسـمه الكاتبـان بشـكل فـج إلـى مجـرد ثـلاث منـاطق حضارية، هى الصين و الهند و " الإسلام "، فقد كان عاجزا عن تطوير مجتمع مدنى لأنه فشل فى تطوير دول ذات سلطة بنيوية تحتية قوية. و تتباين أسباب هـذا الفشـل، إلا أنه فى المنطقة المسماة بالإسلام، فإن السبب الذى يجرى تقديمه هو – الإسلام. إذ يزعم الكاتبان أنه فى الإسلام الكلاسيكى، مالت الحكومة إلى أن تكـون غيـر مسـتقرة إلى حد بعيد. ولا يجرى تزويدنا بأى برهان تاريخى على هذا الزعـم المندفـع إلا أنـه يتم إخبارنا بسـببه، و الـذى يكمـن فـى ذهنيـة الحكـام العـرب. فـالعرب، حتـى عندمـا حكموا إمبراطوريات، قد ظلوا من حيث الجوهر قبليين، " تواقين لبساطة و لمساواتية تلك الحياة القبلية التى كانت مميزة لزمن التاريخ الإسلامى الأول... و الـذى لـم يكـن فيه مجال كبير لضرورات السلطة. إن الإسلام الرئيسـى، بعبـارة أخـرى، قـد أصبـح عديم الحماس لممارسة السلطة " (ص٣١). و يبدو أن العرب قد حافظوا علـى هـذا التوق على مدار قرون، حتى عندما أصبحوا فرسا أو أتراكـا! علـى أنـه بـالرغم مـن أنهم قد عزفوا عن حب السلطة فقد كانوا مضطرين إلى مواصلة استخدامها. و الحال أن حكمهم الكاره للحكم كان لابد من أن تكون " جذوره فى المجتمع جد ضعيفـة "، و لذا فقد اعتمدت سلطتهم بالدرجة الأولى على العنـف و القـوة العسـكرية. وهكـذا فـإن الدولة الإسلامية كانت " عابرة و نهاية " ولم تتعاون مع المجتمع أو تنظمـه (ص٣٤). و النتيجة، خلافا لأوروبا، أنه لم يظهر مجتمع مدنى مستقل، قوى.

و الحال أن كاتبى " **الدولة** "، جون هول و جون آيكنبـيرى، لا يقدمـان أى برهان تاريخى لدعـم زعمهمـا، وذلـك لسـبب بسـيط هـو أن زعمهمـا غيـر تـاريخى. وثروة التفاصيل التاريخية التى من شأنها دحض نظريتهما لا مجال لها، لأنها نظريــة قائمة على نسب جوهر لا يتغير، غـير تـاريخى، للإسـلام و للعـرب. فـالعرب بشـكل أساسى و غير قابل للتبدل قبليون وقد عبر دينهم عن هـذه الذهنيـة ووجـوه الضعـف

الذهنيـة و الثقافيـة هـذه هـى التـى قـررت سياسـتهم علـى مـدار قـرون. و إذا كـانت المجتمعات العربية اليوم قد فشلت فـى تطويـر الديمقراطيـة، فـإن الأسـباب الأساسـية للفشل إنما تكمن فى التراث الثقافى للإسلام.

وهذا النوع من النقاش حول العالم العربى و الإسـلام أصبح رائجـا بشـكل متزايد فى الكتابات الأمريكية المعاصرة (أنظـر سادوفسكى ١٩٩٣). وعلـى سـبيل المثـال، فـإن عـالمين سياسـيين محـافظين، همـا مـاكس سنجر و آرون ويلدافسـكى (١٩٩٣، ٥٤) يذهبان إلى أنه بعد انهيار الشيوعية السـوفييتية و الأوروبيـة الشـرقية، فإن الإسلام يمثل " المصدر الدولى الرئيسى الوحيد لشرعية الحكـم السـلطوى ". وقد تطور هذا النوع من النظر إلى كتابات عن " صدام الحضارات ". وهذا التعبـير سـكه المستشرق برنارد لويـس (١٩٩٠، ٦٠، أورده نقـلا عنـه هنتنجتـون ١٩٩٣، ٣٢)، فى مقال كتب عقب الغزو العراقـى للكويت يشـرح أسباب مـا يسـميه بــ " الغضـب الإسلامى ". فقد قال لويس: " إننــا نواجـه مزاجـا و حركـة يتجـاوزان بكثـير مسـتوى المسائل و السياسات و الحكومات التى تتبّعها. وهذا ليس أقل من صدام حضارات – رد الفعل الذى ربما كان غير عقلانى وإن كان من المؤكد أنه تاريخى و الـذى يبديـه منافس قديم ضد تراثنا اليهودى – المسـيحى و حاضرنـا العلمـانى و التوسـع العـالمى لكليهما ".

وقد أسهب صمويل هنتنجتون (١٩٩٣) فى شرح هذه الفكرة، محذرا مـن أن " صدام الحضــارات " يحـل الآن محـل التباينـات الاقتصـاديـة و السياسية بوصفـه المصـدر الأساسـى للنـزاع العـالمى. و الحجـة سـاذجة ولا يبـدو أن هنتنجتـون نفسـه يصدقها. ففى وصفه لــ " الغرب فى مواجهة البـاقين "، يذهـب إلـى أن السـبب الأول فى عداء الباقين للغرب هو واقع أن الغرب بسيطرته على الأمـم المتحـدة و صنـدوق النقد الدولى ومؤسسات مماثلة " إنما يستخدم المؤسسات الدوليـة و القـوة العسـكرية و الموارد الاقتصادية لإدارة العالم بأساليب من شأنها صون الهيمنة الغربيـة " (ص٤٠). ويصبح المقصد الحقيقى للمقال واضحا فى النهاية، عندمـا يحـدد هنتنجتـون قائمـة

بمجموعة من البلدان فى الشرق الأوسط و شرقى آسيا ليست خاضعة خضوعا تاما للهيمنة الأمريكية – الصين و كوريا الشمالية و باكستان و إيران و العراق و ليبيا و الجزائر – وقد تُطور " قد رأت عسكرية مضادة للغرب " (٤٧). وهو ينتهى بدعوة الغرب إلى صون قوته العسكرية للتعامل مع هذا " التهديد " (٤٩).

على أن هذه الدعوة السافرة نوعا ما إلى زيادة الإنفاق العسكرى الأمريكى تلبس الآن ملبسا إستشراقيا جديدا. ويزعم هنتنجتون أن بالإمكان تقسيم العالم إلى سبع أو ثمانى " حضارات رئيسية " – " الغربية و الكونفوشيوسية و اليابانية و الإسلامية و الهندوسية و السلافية – الأرثوذكسية و الأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية " (٢٥). وهذه التراكيب الذهنية لا تتطابق مع التعقيدات الحالية للسياسة العالمية و سرعان ما يناقض هنتنجتون نفسه. فهو يقول " إن العرب... ليسوا جزءا من أى كيان ثقافى أوسع. إنهم يشكلون حضارة ". على أن الحضارة تسمى بـــ " الإسلام " و غالبية المسلمين ليسوا عربا. ومرة أخرى، لا يساق دليل فعلى لدعم هذا الاستخدام الواسع لمقولات كـ " الإسلام " فى تفسير العمل السياسى. على أن هنتنجتون يدعم حجته بالاستشهاد بسفر الحوالى، عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة، الذى قال عن حرب الخليج " إنها (حرب) الغرب ضد الإسلام " (٣٥). ومن المثير أن نلحظ كيف أن المؤسسة السياسية الإستشراقية الجديدة المحافظة فى الولايات المتحدة و المؤسسة التقليدية الجديدة فى مكان كالعربية السعودية متفقتان الواحدة مع الأخرى.

ولنقد هذه الآراء عن الإسلام و المجتمع المدنى لا يجب للمرء أن يزعم، على العكس من ذلك، أن الإسلام هو دائما بحكم طبيعته ديمقراطى. فمثل هذا الزعم سوف يكون هو الآخر غير تاريخى. و المبادئ السياسية لمختلف الجماعات و المؤسسات التى تصف نفسها بأنها إسلامية تتباين تباينا واسعا. بل إن المسألة المهمة فى دراسة سياسة الإسلام ليست هى البدء من افتراض أن الإسلام، كقوة اجتماعية، هو شئ منفصل عن الدولة. وسوف يتعين على تحليل للدين فى السياسة المصرية

المعاصرة أن يدرس التاريخ الطويل لاستخدام الدين من جانب الدولة كمصدر للانضباط الاجتماعى و للشرعية السياسية ثم استكشاف كيف أن هذه الأشكال الإنضباطية و الايديولوجية قد تخطت دائما سيطرة الدولة - قد أنتجت دائما أشكال سلطة لايمكن للدولة نفسها السيطرة عليها. وفى الوقت نفسه، فإن أشكال الإسلام المعارضة ليست معارضة تماما البتة للدولة، بل تمثل دائما أنساق انضباط تؤدى من نواح عديدة إلى إعادة إنتاج و توسيع بنية السلطة السياسية.

ماضى الديمقراطية الاستعمارى.

إن الكتابة الجديدة حول المجتمع المدنى و الديمقراطية فى الشرق الأوسط تستعير سمة أخرى من الإستشراق. ففى تساؤلها عما إذا كان الإسلام يشكل عقبة أمام ظهور ديمقراطية غربية الأسلوب فى الاغرب، تعيد هذه الكتابة خلق التمييز الجامد بين الغرب و الاغرب. ومثل هذا النهج يتجاهل واقع أن الحداثة الرأسمالية، بما فى ذلك الديمقراطية الغربية، لم تكن شيئا حدث للغرب وحده. فمنذ البداية، كانت الحداثة ظاهرة عالمية. وقد تطورت، ليس كظاهرة معزولة فى أوروبا الشمالية و أمريكا الشمالية، بل كعلاقة خاصة بين الغرب و بقية العالم.

وتترتب على الطابع العالمى للحداثة نتيجتان بالنسبة لفهمنا كيف أن الديمقراطية قد ظهرت فى بعض الأماكن و ليس فى أماكن أخرى. أولا، مادامت الحداثة ظاهرة عالمية فهىلايمكنها الظهور إلاً مرة واحدة. وفى ظل ظروف مختلفة، كان من المحتمل للنظام الرأسمالى العالمى أن ينبثق فى وقت أسبق أو أكثر تأخرا بـ " غرب " و " لا غرب " آخرين ومن ثم بنمط آخر للنظم الديمقراطية و غير الديمقراطية. إلا أنه لأنه قد أنبثق كنظام استعمارى حول العالم برمته، فإنه بمجرد انبثاقه ما كان يمكن له أن ينبثق بشكل مستقل فى مكان آخر. ومعظم النقاش حول " فشل " الحداثة الرأسمالية و الديمقراطية الرأسمالية فى الظهور فى أجزاء أخرى من العالم، بما فى ذلك الكتاب الصادر حول " **الدولة** "، إنما يتجاهل ذلك.

ثانيا، إن الحداثة – بما فى ذلك الديمقراطية البرجوازية الحديثة – قد أنتجت فى خارج كما فى داخل شبه الجزيرة الصغير ذلك من القارة الأوروبية الآسيوية و الذى أصبح يعرف بالغرب. فالحداثة الرأسمالية ظاهرة أُنتجت ليس فقط فى ضياع أوروبا الشمالية و مدنها الصناعية، بل أيضا فى استعمار أمريكا الشمالية و الجنوبية، و نهب الهند و أفريقيا، و استغلال مصر و بلاد شرقى البحر المتوسط. لقد خُلقت الديمقراطيات البرجوازية من الاستعمار: ففى المستعمرات خلقت البرجوازيات الغربية ثروتها و طورت أساليبها فى السيطرة السياسية وصدرت كمستوطنين ملايين الأوروبيين الذين أزاحهم التطور الرأسمالى. و العلماء السياسيون فى الولايات المتحدة الذين يناقشون المقرطة و الحاجة إلى المجتمع المدنى يتجاهلون واقع أن الاغرب هو الذى أتاح إمكانية ظهور برجوازية، ومن ثم مجتمع مدنيٍ، فى الغرب. و الواقع أنهم فى مناقشتهم لإمكانية المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط، و إمكانية الديمقراطية برجوازية الطراز، إنما يتجاهلون مسألة قيام برجوازية أصلا، أو يشيرون إلى ضعف البرجوازية فى العالم العربى لكنهم، فى حجاج ينتهى إلى من حيث يبدأ و غير تاريخى، يردون الضعف إلى السلطة الكلية للدولة و التى لا تدع للبرجوازية مجالا لتكوين فضائها السياسى الخاص.

نــــهج بــديـــل

تقدم فصول هذا الكتاب نهجا بديـلا لتنـاول مسـائل الديمقراطيـة و المجتمـع المدنـى و الدولـة. وكمـا رأينـا، فـإن مبـادرة الديمقراطيـة التـى طرحتهـا الحكومـة الأمريكية، إنما تقوم على مجموعة من الأفكار حول المجتمع المدنى و الدولة مستمدة من خطاب أقدم و أوسع فى العلـم السياسـى الغربـى. و تظهـر التشـابهات جزئيـا لأن بعض الباحثين الذين يكتبون مراجع علوم سياسية يعملون أيضـا كمستشـارين للوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة، ولكـن أيضـا لأن صـانعى السياسـة و البـاحثين يتقاسـمون أسـلوبا مشـتركا فـى التفكير حـول الطبيعـة الأساسـية للدولـة و الاقتصـاد و السـلطـة السياسية . وهذه الأفكار الأساسية هـى مـا يهدف هـذا الكتـاب إلـى إثـارة التسـاؤلات حولها.

فالفصل الثانى من الكتاب، " عودة الدولة "، يقدم مفهوما مختلفا للعلاقة بين الدولة و المجتمع. ويبدأ الفصل بتوضيح أن التمييز بين الدولة و المجتمع المدنى هـو تمييز يصعب جدا تحديده. و الخط الـذى يفصـل بينهمـا مـراوغ و نفـاذ و متحـول. و عندمـا بـدأ العلمـاء السياسـيون الأمريكيـون الكتابـة عـن اسـتقلالية الدولـة خـلال الثمانينيات، كانوا عاجزين عن توضيح ما يميزها عن المجتمع. وقد تجنبوا المشكلة، بتضييق مفهوم الدولة لكى يشـير فقـط إلـى عمليـة " صـنـع القـرار " مـن جـانب كبـار مسئولى الحكومة – كما فى كتابات آلان ريتشاردز و جون ووتربـيرى المشـار إليهـا أعلاه.

ونهجى تجاه هذه المشكلة ليس هـو تجنبهـا بإدخـال تعريفـات أضيـق، بـل استكشاف غموض حدود الدولة باعتباره مفتاحا لفهم طبيعة الدولة. وأنا أوضـح كيـف أن حـدود الدولـة / المجتمع يجب النظـر إليهـا ليـس كحـواف لشـيئين منفصلين بـل كتمايزات مبنية داخليا، كوجه لعلاقـات سـلطة أكـثر تعقيـدا. و الحـال أن انبثـاق هـذه الحدود المراوغة يمكن إرجاعه تاريخيا إلى تجديدات العصر الحديث العملية و التـى تؤدى عن طريقها مناهج التنظيم و السيطرة الباطنـة فـى العمليـات الاجتماعيـة التـى

تحكمها إلى خلق وقع بنية دولة خارجية بالنسبة لتلك العمليات وهذا عمل يمد إلى مسألة الدولة تحليلا نظريا للحداثة، كنت قد طورته قبل ذلك، فى دراستى عن الحداثة و الاستعمار فى مصر القرن التاسع عشر (ميتشل ١٩٨٨، ١٩٩٢).

وقد نشرت صيغة أولى من الفصل الثانى بالإنجليزية فى مجلة " **أمريكان بوليتيكال ساينس ريفيو** ". و ترتبت عليها مناقشة حيوية و فيما بعد نشرت المجلة انتقادات لمقالى من جانب بيرتل اولمان، وهو باحث أمريكى معروف ماركسى الفكر، و باحثين آخرين، هما جون بيندكس و بارتوليميو سبارو. و يرد ردى على هذه الانتقادات هنا بوصفه الفصل الثالث من هذا الكتاب

و الحال أن بيندكس و سبارو قد اعتمدا على أفكار ماكس فيبر، المنظر الاجتماعى الألمانى الواسع التأثير أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين. و يقدم عمل فيبر الأساس النظرى لمعظم العلوم السياسية الامريكية بعد الحرب. و يوضح ردى على بيندكس و سبارو السبب فى أننى لا أعتقد أن فيبر يقدم نظرية كافية لفهم طبيعة الدولة الحديثة. أما أولمان فقد قدم نقدا ماركسيا أرثوذكسيا لنهجى، ذاهبا إلى أن الدولة خرافة (ما يسميه ماركس بـ المجتمع الوهمى) تخفى السلطة الفعلية للطبقة الحاكمة. وقد أقترح وجوب حصر الدولة على ثلاثة مستويات مختلفة للتحليل، تغطى الآلاف الخمسة او العشرة الأخيرة من سنين التاريخ البشرى. ومن شأن المستوى الأول و الأكثر عمومية أن يميز المجتمعات ذات الدول عن المجتمعات التى لا دول لها، ومن شأن المستوى الثانى أن يميز الدول الرأسمالية، فى السنوات الخمسمائة الأخيرة أو نحو ذلك، عن الدول قبل الرأسمالية، ومن شأن المستوى الثالث فحص الأشكال المحددة للدولة فى رأسمالية القرن العشرين.

والحال أننى فى ردى أؤكد على أهمية ربط أشكال الدولة بمسألتى تراكم رأس المال و الطبقات. لكننى أذهب إلى أن التمييز بين الواقع و الوهم هو مفهوم غير كاف لفهم العلاقة بين القوى الاجتماعية و الدولة. فالدولة، بالرغم من كونها مراوغة، ليست محض وهم. ثم إن النظرية الماركسية التقليدية لا تقدم تفسيرا يوضح

كيف يمكن لجماعة جد صغيرة كالطبقة الحاكمة أن تسيطر على ما يبدو على جهاز بهذه الدرجة من الضخامة و انعدام التحدد كالدولة الحديثة. إن الباحثين من أمثال أولمان، فى حديثهم عن هذه السيطرة، إنما يميلون إلى المبالغة فى تقدير فعاليتها و إلى تصوير الرأسمالية نفسها على أنها نظام وظيفى، متماسك، لا تعد الانتكاسات و التشوشات فيه غير ظواهر مؤقتة و استثنائية. وهكذا يجرى تصور الرأسمالية ضمن مجازاتها هى، كجهاز تام وموحد طاقاته منظمة و منطقه يعمل دون خلل. و أنا أذهب إلى أننا بحاجة إلى تصور الرأسمالية بشكل مختلف، و ذلك بالتركيز على تمزقاتها و تصدعاتها، و النظر إلى الدولة ليس على أنها أداة لفعاليتها بل على أنها تماسك مؤقت و غير مؤكد يجرى ابتداعه بشكل ما. وهذا النوع من التناول للرأسمالية و للدولة، والذى أقترحه فى ختام الفصل الثالث، بحاجة إلى أن يبدأ بذلك النوع من التحليل التفصيلى، المصغر المستوى، لممارسات الدولة و الذى أعرضه فى الفصل الثانى و كنت قد طورته بشكل أوسع فى كتاب " **استعمار مصر** ".

وإلى جانب الدولة و المجتمع المدنى، هناك مفهوم آخر يلعب دورا محوريا فى المناقشات المعاصرة للإصلاح السياسى و المقرطة، هو مفهوم الاقتصاد. وكما رأينا، فإن " مشروع الديمقراطية " الذى تتبناه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لم يكن القصد منه إدخال الديمقراطية بل إزالة العقبات السياسية التى تواجه إصلاح الاقتصاد. و بشكل أعم، فإن فكرة المجتمع المدنى إنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالفكرة الحديثة عن الاقتصاد. فالاقتصاد، شأنه فى ذلك شأن المجتمع المدنى، يجرى تصوره كمجال للتبادل الحر، الذى يجب أن يعمل متحررا من التدخل الزائد من جانب الدولة إذا كان يُراد للديمقراطية أن تتطور.

على أنه خلافا لمفهومى المجتمع المدنى و الدولة، فإنه لا يكاد يوجد تحليل علمى لفكرة الاقتصاد. فهو مصطلح يجرى التعامل معه كمسلمة. وهو يبدو نوعا ما مفهوما أقدم و أكثر طبيعية من مفهوم المجتمع المدنى أو مفهوم الدولة. على أنه فى واقع الأمر ابتكار أحدث بكثير. إن الاستخدام الحديث للكلمة فى الإنجليزية، و الذى

يشير إلى كلية علاقات الإنتاج و التوزيع و التبادل فى مكان معين، لا يرجع إلاّ إلى الثلاثينيات. وهو لم يصبح جزءا مشتركا من معجمنا السياسى إلاً منذ الخمسينيات.

و الحال أن الفصل الرابع من الكتاب يقدم فحصا نقديا لفكرة الاقتصاد. وهو يعرض الظروف التاريخية و السياسية فى السنوات السابقة و التالية للحرب العالمية الثانية و التى أدت إلى اختراع المفهوم. ثم أذهب إلى أن الاقتصاد، شأنه فى ذلك شأن الدولة فى علاقتها بالمجتمع نوعا ما، هو كيان صعب على التعريف عند حوافه. فخلق كلية تسمى بالاقتصاد إنما يتطلب تمييز ماهو اقتصادى عما هو غير اقتصادى فى كل مستوى. وفى الممارسة العملية، يصعب عمل ذلك إلى حد بعيد. وكتوضيح لذلك، فإننى أناقش الاقتصاد الريفى، مقدما أمثلة من قرية فى صعيد مصر تبين كيف أن من المستحيل تقسيم حيوات الأسر المعيشية الريفية إلى ممارسات اقتصادية و غير اقتصادية ومن ثم من المستحيل رصد و تحديد موقع لحدود الاقتصاد.

وربما كان الاقتصاد أو " السوق " هو المفهوم الأوسع استخداما فى النقاش السياسى المعاصر. و تعرّف الولايات المتحدة هدف الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط بأنه تعزيز العقلانية الاقتصادية و مبادئ السوق. فالسياسة سوف يحل محلها الاقتصاد، بحيث تؤدى ما تسمى بقوانين الاقتصاد، بدلا من الإرادة السياسية الشعبية، إلى تحديد تخصيص الموارد و تقديم الفوائد فى المجتمع. وفى هذا السياق التاريخى بالتحديد يقدم الفصل الرابع نقدا للمفهوم الأساسى و غير المدروس الذى يعتمد عليه الخطاب الاقتصادى.

ويلتفت الفصل الأخير من الكتاب إلى مسألة السلطة السياسية و المقاومة السياسية. وفى العلم السياسى الأمريكى، مثلما كانت هناك تغيرات فى مفهوم الدولة و المجتمع المدنى، كان هناك تحول فى تناولات العلماء الذين كتبوا عن أشكال مقاومة السلطة السياسية. ففى الستينيات و السبعينيات، ركز العلماء السياسيون على الأشكال الكبرى للمقاومة – الحركات الثورية الواسعة النطاق و حروب التحرر الوطنى. وقد

عكس هذا التركيز سياق فيتنام و الجزائر و حروب ثورية أخرى، و كذلك الحركات الاجتماعية الثورية التى شهدتها الستينيات فى الولايات المتحدة و بلدان غربية أخرى. أما فى الثمانينيات فقد بدأ العلماء السياسيون فى تحويل انتباههم إلى ما سموه بالأشكال " اليومية " للمقاومة – الأشكال الأقل درامية و لكن التى يحتمل أن تكون أكثر انتشارا للمقاومة الصغيرة النطاق، اليومية، غير المنظمة للسلطة السياسية و الموجودة بين الفقراء و المضطهدين. و كانت الدارسة الأوسع تأثيرا من هذا النوع هى كتاب لجيمس سكوت (١٩٨٥)، وهو عالم سياسى بجامعة ييل، عنوانه " **أسلحة الضعفاء: الأشكال اليومية للمقاومة الفلاحية** ". (تبنت نهج سكوت بعض الدراسات الأمريكية عن مصر، ككتاب " **السياسة الفلاحية فى مصر الحديثة** " (١٩٩٠) من تأليف ناثان براون). و أنا أذهب إلى أن النهج المستخدم لفهم المقاومة السياسية و الذى يقدمه باحثون كسكوت هو نهج قاصر، و تنشأ المشكلة من الأسلوب الذى يفهمون به طبيعة السلطة السياسية. و ختاما أقدم أسلوبا بديلا لدراسة الأشكال اليومية للسلطة و السيطرة و لإمكانيات مقاومتها. و يستند عمل سكوت على دراسة للسياسة الريفية فى ماليزيا، لكن المسائل التى يثيرها حول العلاقات بين كبار الملاك و الفلاحين و الدولة تعد مهمة أيضا للتفكير فى مسائل السيطرة و المقاومة فى مناطق أخرى، بما فى ذلك مصر الريفية.

لايمكن إجراء مناقشة مناسبة للمسألة الملحة و الخاصة بالمقرطة فى مصر و العالم العربى باستخدام المعجم و الأفكار الموجودة فى العلم السياسى الأمريكى الأرثوذكسى و التى يعاد إنتاجها فى برامج الحكومة الأمريكية. إن مفاهيم المجتمع المدنى و الدولة و السلطة السياسية و الاقتصاد قد آلت إلى التعامل معها كمسلمات فى الخطاب السياسى، كما لو أن الأشياء التى تشير إليها تعد واضحة لمن يود أن يرى. و هذا الكتاب يبين أن لاشئ من هذه الأشياء بسيط بالشكل الذى قد يبدو به. و الواقع أن اللغة التى نستخدمها لوصف الواقع السياسى هى لغة طامسة بأكثر مما هى لغة كاشفة

<u>حاشية من الكاتب</u>: لقد تطور تفكيرى فى مسائل الديمقراطية و المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط من خلال عملى كجزء من التحرير الجماعى لمجلة " **ميدل ايست ريبورت** ". و أود أن أعبر عن شكرى للأعضاء الآخرين فى هيئة تحرير المجلة لتقاسمهم الأفكار و المصادر معى، خاصة شيلا كارابيكو و زخارى لوكمان و يحيى سادوفسكى و جوستورك و بوب فيتاليس.

<u>المراجع</u>

١- مراجع بالعربية

* مركز البحوث العربية. ١٩٩٢. **قضايا المجتمع المدنى فى ضوء أطروحة جرامشى**. دمشق، مؤسسة عيبال للدراسات و النشر، القاهرة، مركز البحوث العربية.
* مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٣. **المجتمع المدنى فى الوطن العربى و دوره فى تحقيق الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
* مركز ابن خلدون. ١٩٩٢. **المجتمع المدنى و التحول الديمقراطى فى الوطن العربى**. القاهرة: دار سعاد الصباح.
* ميتشل، تيموثى. ١٩٩٠. **استعمار مصر**، ترجمة بشير السباعى و أحمد حسان، القاهرة، دار سينا.
* ميتشل، تيموثى. ١٩٩١. " وقع الدولة "، فى **مصر فى الخطاب الأميركى**. ترجمة بشير السباعى، قبرص: مؤسسة عيبال.

2- مراجع بالإنجليزية.

Almond, Gabriel A., and Verba, Sidney. 1963. <u>The civic culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations</u>. Princeton: Princeton University Press.

Bennet, James. 1995. " Sanctions on Japan: The U.S. makes its Tough Trade Threat a Reality. " <u>New York Times</u>, May 17, P. D4.

Blair, Harry. 1993. " Doing Democracy in the Third World: Developing an Applied Theory of civil Society. " Paper

Presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington D.C., 2-5 September, 1993.
Brown, Nathan. 1990. Peasant Politics in Modern Egypt. New Haven: Yale University Press.
Cook, Michael. A. 1976."Introduction" to M.A. Cook, ed., A History of the Ottoman Empire to 1730. Cambridge: Cambridge University press.
Hall, John A. 1986. States in History. Oxford: Basil Blackwell.
Hall, John A., and Ikenberry, G. John. 1989. The State. Minneapolis: University of Minnesota press.
Henriques, Diana B. 1993. With Dean Baquet. " Cozy Links to a U.S Agency Prove Useful to a Rice Trader. " New York Times, Oct 11, pp. Al, D3.
Hinnebusch, Raymond. 1985. Egyptian Politics Under Sadat. Cambridge: Cambridge University Press.
Huntington, Samuel. 1975. " The United states. " In Michel Crozier, Samuel Huntington and Joji Watanuki, The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission. New York: New York University Press.
Huntigton, Samuel. 1993. " The Clash of Civilizations. " Foreign Affairs.
Lewis, Bernard. 1990. " The Roos of Muslim Rage. " The Atlantic Monthly. September.
Mann, Michael. 1984. " The Autonomous Power of the state: Its origins, Mechanisms and Results. " Archives europe`ennes de sociologie, 25 / 2, 185 - 213. Reprinted in Hall (1986).
Miskin, Al. 1992. " Mediations: AID` S ` Free Market` Democracy. " Middle East Report, 179 (Nov - Dec), PP. 33 - 34.

Mitchell, Timothy. 1988. Colonising Egypt. Cambridge: Cambridge University Press; Cairo: Americn University in Cairo Press.

Richards, Alan, and Raymond Baker. 1992. " Political Economy Review of Egypt, "Management Systems International, Washington D.C., July 30.

Richards, Alan, and John Waterbury. 1990. A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development. Boulder, Co: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1991.

Sadowski, Yahya. 1993. " The New Orientalism and the Democracy Debate. " Middle East Report, 183 (July - August), PP. 14 - 21, 40.

Scott, James. 1985. Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance. New Haven: Yale University Press.

Singer, Max, and Wildavsky, Aaron. 1993. The Real World Order: Zones of Peace / Zones of Turmoil. Chatham, New Jersey: Chatham House.

Springborg, Robert. 1989. Mubarak` s Egypt: Fragmentation of the Political Order. Boulder, Colorado: Westview.

USAID (United states Agency for International Development). 1990. " The Democracy Initiative. " Washington: USAID, December.

USAID / Washington 1992. Near East Bureau. " Democratic Institutions Support Project. " Washington D.C. Mimeo.

USAID / Egypt. 1992. Country Program Strategy FY 1992 - 1996. Cairo USAID / Egypt, May.

Vitalis, Robert. 1994. " Dreams of Markets, Nightmares of Democracy." Middle East Report.

Waterbury, John. 1983. The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes. Princeton: Princeton University Press.

الفصل الثانى

عودة الدولة

الدولة موضوع للتحليل يبدو أنه يوجد فى آن واحد كقوة مادية و كمخطط أيديولوجى، كشئ واقعى ووهمى على حد سواء. وهذا الواقع الواضح من الناحية الظاهرية و إن كان مفارقا هو مصدر صعوبة نظرية ملحوظة. وليس أقل هذه الصعوبات أن شبكة الترتيب المؤسسى و الممارسة السياسية التى تشكل الجوهر المادى للدولة تميل إلى أن تكون مترامية الأطراف و إلى أن تكون مُعَرَّفة تعريفا ملتبسا عند حوافها، فى حين أن التصوير العام للدولة كمخطط قانونى أيديولوجى يميل إلى التماسك و الوحدة و الأداء. و الحال أن التحليل الأكاديمى للدولة معرض لأن يعيد فى إتقانه التحليلى الخاص إنتاج هذا التماسك الخيالى، ولأن يسئ تمثيل عدم تماسك الممارسة المادية.

و الواقع أن فيليب أبرامز (١٩٨٨)، إذ يلفت الانتباه إلى هذا الاحتمال، يرى أن علينا التمييز بحدة بين موضوعين للتحليل، " الدولة – النظام " و " الدولة – الفكرة ". و يشير الموضوع الأول إلى الدولة كنظام للممارسة التى أصبحت مؤسسية الطابع، بينما يشير الموضوع الثانى إلى تشيؤ هذا النظام الذى يكتسب " هوية رمزية سافرة منفصلة تدريجيا عن الممارسة كبيان وهمى للممارسة ". وهو يرى أننا يجب أن نتجنب الخلط بين الأخير و الأول، بـ " الاهتمام بالمعانى التى لا توجد فيها الدولة بدلا من تلك التى توجد فيها " (ص٨٢).

ويبدو هذا اقتراحا معقولا: إلاً أنه إذا كان تماسك و تعريف الدولة ينبثق بالفعل من الدولة – الفكرة، فإن إسقاط ذلك من وجود الدولة كنظام للسلطة إنما يؤدى عندئذ إلى صعوبة تعريف حدود النظام. ويرى فوكوه أن نظام السلطة يمتد وراء

الدولة امتدادا بعيدا، وهو يرى: " أن المرء لا يمكنه الاقتصار على تحليل جهاز الدولة وحده إذا كان يريد استيعاب آليات السلطة فى تفصيلها و تعقدها.. وفى الواقع، فإن السلطة فى ممارستها تمضى إلى ماهو أبعد، وتمر عبر قنوات أكثر رهافة، وهى أكثر التباسا بكثير " (١٩٨٠أ، ٧٢). وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للمرء تعريف جهاز الدولة (وهو الشيء الذى ما يزال فوكوه نفسه يومئ إلى وجوب الاضطلاع به) ورصد حدوده ؟ عند أية نقطة تدخل السلطة قنوات مرهفة بما يكفى و تصبح ممارستها ملتبسة بما يكفى لأن يتعرف المرء على حافة هذا الجهاز. ماهو الخارج الذى يُمَكِّنَ المرء من تعريفه كجهاز ؟

سوف أوضح هنا أن الإجابات لا يمكن العثور عليها فى محاولة فصل الأشكال المادية للدولة عن أشكالها الأيديولوجية، أو فصل الواقعى عن الوهمى. فمن الأفضل النظر إلى الدولة – الفكرة و الدولة – النظام كوجهين لعملية واحدة. و بشكل أدق، فإن الظاهرة التى نسميها بالدولة إنما تنبثق من تقنيات تُمَكِّنُ الممارسات المادية الدنيوية من أن تأخذ مظهرَ تجريدٍ، شكلاً غير مادى. إن أية محاولة لتمييز المظهر المجرد أو المثالى للدولة عن واقعها المادى، باعتبار هذا التمايز من المسلمات، سوف تفشل فى فهمها. و تتمثل مهمةُ نظريةِ عن الدولة ليس فى توضيح مثل هذه التمايزات بل فى فهمها فهما تاريخيا.

و يتألف هذا البحث من ثلاثة أجزاء. حيث يدرس الجزء الأول محاولة سابقة لفصل الأشكال المادية لنظام الدولة عن أشكاله الإيديولوجية، وهى محاولة هيمنت على العلم الاجتماعى الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية. و يحلل الجزء الثانى " عودة الدولة " الأحدث و التى مثلت رد فعل على هذه المرحلة الأسبق، معيدةً إدخال بُعدِ إيديولوجى بوصفه لُبَّ ظاهرةِ الدولة. و يعرض الجزء الثالث نهجا بديلا.

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت هناك استجابتان متمايزتان فى العلم الاجتماعى الأمريكى الرئيسى إزاء صعوبة وصل الممارسة بالإيديولوجية فى مفهوم الدولة. و كانت الاستجابة الأولى هى هجر الدولة، كمفهوم جد إيديولوجى

وجد ضيق بحيث يتعذر أن يكون الأساس لتطوير نظرى، و الاستعاضة عن هذا المفهوم بمفهوم النظام السياسى. على أن مُنَظِّرى النظم، فى نبذهم للإيديولوجى، قد وجدوا أنفسهم محرومين من سبيل لتعريف حدود النظام. و كانت نزعتهم الإمبريقية قد وعدت بتعريفات دقيقة، لكنهم، بدلا من ذلك، كانوا عاجزين عن رسم أى خط يميز النظام السياسى عن المجتمع الأوسع الذى يعمل فيه الأول.

أما الاستجابة الثانية، منذ أواخر السبعينيات، فقد تمثلت فى " استعادة الدولة " (إيفانز و آخرون ١٩٨٥). و الحال أن هذا العمل المؤسسى النزعة الجديد قد عَرَّف الدولة بأشكال متباينة ، حيث أتجه معظمه إلى اعتبارها ليس فقط قابلة لتمييزها عن المجتمع بل و مستقلة عنه جزئيا أو كليا. على أن الأدبيات فى سعيها إلى استعادة الخط المراوغ بين الاثنين قد جعلت تمايز الدولة / المجتمع يتطابق مع تمايز بين الذاتى و الموضوعى، أو المثالى و الواقعى. وقد فعلت ذلك باختزال الدولة إلى نظام ذاتى لـ " صنع القرار "، وهو مفهوم ضيق يفشل فى التمشى حتى مع الشواهد التى يقدمها الكتاب المؤسسون الجدد أنفسهم.

و الحال أن نهجا بديلا، يجرى تقديمه فى الجزء الثالث من هذا البحث، إنما يبدأ بافتراض أن الطبيعة المراوغة للحدود بين الدولة و المجتمع تُعَدُّ بحاجة إلى أخذها مأخذ الجد، ليس كمشكلةِ تدقيقٍ مفهومىٍ بل كمفتاحٍ لفهم طبيعة الظاهرة. و بدلا من أن نأمل فى أن يكون بوسعنا العثور على تعريف يُثَبِّتُ حدود الدولة – المجتمع (كشرط أولى لتوضيح كيف أن الشىء على أحد جانبيه يؤثر على أو يُعَدُّ مستقلا عما يكمن على الجانب الآخر)، فإننا بحاجة إلى فحص العمليات السياسية التفصيلية التى يجرى من خلالها إنتاج التمايز غير المؤكد و لكن القوى بين الدولة و المجتمع.

إننى أذهب إلى أنه لا يجب اعتبار التمايز حدا بين كيانين منفصلين، بل يجب اعتباره خطا مرسوما بشكل باطنى، داخل شبكة الآليات المؤسسية التى يجرى عبرها صون نظام اجتماعى و سياسى. و الحال أن القدرة على إظهار تمايز داخلى

كما لو كان الحد الخارجى بين أشياء منفصلة هي التقنية المميزة للنظام السياسى الحديث. و تجب دراسة هذه التقنية من منظور تاريخي (وهذا شيء تفشل الأدبيات المؤسسية الجديدة فى عمله)، بوصفها نتيجة ممارسات مبتكَرة معونة للعصر التقنى. و بوجه خاص، يجب إرجاعها إلى مناهج التنظيم و الترتيب و السيطرة التى تعمل داخل الممارسات الاجتماعية التى تحكمها، و إن كانت تخلق وقع بنيةِ دائمة تبدو خارجية بالنسبة لتلك الممارسات. و هذا النهج فى تناول الدولة يمكن أن يفسر بروز الظاهرة، إلا أنه يتجنب أن ينسب إليها التماسك و الوحدة و الاستقلالية المطلقة التى تنجم عن النهُجِ النظريةِ القائمة. و خاتمة البحث تلخص حجته على شكل خمس أطروحات حول دراسة الدولة.

١- هجر الدولة

عجز أنصار النهجين المتعاقبين لتناول مشكلة الدولة عن الاتفاق حول طبيعة الخلاف بينهم. فالمؤسسون الجدد يميزون عملهم عن أدبيات النظم - السياسية الأسبق بوصف الأخيرة بأنها " اجتماعية المحور " (سكوكبول ١٩٨٥، ٤). وقد رد منظرو النظم بأن عملهم لم يحدد موقع التفسيرات فى المجتمع وحده بل فَحَصَ تفاعلا مركبا بين المجتمع و المؤسسات الحكومية (آلموند ١٩٨٨، ٨٥٣)، و بأن عودة الدولة إنما تمثل ارتدادا " إلى تشوشٍ مفهوميٍ حسبنا أننا قد أفلتنا منه مؤخرا فقط " (ايستون ١٩٨١، ٣٢٢). و سوف أذهب إلى أنه سوف يكون من الأوضح أن ننظر إلى هذا الجدل بين العلماء الاجتماعيين الرئيسيين على أنه يمثل استجابتين غير كافيتين بدرجة واحدة لمشكلة وصل ما من شأنهم تسميته بجانب الدولة الذاتى بالجانب الموضوعى.

عندما أستبعد العلم السياسى الأمريكى مصطلح الدولة من معجمه فى الخمسينيات، لم يكن ذلك على أساس أن تركيز التحليل السياسى يجب أن ينتقل من الدولة إلى المجتمع بل على أساس أن الكلمة نفسها تشكو من جانبى ضعف مرتبطين فيما بينهما: إن استخدامها الإيديولوجى كأسطورة سياسية، كـ " رمز للوحدة "، قد أنتج خلافا حول ما الذى تشير إليه بالضبط (إيستون ١٩٥٣، ١١٠ - ١١٢)، وحتى لو أمكن التوصل إلى اتفاق، فإن إشارات المصطلح الرمزية هذه إنما تستبعد جوانب مهمة من جوانب العملية السياسية الحديثة (ص ص١٠٦ - ١٠٧). على أن هذه العوامل ليست هى نفسها المسئولة عن استبعاد مفهوم الدولة، وذلك لأن جوانب ضعفه و التباساته كان قد تم الاعتراف بها منذ زمن بعيد (سابين ١٩٣٤). و الحال أن ما جعل جوانب الضعف قاتلة بشكل مفاجئ هو العلاقة المتغيرة بعد الحرب العالمية الثانية بين العلم السياسى الأمريكى و السلطة السياسية الأمريكية. و يمكن رؤية ذلك من إعادة قراءة ما كُتِبَ آنذاك، خاصة فى الوثائق التى تصف " رسالة "

الفرع العلمى. فالسياسة المقارنة بعد الحرب، وفقا لتقرير لجمعية العلوم السياسية الأمريكية يرجع إلى عام ١٩٤٤ حول مستقبل الحقل الدراسى، سوف يتعين عليها أن تتخلى عن اهتمامها الضيق بدراسة الدولة (" التحليل الوصفى للمؤسسات الأجنبية ") حتى تصبح " أداة واعية للهندسة الاجتماعية " (لوفينشتاين ١٩٤٤، ٥٤١). وسوف يجرى استخدام هذا الجهاز الفكرى من أجل " نقل تجربتنا إلى الأمم الأخرى و.... دمج مؤسساتها بشكل علمى فى نمط عالمى للحكم " (ص٥٤٧). و لتحقيق هذه الأهداف، كان على الفرع العلمى أن يوسع مجاله الجغرافى و النظرى و يصبح ما يصفه التقرير بـ " علم كلى " (ص٥٤١). وقد ذكر التقرير، مستخدما مجازات تعكس المناخ الإمبريالى للسياسة الأمريكية بعد الحرب، أنه: " لم يعد بوسعنا السماح بوجود بقع بيضاء على خريطتنا للعالم. إن المواقع الأمامية للحكم المقارن يجب تحريكها بجسارة " (ص٥٤٣)، وذلك، فى آن واحد، من أجل احتواء الكرة الأرضية و، عن طريق التوسع فى مجال فروع علمية أخرى (الأنثروبولوجيا و السيكولوجيا و علم الاقتصاد و علم الإحصاء)، فتح كل بلد أمام مناهج أكثر تفصيلا بكثير للرصد و للاستفسار ومن ثم " الوصول إلى جشتالت (صورة متكاملة) للحضارات السياسية الأجنبية " (ص٥٤١).

لقد كان على العلم السياسى أن يوسع حدوده لمماشاة نمو القوة الأمريكيه بعد الحرب، وهى القوة التى سيعرض عليها خدماته. وليس من المصادفات أن المجال النظرى الخاص الذى توسعت فيه السياسة المقارنة قبل سواه بعد الحرب هو المجال الأعمق انخراطا فى الإدارة الاستعمارية، مجال الوظيفية – البنيوية للأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية – و الذى كانت الدعوة إلى هجر الدولة قد طُرحت فيه بالفعل. و الحال أن أول " مساهمة فى فرع السياسة المقارنة " – على نحو ما وَصَفَت نفسها – تقترح هجر مفهوم الدولة و الاستعاضة عنه بمفهوم النظام السياسى، هى عمل صادر قبل الحرب فى مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية، هو كتاب " **النظم السياسية الأفريقية** " لمؤلفيه فوبريتس و إيفانز – بريتشارد (١٩٤٠،

١). وقد زعم المؤلفان أن الدولة ككيانٍ منفصل عن المجتمع " لا وجود لها في عـالم الظواهر، إنها خرافـة مـن خرافـات الفلاسفة " (ص xxiii). و الدراسـة التفصيليـة لهياكل و لوظائف نظمٍ سياسية ملموسة هي وحدها التي من شأنها كشف " الخصائص العامة و الأساسية التي تنتمي لجميع المجتمعات البشرية " و إنتـاج " علـم حقيقي للمجتمع البشرى " (صxi). والحال أن العلم السياسي، باستعارته مفاهيم ومنـاهج بحثٍ من مجالات كالأنثروبولوجيا، قد أعتزم، ليس مجرد تحويل انتباهه من الدولة إلى المجتمع، بل فَتْحَ آليات عمل العملية السياسية أمام تفتيشٍ أقرب بكثير. وكان على المجال أن يصبح فرعـا يتنـاول التفاصيل، دافعا بحثه إلى أعماق الفحص الدقيق لنشاطات الجماعات السياسـية و سلوك الفاعلين الاجتماعيين، بل و دوافع النفوس الفردية.

إن فتح هذا المجال الجديد أمام البحث العلمي قد بدا أكثر إلحاحا بكثير بحلول الخمسينيات، عندما تحول التفاؤل الأمريكي المميز لفترة مـا بعد الحرب إلى انعدام يقين سياسي. و الحال أن ما وصفه إيستون (١٩٥٣، ٣) على نحو خطير بـ " أزمتنا الاجتماعية الحاضرة " – تدشين الحرب الباردة و النضال الداخلي المصاحب ضد الهدم – هو ما قرر بشكل مفاجئ وجـوب إزالة الالتباس من المعجم السياسي وصوغ قوانين اجتماعية – علمية عامة واسعة بما يكفي لأن تشمل جميع الظواهر السياسية المهمة و " المضي إلى ما هو أبعد من خبرة... أية ثقافة واحدة ص٣١٩).

إن إستراتيجية البحث من أجل أوروبا الغربية و التي اقترحتها في عام ١٩٥٥ اللجنة الجديدة للسياسة المقارنة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية، برئاسة جابرييل آلموند، قد انتقدت مرة أخرى " التشديد الزائد عن الحد على الجوانب الشكلية للمؤسسات و للعمليات "، بينما راحت تتحدث عن الحاجة إلى تغير من زاوية " الاعتبارات الملحة و العملية ". وقد ذكرت اللجنة أنه في البلدان الأوروبية الغربية الرئيسية، فإنه " يبدو أن أقساما ضخمة من الرأى العام تبعد عن الغرب أو أنها غير

مبالية سياسيا أو يجرى تجنيدها على نحو نشط لحساب الشيوعية ". و الدولة بؤرة جد ضيقة وجد شكلية بالنسبة للبحث، لأن " المشكلات الأساسية للولاء المدنى و التلاحم السياسى إنما تقع إلى حد بعيد خارج إطار الحكم الرسمى ". و هناك حاجة إلى بحثٍ من شأنه تتبع درجة التلاحم السياسى و الولاء للغرب فيما وراء هذا الإطار الرسمى، " ليقتحم شبكات التجمعات الاجتماعية، و مواقف عموم السكان ". و يمكن لمثل هذا الفحص الدقيق أن يؤكد توقع اللجنة أنه، فى حالات كحالة فرنسا، " هناك على الأقل إمكانية لكسر سيطرة الحزب الشيوعى على جزء كبير من جمهوره " (آلموند و آخرون ١٩٥٥، ١٠٤٥).

و الحال أن نوع التحليل الذى أصبح لازماً كان قد جرى توضيحه فى السنة السابقة مع نشر عمل آلموند الرئيسى الأول فى السياسة المقارنة، و الذى يحمل عنوان " **جاذبيات الشيوعية** ". وقد ارتكزت هذه الدراسة لـ " هشاشة العالم الحر فى وجه التغلغل الشيوعى " (و التى اقترحت علاجا لها استخدام منظمات كالاتحاد الأمريكى للعمل – مؤتمر المنظمات الصناعية لتمويل خلق حركات عمالية مماثلة للولايات المتحدة فى أوروبا الغربية) على استبيانٍ استقصائيٍ جرى طلب الرد على أسئلته من ٢٢١ عضوا سابقا فى الحزب الشيوعى الأمريكى و أحزاب شيوعية أوروبية غربية، وعلى خمسة و ثلاثين " تقرير حالة عيادية لشيوعيين قدمها إلى آلموند محللون نفسيون كانوا يعالجون مرضى شيوعيين أمريكيين (آلموند ١٩٥٤، xi و xiv). و هكذا فإن العلم السياسى، وقد هجر الدولة، يمكنه الآن إختراق مكتب الطبيب النفسى نفسه بحثا عن تفسير سياسى.

وقد بدا أن النبرة العلمية لتلك الأدبيات تمنح أمبريقية العلم السياسى حلا للدولة و لدلالاتها الإيديولوجية. على أن هجر الوحدة الإيديولوجية للدولة قد خلق علما لا يوجد لموضوعه، النظام السياسى، حد يمكن تمييزه. وقد حذر آلموند فى عام ١٩٦٠ من أن المعارف الإمبريقية و النظرية التى لا تكف عن التوسع و التى سوف يتعين إستيعابها من جانب المشتغل فى المستقبل بعلم السياسة المقارنة، إنما " تربك

الخيال و تُقْعِدُ الإرادة ". وقد كتب أنه بالرغم من الميل الأولي " إلى الذعر و الإنسحاب ألماً "، فإنه لا يمكن أن يكون هناك تردد فى السعى الرامى إلى مراكمة المعارف التى سوف " تمكننا من إحتلال مكاننا فى نظام العلوم بالعزة المحفوظة لأولئك الذين يستجيبون لنداءٍ دون قيد أو شرط " (آلموند ١٩٦٠، ٦٤).

وقد أدرك دعاة التحول من الدراسة الشكلية للدولة إلى الفحص الدقيق للنظم السياسية أنهم يخوضون مشروعا علميا " لاحدود له ". على أنهم قد إفترضوا أن فكرة النظام نفسها سوف تحل بشكل ما مسألة الحدود. وكتب إيستون: " ما أن نبدأ فى الحديث عن الحياة السياسية كنظام للنشاط، فإن نتائج معينة سوف تترتب على ذلك... إن فكرة النظام نفسها إنما توحى بأن بوسعنا فصل الحياة السياسية عن بقية الحياة الإجتماعية، لأسباب تحليلية على الأقل، و دراستها كما لو كانت، مؤقتا، كيانا يحتوى نفسه بنفسه محاطا بـ و إن كان من الواضح أن بالإمكان تمييزه عن، البيئة أو السياق الذى يعمل فيه " (١٩٥٧، ٣٨٤).

و الحال أن لغة إيستون هنا إنما تشير بالفعل إلى المشكلات. إن نظرية النظم، شأنها فى ذلك شأن نظرية الدولة، تعتمد على تميز السياسى بشكل واضح عن " بيئت "ـه الإجتماعية. إلاَّ أنه بدلا من أن يكون تميزا فعليا، فإنه يقال لنا إنه فقط " كما لو أن " التميز موجود، " مؤقتا "، وفقط كنتيجة للحديث عن السياسة كنظام. إن المبدأ الأساسى لنظرية النظم، ألا وهو أن المجال السياسى متميز ومن ثم يمكن تمييزه كنظام، إنما يعكس ظاهرة مؤقتة تنشأ من مجرد " فكرة النظام نفسها ".

و الحال أن مسألة الحدود قد خلقت لآلموند صعوبات أكثر بكثير. وقد قال إن ما كان مقصودا من مفهوم النظام السياسى هو " الإضطلاع بالفصل على المستوى التحليلى للهياكل التى تؤدى وظائف سياسية فى جميع المجتمعات "، وهو الأمر الذى يفيد من ثم " وجود حدود " - " أى وجود نقاط " تنتهى عندها نظم أخرى و يبدأ النظام السياسى ". و يتطلب الحد " تعريفا حادا " و إلا " فإننا سوف نجد أنفسنا نُدخل فى النظام السياسى الكنائس و الإقتصادات و المدارس و جماعات القربى و

النسب و المجموعات العمرية و ما إلى ذلك " (١٩٦٠، ٥، ٧ – ٨). على أن هذا بالتحديد هو ما حدث . فقد تبين أن حافة النظام تتألف ليس من خطٍ وحيدٍ حادٍ بل من إرتباطات عديدة، متحولة " تدير حدود النظام السياسى " (ص٩). و هياكل " التعبير عن المصلحة " هذه، كما وصفها آلموند، هى من الناحية العملية لا حدود لهـا، لأنها فيما يقال تشمل كل شكل يمكن تصوره من أشكال التعبير الجماعى عن الطلب، و ذلك من الجماعات " المؤسسية " كالأجهزة التشريعية و الكنائس و الجيوش، إلى الجماعات " المنظمة " كمنظمات العمال أو المستثمرين، و الجماعات " غير المنظمة " كجماعات القربى أو الجماعات الإثنية، و الجماعات " العشوائية " كتجمعات القلاقل العفوية و المظاهرات (ص٣٣)

والحال أن نهج النظم، فى محاولته إزالة التباس مفهوم حالت وظائفه الإيديولوجية دون التدقيق المفهومى،. قد إستعاض عنه بموضوع تنفتح حدوده نفسها على مجال بلا حدود و غير محدد.

٢- عودة الدولة

حتى و إن كانت حدود النظام السياسى قد تَبَيَّنَ أنها ملتبسة إلتباس حدود "دولة، فإن المفهوم الأخير يشكو، فى رأى منظرى النظم، من ضعف إضافى. فالدولة تبدو لإيستون (١٩٥٣، ١١١ – ١١٢) على أنها " رمز للوحدة،.... أسطورة، بأكثر مما تمثل أداة تحليلية ". إنها تمثل شيئا " ترانسندنتاليا " " يرمز إلى الوحدة التى لا مهرب منها لشعب واحد على أرض واحدة ". و عدم الدقة الذى يجعل المصطلح غير مناسب كأداة تحليلية هو مصدر قوته السياسية كإختلاق تصورى أسطورى أوايديولوجى.

إلا أنه لهذا السبب نفسه، و بالرغم من عدم ملائمته لبناء عُلم سياسة شامل، فإن مفهوم الدولة قد رفض الإختفاء. و بحلول عام ١٩٦٨، كان ج.ب. نيتل يلاحظ أنه بالرغم من زوال رواج المفهوم فى العلوم الإجتماعية، فإنه " يحتفظ

بوجودٍ هيكلٍ عظميٍ، بوجودٍ شبحيٍ "، " لا يمكن لأيٍ قدر من إعادة الهيكلة المفهومية أن يذيبه " (نيتل ١٩٦٨، ٥٥٩). وقد كتب أن للدولة هي " من حيث الجوهر ظاهرة إجتماعية ثقافية " تنشأ من جراء " الإستعداد الثقافي " بين السكان للإعتراف بما وصفه بـ " الوجود المفهومي " للدولة (ص ص٥٦٥ - ٥٦٦). وقد ذهب إلى أن التصورات عن الدولة " تصبح مندمجة فى فكر و أفعال مواطنين أفراد " (ص٥٧٧)، و نطاق هذا المتغير المفهومى يمكن بيان أنه يتطابق مع إختلافات إمبريقية مهمة بين المجتمعات، كالإختلافات فى البنية القانونية أو النظام الحزبى ص ص٥٧٩ - ٥٩٢).

من الواضح أن أهمية الدولة كإختلاق تصورى ايديولوجى و ثقافى مشترك شائع لا يجب أن تكون مبرراً لصرف النظر عن الظاهرة بل يجب أن تكون مبرراً لأخذها مأخذ الجد. على أن فهم نيتل لهذا الإختلاق التصورى كإستعداد ذاتى يمكن وصله بظواهر أكثر موضوعية قد ظل فهما امبريقيا بصورة عميقة. إن تصورا كالدولة لا يمكن أن يحدث كمجرد إعتقاد ذاتى، بل كتمثيل يعاد إنتاجه فى أشكال مرئية، يومية، كلغة الممارسة القانونية، و عمارة المبانى العامة، و إرتداء الأزياء العسكرية، أو تمييز الحدود و حراستها. و الحال أن الأشكال الايديولوجية للدولة هى بالفعل ظاهرة امبريقية راسخة و يمكن تمييزها بذات درجة رسوخ و إمكانية تمييز بنية قانونية أو نظام حزبى. أو بالأحرى، كما يذهب هذا البحث، إن التمييز المقام بين مجالٍ مفهوميٍ و مجالٍ إمبريقيٍ يحتاج إلى وضعه موضع التساؤل إذا كنا نريد فهم طبيعة ظاهرة كالدولة.

ومثل هذه الأسئلة لم تُطرح. و الواقع أن التمايز المفهومى / الإمبريقى قد أصبح الأساس غير المدروس لأدبيات جديدة. فبعد عقد من نشر مقال نيتل عادت الدولة إلى الظهور كشاغل تحليلى محوري للعلوم الإجتماعية و السياسية. و الحال أن كتاب ستيفن كراسنر " **الدفاع عن المصلحةُ القومية** " (١٩٧٨، xi)، وهو أحد الإسهامات المبكرة فى عودة الظهور هذه، قد حذر من أن " الخطوط بين الدولة و

المجتمع قد طُمست ". و رأى أن " الإفتراض التحليلى الأساسى " للنهج المؤسسى الجديد " هو أن هناك تمايزا بين الدولة و المجتمع " (ص٥). وقد قدمت الأدبيات الجديدة هذا التمايز الأساسى و لكن الإشكالى، كما فى مقال نيتل، من زاوية تمايزٍ رئيسيٍ بين مجالٍ مفهوميٍ (الدولة) و مجالٍ إمبريقيٍ (المجتمع). و مثل هذا النهج يبدو أنه يتغلب على المشكلة التى شكى منها منظرو النظم و عادوا إلى مواجهتها و الخاصة بكيفية رصد و تمييز الحدود بين الدولة و المجتمع: فسوف يجرى إستيعابها فى التمايز الواضح من الناحية الظاهرية بين المفهومى و الإمبريقى، بين نظام ذاتى و نظام موضوعى. على أن هذا يتوقف، كما سوف نرى، على كل من تضييق ضخم لظاهرة الدولة و قبول غير إنتقادى لهذا التمايز.

إن النُهج المؤسسية الجديدة للتفسير السياسى إنما تصور الدولة على أنها كيان مستقل لا يمكن إختزال أفعاله فى، أو تحديده من جانب قوىً، فى المجتمع. وهذا النهج لا يتطلب كثيرا تحولا فى التركيز، من المجتمع رجوعا إلى الدولة، بل يتطلب سبيلا ما إلى إعادة تأسيس حد واضح بين الإثنين. فكيف يمكن تحويل الحواف النفاذة حيث تمتزج الممارسة الرسمية بشبه الرسمى و الأخير بغير الرسمى إلى خطوطِ فصلٍ، حتى يمكن للدولة أن تقف كموضوع منفصل، يوجه نفسه بنفسه ؟ إن التعريف الفيبرى المألوف للدولة، كتنظيم ينتزع إحتكارا داخل مجال ثابت للإستخدام الشرعى للعنف، هو مجرد تشخيصٍ نافلٍ. فهو لا يوضح لنا كيف يمكن رسم الحدود الفعلية لهذا التنظيم الهلامى.

و المنظرون الجدد للدولة لم يحددوا الحدود التنظيمية. لقد إنسحبوا إلى تعريفات أضيق، تستوعب الدولة، بشكل نموذجى، كنظام لـ " صنع القرار ". و التركيز الأضيق يرصد جوهر الدولة ليس فى التنظيم الإحتكارى للإكراه و لا، مثلا، فى هياكل نظام قانونى، أو فى الآليات التى تجد فيها المصالح الإجتماعية تمثيلا سياسيا، أو فى الترتيبات التى تحفظ علاقة معينة بين منتجى رأس المال و مالكيه، و إنما فى تكوين و التعبير عن نوايا ذاتَ سلطةٍ. و الحال أن الدولة إذ يجرى تصورها

كجهاز للنوايا – يسمى عادة بـ " صنع الحكم " أو " صنع القرار " أو صنع السياسة " – إنما تصبح من حيث الجوهر مجالا ذاتيا للخطط أو البرامج أو الأفكار. وهذا الترتيب التصوري الذاتي إنما يحيل تمايز الدولة / المجتمع الإشكالي إلى التمايزات التي تبدو أكثر وضوحا و التي نجريها بين الذاتي و الموضوعي و بين الايديولوجي و المادي أو حتى بين المعنى و الواقع. وهكذا تبدو الدولة منفصلة عن المجتمع بالإسلوب غير الإشكالي الذي يجري به تصور النوايا و الأفكار على أنها منفصلة عن العالم الخارجي الذي تحيل إليه.

كراسنر: البدء من المستوى الذاتي:

يمكن توضيح منطق النهج المؤسسي الجديد من كتابات أي واحد تقريبا من دعاته الرئيسيين. و سوف نناقش هنا مثالين، عمل ستيفن كراسنر و تيدا سكوكبول.

يبدأ كراسنر (١٩٧٨) من مقدمة أن الدولة يجب فهمها من حيث الجوهر كعملية ذاتية لصنع السياسة. و دراسته للعلاقة بين إستثمار الشركات الرأسمالية في الخارج في المواد الخام و السياسة الخارجية الأمريكية " تستند إلى التصور الفكري الذي ينظر إلى الدولة على أنها تصوغ بشكل مستقل أهدافا تحاول بعدئذ تنفيذها في وجه مقاومة من فاعلين دوليين و محليين " (ص ١٠). وهذه الدولة المستقلة يجري تصورها تصورا ضيقا، لأن معناها قاصر من حيث الجوهر على مجرد هيئتين تنفيذيتين، الرئاسة ووزارة الخارجية، اللتين يقال إنهما تتمتعان بـ " درجة عالية من الحصانة من الضغوط الإجتماعية المحددة " (ص١١). و ينظر كراسنر في إمكانية أن هيئات أخرى، كالبنتاجون و الخزانة ووزارة التجارة أو وكالة المخابرات المركزية، قد يجوز " النظر إليها كجزء من الدولة "، لكنه يقرر إستبعادها بحجة أن " سلوكها قد تباين. ففي بعض الأحيان عملت على تعزيز أهداف جماعية، وفي احيان أخرى عملت على تعزيز مصالح إجتماعية و بيروقراطية محددة " (ص ١١). وهكذا فإن الكاتب يدعم " تصوره الفكري " للدولة كمعززٍ مستقلٍ لأهداف جماعية بأن يستبعد من النظر أجهزةَ دولةٍ تفشل أحيانا في التمشي مع هذا التصور.

و يحلل الكتاب سياسة الحكومة الأمريكية تجاه السيطرة على المواد الخام من جانب الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية. وهو يسعى إلى إظهار أن الدولة مستقلة عن هذه المصالح " الإجتماعية "، بالبرهنة على أن السياسة الأمريكية لا تصوغها لا المصالح الإستراتيجية ولا المصالح الإقتصادية (وهو ما من شأنه أن يشير إلى درجة ما من درجات نفوذ الشركات)،، بل تصوغها " ايديولوجية " منسجمة.

ويجرى إستبعاد المصالح الإستراتيجية كتفسير لسياسة المواد الخام الخارجية بمجرد تعريف " الإستراتيجى " بأنه لا يعنى غير الحالات التى تكون فيها الوحدة الإقليمية و السياسية للولايات المتحدة معرضة للخطر بشكل مباشر (ص ص ٣١٣ - ٣١٤). و بموجب هذا التعريف، فإن المساعى الأمريكية الرامية إلى حماية المصالح النفطية فى الخليج الفارسى، مثلا، إنما يقال إنها بلا دافع إستراتيجى، لأن البقاء المادى للولايات المتحدة أو نظامها السياسى لم يكن عرضة للخطر.

أما المصالح الإقتصادية فيجرى إستبعادها كتفسير أساساً بحجة أن التفسير من زاوية إقتصادية " لا يوضح الإستجابة الأمريكية السلبية نسبيا للمخاطر التى تمثلها النزعة القومية الإقتصادية " (ص٣١٦). و البرهان الأهم الذى يقدمه كراسنر على هذه السلبية المزعومة هو رد الفعل الأمريكى على تأميم محمد مصدق لشركة النفط الأنجلو - إيرانية فى أعوام ١٩٥١ - ١٩٥٣. وإذا تركنا جانبا أن ضحية هذا التأميم كان شركة بريطانية لا شركة أمريكية، فإن هذه الحالة لا تقدم دعما لأطروحة الكاتب. و صحيح أن الولايات المتحدة كانت فى بداية الأمر أقل عداوة من بريطانيا العظمى تجاه قومي محافظٍ من الشرق الأوسط كمصدق، خاصة فى حالة لم تمس فيها أرصدة أمريكية و حيث مَكّنَ الدعمُ المقدمُ لمثل هذه النزعة القومية الولايات المتحدة من تحدى مكانة بريطانيا المهيمنة فى المنطقة . إلا أن الإستجابة الأمريكية السلبية قد تمثلت أولا فى المساعدة على فرض حظر قادته بريطانيا ضد النفط الإيرانى، ثم، عندما عجز الإنهيار المترتب على ذلك لإقتصاد إيران عن تغيير

سياسات مصدق و جَذْرَ مساندته، فى تنظيم إنقلاب لإزاحة الحكومة المنتخبة و استعادة سلطة الشاه الإستبدادية (جازيوروفسكى ١٩٨٧).

و يؤسس كراسنر زعمه بأن السياسة الأمريكية " لا يمكن تفسيرها بسهولة من زاوية مصالح الشركات " على واقع أن الولايات المتحدة لم تضغط فى بداية الأمر على مصدق لكى يسمح للشركات الأمريكية المتعددة الجنسية بالوصول إلى النفط الإيرانى (ص ١٢٧). لكن مصالح شركات النفط لم تكن تكمن فى الوصول إلى النفط الإيرانى, فقد كانت تكمن أولا فى منع الإيرانيين من تسويق نفطهم بأنفسهم من خلال متعاملين مستقلين، الأمر الذى كان من شأنه أن يكسر إحتكار شركات النفط الكبرى للسوق العالمية و نظام التسعير غير الشرعى المعتمد عليه، وكانت تكمن ثانيا فى وقف التحرى الجنائى من جانب وزارة العدل الأمريكية فى نظام التسعير هذا. وقد تجاوبت الحكومة الأمريكية مع كل من هاتين الرغبتين و كمكافأة أرغمت الإيرانيين على السماح للشركات الأمريكية بالإشتراك فى السيطرة على نفطهم (إن مهندسى هذه السياسة، جون فوستر دالاس، وزير الخارجية، و آلان دالاس، مدير وكالة المخابرات المركزية، كانا كلاهما شريكين فى مؤسسة سوليفان آند كرومويل، وهى المؤسسة القانونية التى مثلت كبرى شركات النفط فى قضية وزارة العدل المضادة للإحتكار [كويتنى ١٩٨٤، ١٦٣]).

وبعد أن تمكن كراسنر من الناحية الظاهرية من دحض التفسيرات الإقتصادية و الإستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه إستثمارات المواد الخام الخارجية، فإنه يقدم قضية الايديولوجية كدافع تفسيرى. و برهانه الحاسم هنا لا يتألف من أية قضية من قضايا المواد الخام التى جرى تحليلها فى الكتاب، بل يتألف بالأحرى من حرب فيتنام. وهو لا يذهب إلى أن مبررات أمريكا الايديولوجية للحرب ضد فيتنام كانت منطقية أو منسجمة. فالواقع أنه يعترف بأنه لم يكن هناك " تعريف واضح للأهداف الأمريكية " (ص٣٢٢) و بأن المبررات التى قدمتها الحكومة للحرب " هى بإختصار عديمة المعنى " (٣٢١). وقد يوحى هذا بأن المبررات الايديولوجية

قد تم تكييفها تبعا للحاجة السياسية، أو أنها كانت تعكس نزاعاتٍ داخل الإدارة (الأمريكية)، أو أنها كانت مجرد محاولة مشوشة للدفاع عن حرب لم يعد يؤمن بها حتى أولئك المسئولون عنها. و لا ينظر كراسنر فى أيٍ من هذه الإحتمالات، بل يعلن بدلا من ذلك أن غياب الإنسجام و العقلانية هو " العلامة الرئيسية لسياسة خارجية ايديولوجية ".

أما إحتمال أن المصالح الإقتصادية ربما تكون قد لعبت دورا ما إلى جانب الدوافع الايديولوجية فى إطالة أمد الحرب، و ذلك بالنظر إلى الأرباح الضخمة لشركات السلاح، فهو يجرى إستبعاده بالإشارة إلى أنه كان سيكون من الأسهل تحمل الإنفاق العسكرى الضخم " بتصوير الإتحاد السوفييتي و الصين كأعداء ألداء مما بالإنخراط فى حرب برية فى جنوب شرقى آسيا " (ص ٣٢٤). وحتى إذا ما وافقنا على هذا الزعم الذى لا دليل عليه فإنه لن يثبت أن مصالح الشركات لم تلعب دورا فى مواصلة الحرب، و مع ذلك فإن مجمل حجاج الكتاب دفاعا عنْ فكرة إستقلالية الدولة إنما يستند على هذا الزعم الوحيد.

وفى العلم السياسى المؤسسى الجديد، فإن إستقلال الدولة المزعوم إنما يجرى إنتاجه إلى حد بعيد بشكل تعريفى. إن موضوع التحليل الهلامى يجرى إختزاله إلى شيئ إسمه " السياسة "، بما يعنى نوايا و رغبات مسئولين معينين فى الدولة. و الدولة تصبح هذا المثال الذى بلا جسد، و الذى يجرى تشخيصه بلغة كـ " المصلحة القومية " و تجرى دراسته ليس كوقعٍ بلاغيٍ بل كنزعة مثالية تُولَدُ نفسها بنفسها و حاكمة.

سكوكبول: الدولة كـ " تنظيم فعلى ":

يبدو أن إسهامات سوسيولوجيين تاريخيين كتيدا سكوكبول فى النظرية المؤسسية الجديدة تقدم شيئا جد مختلف عن عمل علماء سياسيين مثل كراسنر. و الحال أن عمل سكوكبول حول سياسات النيوديل و دراستها المقارنة السابقة حول الثورات الإجتماعية تستند على قراءات تفصيلية لدراسات حالات مبنية شكل دقيق. ثم إنها ترفض بشكل سافر النهج " الإرادى " لدراسة الدولة. و كتاب " الدول و الثورات الإجتماعية " (١٩٧٩)، وهو العمل الذى سوف أركز عليه، يذهب إلى أنه لا وقوع و لا نتيجة الثورات الإجتماعية الكبرى يمكن تفسيرهما بالرؤى الايديولوجية للقادة الثوريين أو قادة الدولة (ص ص ١٦٩ - ١٧٠). و يقترح الكتاب بدلا من ذلك نهجا " هيكليا " أو تنظيميا " لتناول الدولة، لا يتم فيه تفسير الإنهيار الثورى و بناء دول جديدة لا بالعوامل الإجتماعية وحدها و لا بالنوايا الذاتية للفاعلين السياسيين، بل بالهشاشات و بالقدرات الهيكلية للدول نفسها.

إلا أنه بالرغم من هذه الإختلافات، فإن بالإمكان بيان أن دعوى سكوكبول، شأنها فى ذلك شأن النُهج المؤسسية الجديدة الأخرى، إنما تظل تفسيرا إراديا، ايديولوجيا. فمرة أخرى نجد أن الحد الواضح بين الدولة و المجتمع، و الذى تعتمد عليه حجة الإستقلالية، يعتمد على ذاتيةٍ أساسيةٍ كأساس لتميز الدولة. و فيما بعد تتحرك سكوكبول إلى ما وراء هذه الذاتية، إلا أنها بمجرد ما أن تفعل ذلك يتلاشى حد الدولة، و برهان إستقلالية الدولة.

و يركز تفسير سكوكبول للثورات الفرنسية و الروسية و الصينية على إنهيار دول مستقلة، تجرى البرهنة على إستقلاليتها ببيان أن الإنهيار كان نتيجة لإختلال سياسات الدولة و علاقاتها المؤسسية بالمجتمع و ليس لأى نزاع أوسع بين طبقات إجتماعية رئيسية (ص٤٨). وكما هو الحال مع منظرين مؤسسيين جدد آخرين، فإن الخطوة الأولى فى الحجاج إنما تتمثل فى تضييق تعريف الدولة و ذلك لضمان إستبعاد أجهزة قد تتغلغل فيها عناصر " غير دولانية ". و سعيا إلى هذا

الهدف، تميز سكوكبول منظمات دولةٍ " أساسيةٍ " عن " النظام السياسى الأوسع. وهى تكتب " ان الدولة مفهومة فهما صحيحا " إنما تتألف من " مجموعة من المنظمات الإدارية و الشرطية و العسكرية التى تقودها، و تنسقها بهذه الدرجة أو تلك من الدقة، سلطةٌ تنفيذيةٌ ". و مثل هذه المنظمات لا تمثل غير جزء من " نظم سياسية أشمل "، قد تشمل أيضا " مؤسسات يجرى فيها تمثيل المصالح الإجتماعية فى صنع سياسة الدولة و كذلك مؤسسات يجرى من خلالها تعبئة فاعلين غير دولانيين للمشاركة فى تنفيذ السياسة " (ص٢٩). وهذا التمييز بين " الدولة مفهومة فهما صحيحا " و " النظام السياسى " إنما يُعَدّ حيويا بشكل واضح لدعوى إستقلالية الدولة، على أنه لا يجرى الإضطلاع به إلا بشكل عابر و لا يجرى تزويدنا بأية وسيلة فعلية لمعرفة ما إذا كانت مؤسسة محددة تنتمى إلى مجرد النظام السياسى أم إلى " الدولة كدولة ". و الواقع أنه يجرى التغلب على الصعوبة بالإستعاضة عن المصطلح الأخير بمصطلح أضيق بكثير، هو فى أغلب الحالات مجرد " الملَكية ".

وبعد تضييق معنى الدولة، تتمثل الخطوة التالية فى التفسير فى تقديم مصلحةٍ أو سياسةٍ للدولة تؤدى إلى الأزمة الثورية. إذ تذهب سكوكبول إلى أنه فى المجتمعات الثلاثة كلها قبل الثورة " كان الملوك مهتمين بالحصول على مزيد من الموارد من المجتمع و بتحويلها على نحو كفء فى إتجاه تحقيق التعاظم العسكرى أو التنمية الإقتصادية التى ترعاها الدولة و التى تتم تحت سيطرة مركزية " (ص٤٩). وكما هو الحال مع كراسنر، فإن مصلحة الدولة هذه سوف تشكل أساس إستقلاليتها. فالإهتمام بالتعاظم العسكرى و التنمية الإقتصادية لا يجب تصوره بالإرتباط بأية مصالح تجارية أو سياسية أوسع، بل يجب فهمه على أنه الرغبة المستقلة لدى الدولة.

وفى فرنسا، على سبيل المثال، ترتب الإنهيار الثورى على إنخراط الدولة المكلف فى حروب خارجية، وهى تُنافِسُ من أجْل الحصول على أسواقٍ و طرق تجارةٍ و مستعمرات. و تفسر سكوكبول هذا الإنخراط تفسيرا ايديولوجيا، كشيئ " ضرورى للدفاع عن شرف فرنسا فى الساحة الدولية "، مضيفةً، كفكرةٍ متأخرة

تقريبا، " ناهيك عن حماية التجارة المحمولة بحرا " (ص ٦٠). و تجرى تسمية فرنسا بأنها " قوة تجارية "، إلا أنه لا يقال لنا شيئ عن نطاق أو طبيعة هذه التجارة أو عن الأنواع الأوسع من المصالح السياسية أو الإقتصادية المتضمنة (شركات التجارة و السلع التى تجرى المتاجرة فيها و منتجيها و الصناعات المخدومة أو دور البيوت المالية و دور صناعة الملاحة أو دور شركات الإستيطان). و يبدو أنه يجرى إستبعاد إحتمال أن مصالح من هذا النوع قد تكون على الأقل عاملا مهما فى سياسة الدولة كايديولوجية شرف فرنسا، لأنه، فى الصفحة التالية، يجرى إرجاع إنخراط الدولة فى " حرب عامة طويلة الأمد و متكررة " إلى مجرد عدم رغبة المَلَكية فى التخلى عن " أطماعها العسكرية "، و بعد ذلك بثلاث صفحات يقال لنا إن ما " جر مَلَكية البوربون فى القرن الثامن عشر إلى أزمةٍ ماليةٍ حادةٍ " هو " ميلها المسعور إلى الحرب " (ص ص ٦١ - ٦٤). و يجرى إختزال الأزمة المبدئية للدولة فى مسألة ايديولوجيا - إهتمام بـ " الدفاع عن شرف فرنسا " أو الجرى وراء " أطماع عسكرية " أو " ميلٍ إلى الحرب " لا تفسير له. و هكذا فإن مصلحةً مَلَكية أو قومية تشكل نفسها بنفسها على ما يظهر إنما تصبح، فى تفسير الدولة، العنصر الذى لا يمكن إختزاله.

على ان هذا التصور الضيق، الذاتى، للدولة يناقضه فى حالة سكوكبول تفسيرها اللاحق للثورة. فهى توضح أن الدولة، فى ردها على الأزمة المترتبة على الهزائم فى الحرب أو تهديدات خارجية أخرى، كانت مكبوحة بـ " بعلاقاتها المؤسسية " مع طبقات كبار ملاك الأرض. و تقدم سكوكبول تقارير جد تفصيلية عن هذه العلاقات بالنسبة لكل دراسة حالة من دراسات الحالات التى تجريها، و يتضح من هذه التقارير أن دولة ما قبل الثورة هى شيئ أوسع و أكثر هلامية من مَلِكٍ. و بالرغم من أن النهج " التنظيمى " لدراسة الدولة يشدد على أن الدول " منظمات فعلية " تتمايز حدودها عن المجتمع (ص٣١)، فإن تصوير سكوكبول الكاشف لهذه المنظمات فى فرنسا و روسيا و الصين إنما يوضح أن من المستحيل بالفعل رسم

الحدود. ففى الحالات الثلاث كلها، نجد أن السلطة الإقليمية و المحلية للدولة لا تنفصل عن السلطة السياسية لطبقات كبار ملاك الأرض.

وفى فرنسا، يجرى وصف بنية الدولة لا كتنظيم فعلى بل كشبكة " مركبة غير عادية.... و متعددة المراتب " من أملاك السادة و الروابط البلدية و المجالس الإقليمية و المحاكم العليا، التى يجرى صونها عبر نظام شراء المناصب و الذى يتم بموجبه تدبير عوائد من بيع مناصب الدولة، التى تصبح ممتلكات فردية يمكن تأجيرها أو إعادة بيعها أو توريثها (ص ص٥٢ – ٥٣). و تقدم روسيا و الصين صورا مماثلة، لكن سكوكبول فى الحالة الأخيرة تُسقط التمايز الأخرق بشكل متزايد بين الدولة و المجتمع و تُدخل مجاز " العَالَمين " الأكثر سيولة، و الذى يتألف من إقتصاد و مجتمع زراعيين و جهاز إدارة إمبراطورية. و يقال لنا إن تداخل العَالَمين كان جد واسع بحيث أن الفصل بينهما إنما يتم لمجرد أغراض تحليلية (ص ٦٨).و هكذا فإن الوجود المنفصل للدولة كتنظيم فعلى إنما يتلاشى تماما. و تعترف سكوكبول بعد ذلك بإستحالة تمييز الدولة عن المجتمع بإدخال المصطلحين معا فى عبارة واحدة و الإشارة إلى البلدان الثلاثة كـ " مجتمعات دولانية " (ص ١٦٧).

وتنشأ مشكلات مماثلة فى الشطر الثانى من كتاب " **الدول و الثورات الإجتماعية** "، حيث ينتقل التحليل من أسباب الإنهيار الثورى إلى الإنبثاق اللاحق لدول مركزيـة قوية. ومرة أخرى، لن يجرى تفسير هذه التطورات من زاوية التحولات الإجتماعية – الإقتصادية الأوسع. بل " إن العكس هو الصحيح إلى حد كبير: فالتغيرات فى هياكل الدولة و التى تحدث خلال ثورات إجتماعية هى التى تؤدى بشكل نموذجى إلى تدعيم، و تستتبع هى نفسها، تغيراتٍ إجتماعية إقتصادية فى آن واحد " (ص١٦٤). وفى فرنسا، على سبيل المثال، مثلت الثورة تحولا إجتماعيا و إقتصاديا " فقط " من حيث أن التسويق و علاقات الملكية الرأسمالية أصبحت سائدة (ص ١٧٩)، و يقال إن هذه التغيرات قد ترتبت إلى حد بعيد على التغيرات الأبعد مدى فى بنية الدولة الفرنسية (ص ١٦٤).

و إذا كان لا يجب إرجاع تحول الدولة إلى عوامل إجتماعية و إقتصادية " خارج " الدولة، فكيف يمكن تفسير إنبثاق دولة قوية بعد الثورة ؟ مرة أخرى، يتمثل السبيل الوحيد إلى عزل تفسيرٍ مؤسسيٍ فى الرجوع إلى الايديولوجية. إذ تذهب سكوكبول إلى أن المحتوى الخاص لايديولوجية ثورية لا يفسر نتيجة الثورة، إلا أنه فى الحالات الثلاث كلها كان قادة الدولة الجديدة رجالا" متجهين " بالفعل إلى عملية بناء الدولة. وقد جاء هذا التوجه العام من النمو فى مجتمعات قبل ثورية كان التوظف فيها فى الدولة هو الطريق الأكثر شيوعا إلى الرفاهية وقد عززته التهديدات الخارجية التى واجهتها بلدانهم من قوى رأسمالية أكثر تقدما، و التى بدا أن تدخل الدولة النشيط هو الرد المناسب الوحيد عليها (١٦٧). و يرصد التفسير و يحدد موقع سبب أفعال الدولة، بل و عين أصل الدول الحديثة، الممركزة، داخل نوايا مسئولى الدولة.

إلا أنه حتى هذا التفسير الذاتى لإنبثاق دول قوية، عند التدقيق فى الأمر، إنما يفشل فى نهاية المطاف فى نقل موقع التعليل من المجتمع إلى الدولة. فالأسباب التى يجرى تقديمها إلينا لتوجه القادة الذاتى إلى بناء الدولة هى أسباب إجتماعية و إقتصادية بشكل عميق. وهى تتصل بالمجتمعات قبل الثورية الخاصة التى كانت تجرى فيها مراكمة الثروة الخاصة عبر سوق مناصب عامة و التى تخلف فيها التطور الرأسمالى المحلى عن إنتشار العلاقات الرأسمالية فى بلدان مجاورة.

ثم إن مقارنة سكوكبول بين كيفيات إنبثاق دول قوية بالفعل فى فرنسا و روسيا و الصين بعد الثورة إنما تعيد إدخال جميع العوامل الإجتماعية و الإقتصادية الأوسع التى قُصِدَ من وراء مناقشة توجهات القادة الذاتية إختزال أهميتها أو إستبعادها. ففى الثورة الفرنسية، مثلا، تزعم أن إنبثاق سلطة دولة ممركزة لم يكن شيئا رغبت فيه الطبقات الإقتصادية المهيمنة و أنه لم يكن نتاج مصالح طبقية بقدر ما كان نتاجا لـ " متطلبات خوض الحروب و مواجهة أصدائها السياسية المحلية " (ص ١٧٨). على أن واقع أن نتيجةً ما ربما لم تكن مرغوبة من أى طرف واحد فى

نزاع إجتماعى لا يعنى أنه لا يمكن فهمها كنتيجة لذلك النزاع أساسا. ثم إن سكوكبول تمضى إلى الإعتراف بأن بناء دولة قوية لم يكن مجرد أحد متطلبات الحرب، بل كان سببا رئيسيا للسير على درب سياسات عسكرية فى المقام الأول (ص ص ١١٦، ١٨٩، ١٩٥). وفى الحالة الروسية، توضح حالة مماثلة، يجرى فيها تفسير الإنعطافات الرئيسية فى تطور الدولة السوفييتية بالإحالة إلى العلاقات الإجتماعية - الإقتصادية فى البلد و قواعد دعم النظام (ص ص ٢١٧ - ٢٢٥). ومع ذلك فإن سكوكبول تنتهى إلى أن " شكل " الدولة السوفييتية لم تقرره مثل هذه العوامل الإقتصادية و الإجتماعية بل قررته كيفية " ممارسة القيادة و نشرها لسلطة الدولة فى المجتمع الروسى " (ص ٢٢٠).

وحدة الدولة:

إن الحجج التى يقدمها كراسنر و سكوكبول لحساب نهج مؤسسى جديد للتحليل السياسى إنما تواجه مشكلة مشتركة و ترد عليها بشكل متماثل. و المشكلة، كما يعترف كل منهما بذلك إلى هذا الحد أو ذاك، هى أن حواف الدولة غير مؤكدة، و أن القوى الإجتماعية يبدو أنها تخترقها من جميع الجهات، و أن الحد بين الدولة و المجتمع كنتيجة لذلك يصعب جدا تحديده. وهما يردان على المشكلة بتقديم تعريف ضيق للدولة، فيجرى تجسيدها كفاعلٍ صانعٍ للقرار. و شأنها فى ذلك شأن الكينونة الشخصية، يجرى تصور كينونة الدولة تصورا مثاليا بشكل أساسى. فالدولة تقف بمعزل عن المجتمع كمجموعة من النوايا أو التفضيلات الأصلية، بالطريقة نفسها التى يجرى بها تصور الأشخاص كوحدات من الوعى و الرغبات المستقلة متميزة عن عالمها المادى أو الإجتماعى. و أيا كان إنعدام وضوح حواف الدولة، فإنها، شأنها فى ذلك شأن الشخص، وحدة أساسية.

و يجرى الإحتفاظ بصورة الوحدة هذه حتى فى التحليلات التى تُدخل عنصر النزاع بين أجزاء مختلفة من جهاز الدولة. و مثل هذا النزاع مؤشر مهم على نفاذية حدود الدولة لأنه يُمَكِّنُ المرء من أن يتتبع الأسلوب الذى تعيد به الإختلافات الإجتماعية الأوسع إنتاج نفسها داخل عمليات الدولة. إلا أنه لا تجرى دراسة هذه الإرتباطات فى الأدبيات المؤسسية الجديدة. فوحدة الدولة الأساسية يجرى التعامل معها كمعطى، و يجرى التعامل مع النزاعات كظواهر ثانوية باطنة فى هذه الوحدة الأوسع. بل إن أثر مثل هذه النزاعات الباطنة على صنع السياسة إنما يجرى تحويله إلى جزء من البرهان على إستقلال الدولة عن المجتمع.

وفى عملها حول النيوديل، مثلا، تذهب سكوكبول إلى أنه يجب التعامل مع الدولة و المنظمات الحزبية كـ " محددات مستقلة " للنتائج السياسية (١٩٨١ - ١٥٦)، لأن لها " هياكلها و تواريخها الخاصة، التى لها بدورها أثرها الخاص على المجتمع " (ص ٢٠٠). و يستند حجاجها على فشل فرانكلين ديلانو روزفيلت و الديمقراطيين الليبراليين خلال المرحلة الإصلاحية للنيوديل (١٩٣٥ - ١٩٣٨) فى تحويل الحكومة الإتحادية إلى دولة تدخلية، إشتراكية - ديمقراطية بشكل كامل (ص ص ١٩١ - ١٩٩). و كان السبب الرئيسى لهذا الفشل هو أن التأييد لبرنامج روزفيلت الإصلاحى لم ينعكس فى الكونجرس، حيث كانت المصالح المحافظة قوية التمترس. و كان هذا التمترس راجعا إلى نفوذ الديمقراطيين الجنوبيين (بما يعكس، بالطبع، ترتيبات سياسية و إقتصادية فى الجنوب أدت إلى إستبعاد السود من المشاركة) و عموما إلى السيطرة المحلية على إنتخابات الكونجرس من جانب " أجهزة أو كتل خاصة من المصالح المنظمة " (ص ١٩٥). وقد حال المحافظون فى الكونجرس دون الإنفاق على البرامج الإجتماعية للفقراء و قادوا المعارضة للإصلاحات الإدارية خوفا من أنها " سوف تؤدى إلى تمزيق العلاقات التآزرية القائمة بين الكونجرس و البيروقراطيين و جماعات المصالح المنظمة فى المجتمع بوجه عام " (ص ١٩٤). و بالرغم من إنتخاب رئيس له برنامج إصلاح شعبى،

فإن قوة المصالح المحافظة و المصالح " المنظمة " الأخرى فى المجتمع كانت ممثلة فى الدولة تمثيلا كافيا لإخراج الإصلاحات عن مسارها. و تفسر سكوكبول هذا كبرهان على دعوى أن مؤسسات الدولة محددات مستقلة بشكل أساسى للنتائج السياسية. و الواقع أن الحالة (المذكورة) إنما تقدم مثالا ممتازا لتوضيح كيف أن النزاعات داخل الدولة إنما تعكس تغلغل قوى إجتماعية أوسع.

٣- نهج بديل

تبدأ الأدبيات المؤسسية الجديدة من فرضية أن الدولة كيان متميز، مواجه لـ و مستقل عن كيان أوسع اسمه المجتمع. و تقتصر المناقشات على تقدير الإستقلال الذى يتمتع به موضوع واحد عن الموضوع الآخر. على أننا قد رأينا أن الخط بين الإثنين هو فى الواقع خط غير مؤكد غالبا. و شأنهم فى ذلك شأن منظرى النظم قبلهم، كان المؤسسيون الجدد عاجزين عن تحديد الحد المراوغ بين النظام السياسى أو الدولة و المجتمع. و على نهج بديل لتناول الدولة أن يبدأ من هذا الحد غير المؤكد. ففى مجال معين من مجالات الممارسة، كيف يتم خلق وقع أن جوانب معينة مما يحدث تنتمى إلى المجتمع، بينما تقف جوانب أخرى على حدة بوصفها الدولة ؟ و الأهم من ذلك، ما هى دلالة إحداث وقع هذا التمايز ؟.

و لتقديم مثل هذا النهج البديل، يمكن للمرء أن يبدأ بحالة نوقشت فى دراسة ستيفن كراسنر للسياسة الخارجية الأمريكية: العلاقة بين الحكومة الأمريكية و شركة النفط العربية – الأمريكية (آرامكو)، و هى كونسورتيوم شركات النفط الأمريكية الرئيسية الذى حاز حقوقا خاصة به وحده فى نفط العربية السعودية (كراسنر ١٩٧٨، ٢٠٥ – ٢١٢). و تصور الحالة كلا من نفاذية حدود الدولة / المجتمع و الأهمية السياسية لصونها. فبعد الحرب العالمية الثانية، طلب السعوديون زيادة مدفوعات عوائدهم من آرامكو من نسبة ١٢٪ إلى نسبة ٥٠٪ من الأرباح. و لعدم إستعدادها لا لخفض أرباحها و لا لرفع أسعار النفط، رتبت آرامكو لدفع الزيادة فى العوائد ليس من جانب الشركة بل من جانب دافعى الضرائب الأمريكيين فى واقع الأمر. و الحال أن وزارة الخارجية الأمريكية، المتحرقة إلى إعانة المَلَكية السعودية الممالئة للأمريكيين، قد ساعدت على أن ترتب لآرامكو إستغلال ثغرةٍ فى قانون الضرائب الأمريكى، عوملت العوائد بموجبها كما لو كانت ضريبة خارجية مباشرة، يجب دفعها ليس من أرباح الشركة بل من الضرائب المستحقة عليها للخزانة الأمريكية (آندرسون ١٩٨١. ١٧٩ – ١٩٧). (يشدد آندرسون على أن هذا

الترتيب كان " تفسيرا صحيحا تماما " لقانون ضرائب يرجع إلى عام ١٩١٨ [ص ١٩٦]. إلا أنه لكى تستفيد آرامكو من الثغرة التى يتيحها القانون، كان على الخزانة الأمريكية أن تقبل خرافة أن الصفقة التى تم الإتفاق عليها بين آرامكو و العربية السعودية ليست " مدفوعات متفقا عليها " – الأمر الذى من شأنه أن يجعل منها عوائد. و لتحقيق ذلك، نظمت آرامكو العوائد كمدفوعات ضريبية، " فرضتها " دولة كانت جزئيا فى واقع الأمر من مخلوقات آرامكو و لم تكن قد قامت قط بجباية أى شكل من أشكال ضريبة الدخل. ثم زعمت آرامكو أن الضريبة قد فرضتها دولة ذات سيادة، تعد سلطتها فى فرض الضرائب مطلقة و من ثم لا يمكن أن تكون موضوع " إتفاق ". و هكذا فإن السيادة السعودية قد خدمت آرامكو كخرافة سياسية مناسبة).

و الحال أن هذا التواطؤ بين الحكومة و شركات النفط، و الذى أرغم المواطنين الأمريكيين على أن يسهموا دون علم منهم فى دعم خزانة نظام قمعى شرق أوسطى و التوازنات البنكية لبعض الشركات المتعددة الجنسية الأكبر و الأكثر ربحية فى العالم، هذا التواطؤ لا يقدم دعما كبيرا لصورة تمايز واضح بين الدولة و المجتمع.

و يواجه كراسنر هذا التعقيد بالذهاب إلى أن شركات النفط كانت " آلية مؤسسية " إستخدمها صانعو القرار المركزيون لتحقيق أهداف معينة فى مجال السياسة الخارجية، هى فى هذه الحالة الدعم السرى لنظام عربى محافظ. و السياسات التى قد يعارضها الكونجرس أو حلفاء أجانب يمكن إتباعها من خلال مثل هذه الآليات، " و ذلك جزئيا لأن الشركات الخاصة تقع خارج النظام السياسى الرسمى " (ص ص ٢١٢ – ٢١٣). و هذا التفسير لا يقدم غير جانب واحد من الصورة: فالشركات نفسها أيضا قد إستخدمت الحكومة الأمريكية لدعم أهداف الشركات، كما توضح ذلك حالة آرامكو و كما أثبتت ذلك تفصيلا دراسات عديدة حول صناعة النفط (آندرسون ١٩٨١، بلير ١٩٧٦، ميللر ١٩٨٠). على أنه بالرغم من أن تفسير كراسنر يفشل فى تصوير تعقيد مثل هذه العلاقات بين الدولة و المجتمع، فإن هذا

التفسير يشير بالفعل بشكل غير مقصود إلى ما هو حاسم بالنسبة لهذه العلاقات. فحالة آرامكو تصور كيف أن " الآليات المؤسسية " لنظام سياسى حديث ليست محصورة البتة ضمن حدود ما يسمى بالدولة (أو فى هذه الحالة، و هو ما يدعو إلى عجب كاف، " النظام السياسى الرسمى ")، و هذا لا يعنى ببساطة أن الدولة شيئ محاصر بمؤسسات شبه دولانية أو كوربوراتية، تدعم و توسع سلطتها. بل يعنى أن حدود الدولة (أو النظام السياسى) **لا تحدد البتة خارجا فعليا**. فالخط بين الدولة و المجتمع ليس محيط كيان أصلى، يمكن تصوره كموضوع أو فاعل مستقل بذاته. إنه خط يجرى رسمه داخليا، داخل شبكة الآليات المؤسسية التى يجرى من خلالها صون نظام إجتماعى و سياسى معين.

و مسألة أن حد الدولة لا يحدد البتة خارجا فعليا يمكن أن توضح السبب فى أنه غالبا ما يبدو مراوغا و غير مستقر. لكن هذا لا يعنى أن الخط وهمى. على العكس، فكما تبين حالة آرامكو، فإن إنتاج و صون التمايز بين الدولة و المجتمع هو نفسه آلية تُوَلّدُ موارد سلطة. وواقع أن آرامكو يمكن أن يقال إنها تقع خارج " النظام السياسى الرسمى "، بما يخفى دورها فى السياسة الدولية، هو واقع جوهرى بالنسبة لقوتها كجزء من نظام سياسى أوسع.

و يمكن إستكشاف أمثلة مماثلة كثيرة، كالعلاقة بين الدولة و مؤسسات " خاصة " فى القطاع المالى، و فى التعليم و البحث العلمى، أو فى الرعاية الصحية و الممارسة الطبية. و فى كل حالة يمكن بيان أن فاصل الدولة / المجتمع ليس حدا بسيطا بين موضوعين أو مجالين مستقلين، بل هو تمايز معقد باطن فى مجالات الممارسة هذه. خذوا مثال البنوك: إن العلاقات بين الجماعات البنكية المتحدة الكبرى، و البنوك المركزية شبه العامة أو نظم الإدخار، و الخزانات الحكومية، ووكالات التأمين و بنوك الإستيراد و التصدير (التى تدعم ما يصل إلى نسبة ٤٠٪ من صادرات الأمم الصناعية)، و الهيئات المتعددة الجنسية كالبنك الدولى (الذى يعين رئيسُ الولاياتِ المتحدةِ رئيسه)، إنما تمثل شبكات متداخلة من شبكات القوة

المالية و التنظيم المـالى. و لا يمكن لخط بسيط أن يفصـل هـذه الشبكة إلـى مجـال خاص و مجال عام، أو إلى دولة و مجتمع. وفى الوقت نفسه، فإن البنوك تقام و تقدم نفسها كمؤسسات خاصة منفصلة إنفصـالا واضحا عن الدولـة. و مظهـر أن الدولـة و المجتمع شيئان منفصلان هو جزء من الأسلوب الذى يجرى به صـون نظـام مـالى و إقتصـادى معيـن. و الحـال أن القـدرة علـى التنظيـم و السيطرة ليست مجـرد قـدرة محفوظة داخل الدولة، تنبع منها و تمتد إلى المجتمع. و الحد الظاهرى للدولة لا يحدد حد عمليات التنظيم. فهو نفسه نتاج لتلك العمليات.

و النهج الذى ندعو إليه هنا لتناول الدولة لا ينطوى على صـورة للدولـة و للمنظمات الخاصة كبنية سلطة واحـدة، ذات طـابع كلـى. علـى العكـس، فهنـاك دائمـا نزاعـات بينهمـا، كمـا أن هنـاك نزاعـات بيـن الوكـالات الحكوميـة المختلفـة، و بيـن المنظمات المشتركة، و داخل كل واحدة منها. إنه يعنى أننا لا يجب أن نفقد الإتجـاه فنأخذ مأخذ المسلمات فكرة الدولة كموضوع متماسك منفصل إنفصالا واضحـا عـن " المجتمع " - كما يعنى أننا لا يجـب أن نفقـد الإتجـاه مـن جـراء التبـاس و تعقيد هـذه الظواهر فنرفض مفهوم الدولة برمته.

و إذا ما تصورنـا الدولة بهذا الشكل، فلن يجرى بَعدُ التعامل معها على أنها من حيث الجوهر فاعل، بما يفترضه هذا المصطلح من تماسك و قوة و إسـتقلالية. و الحال أن الترتيبات المتعددة التى تُنتج إنفصـال الدولة الظاهرى إنما تخلق وقع القوة و الإستقلالية الجزئية، بما يترتب على ذلك من آثار ملموسـة. علـى أن مثـل هـذه القـوة سوف تكون دائما متوقفة على إنتاج الإختـلاف - علـى تلـك الممارسـات التـى تخلـق الحد الظـاهرى بين الدولة و المجتمع. على أن هذه الترتيبات قد تكون فعالـة بالدرجـة التىتؤدى إلى جعل الأشياء تظهر كما لو كانت عكس ذلك. فتأخذ الدولة فى الظهـور كنقطة إنطلاق مستقلة، كفاعل يتدخل فـى المجتمـع. و الحـال أن التنـاولات الدولانيـة للتحليل السياسى نأخذ هذا العكس على أنه الواقع.

وما نقترحه هنا، بدلا من ذلك، هو نهج يتناول الدولة يرفض التسليم بهذه الثنائية: و إن كان بوسعه أن يفسر السبب فى ظهور الواقع الإجتماعى و السياسى بهذا الشكل الثنائى. و لايكفى مجرد إنتقاد المظهر المجرد، المثالى الذى تتخذه الدولة فى الأدبيات المؤسسية الجديدة. و يشكو جابرييل آلموند، مثلا، من أن مفهوم الدولة المستخدم فى معظم الأدبيات الجديدة " يبدو أنه يتميز بنبرات ميتافيزيقية عالية " (آلموند ١٩٨٧، ٤٧٦) و يذهب ديفيد إيستون إلى أن أحد الكُتَّاب يقدم الدولة كـ " جوهر لا يمكن تعريفه، كـ شبح فى الآلةَ، لا يمكن معرفته إلا من خلال تبدياته المتغيرة " (١٩٨١، ٣١٦). و مثل هذه الإنتقادات تتجاهل واقع أن هذا هو الأسلوب الذى تظهر به الدولة غالبا جدا فى الممارسة العملية. و مهمة نقد الدولة لا تتمثل فى مجرد رفض مثل هذه الميتافيزيقا، بل تتمثل فى تفسير كيف أمكن إنتاج هذا الوقع العملى، جد المميز للنظام السياسى الحديث. ما الذى ميز المجتمع الحديث، كشكل خاص للنظام الإجتماعى و الإقتصادى، و أتاح إمكانية الإستقلالية الظاهرية للدولة ككيان مستقل ؟ ماهو هذا النوع من الأجهزة، بأساسه النموذجى فى نظامٍ مجردٍ للقانون و بإرتباطه الترانسندنتالى تقريبا بـ " الأمة " بوصفها الجماعة السياسية الأساسية، الترتيب السياسى المميز للعصر الحديث ؟ ماهى الممارسات و التقنيات الخاصة التى أعادت بإستمرار إنتاج تجريدِ الدولةِ شبه الشبحى، بحيث أنه بالرغم من الجهد المبذول " لمحو " المصطلح " منذ ربع قرن "، كما يقول إيستون (١٩٨١، ٣٠٣)، فإنه قد عاد " ليحوم حولنا مرة أخرى " ؟.

لقد تجاهل المنظرون المؤسسيون الجدد هذه المسائل التاريخية. بل إن المنظرين الذين يتبنون منظورا تاريخيا، مثل سكوكبول، عاجزون عن تقديم تفسير تاريخى لظهور الدولة الحديثة. و لإلتزامها بنهج تعد الدولة فيه سببا مستقلا، لا تتمكن سكوكبول من تفسير قدرة الدولة على الظهور ككيان مستقل عن المجتمع من زاوية عوامل خارجة عن الدولة. فالدولة يجب أن تكون سببا مستقلا للأحداث، حتى

عندما تتضمن تلك الأحداث، كما في حالة كحالة فرنسا الثورية، عين مولد دولة حديثة، مستقلة من الناحية الظاهرية.

مظهر البنية:

لتوضيح نوع التفسير الذى قد يكون ممكنا، يمكن للمرء العودة إلى تقرير سكوكبول عن الحالة الفرنسية. و كما رأينا بالفعل، فقد وصفت سكوكبول فرنسا قبل الثورة كمجتمع " دولانى "، بما يعنى مجتمعا كانت فيه سلطة و إمتيازات نبالة من كبار ملاك الأرض و سلطة الإدارة المركزية مرتبطتين معًا إرتباطا لا يمكن فصم عراه. و يمكننا الآن أن نصف هذا الوضع بشكل آخر، كمجتمع لم تكن قد إكتسبت فيه طابعا مؤسسيا بَعْدُ تلك التقنيات الحديثة التى تجعل الدولة تظهر كما لو كانت كيانا منفصلا يقف بشكل ما خارج المجتمع. و تمثل الفترة الثورية توطيد مثل هذه التقنيات المستحدثة. و تشخص سكوكبول التحول الثورى للدولة الفرنسية على أنه أساسا تحول فى الجيش و البيروقراطية، حيث يصبح كل منهما منظمة دائمة، محترفة تنفصل هيئاتها لأول مرة عن النشاطات التجارية و الإجتماعية الأخرى و يجرى توسيع حجمها و فعاليتها بشكل جد كبير. و بالنسبة لسكوكبول، فإن مثل هذه التغيرات إنما يجب فهمها **كأثر مترتب على** دولة مستقلة، كان مسئولوها يرغبون فى السير على درب التوسع و توطيد سلطة ممركزة. و لذا فإنه لا يجرى تزويدنا بتفاصيل مهمة عن التقنيات التى إستندت إليها مثل هذه التحولات الثورية.

كيف أمكن الآن جمع جيش دائم مؤلف من عدد يصل إلى ثلاثة أرباع مليون من الرجال، و تحويل إقتصاد بأكمله إلى الإنتاج من أجل الحرب، و صون السلطة و الإنضباط على نطاق كهذا، و كذلك " فصل " هذه الآلة العسكرية عن المجتمع بحيث أمكن التغلب على مشكلة الهرب (من الخدمة العسكرية) التقليدية ؟ بأية وسائل موازية تمت السيطرة على فسادات و إختلاسات الإدارة المالية ؟ ماهى طبيعة " الكفاءة و التمفصل الإداريين "، فى عبارة منقولة عن ج. ف. بوشر (سكوكبول ١٩٧٩، ٢٠٠)، اللذين سوف يؤديان الآن فى كل مجال إلى تمكين "

فضائل التنظيم من إحباط أثر رذائل الرجال المنفردين " ؟. بعبارة أخرى، ماهو نوع " التمفصل " الذى يمكنه أن يفصل الآن بشكل ميكانيكى " تنظيما " عن " الرجال المنفردين " الذين يؤلفونه ؟ بدلا من إرجاع مثل هذه التحولات إلى سياسات دولة مستقلة، سوف يكون من الأنسب أن نتتبع فى تقنيات التنظيم و التمفصل الجديدة هذه عين إمكانية الظهور بأنها تفصل عن المجتمع جهاز دولة مستقلا.

وسوف يتعين على إستكشاف لتلك المسائل أن يبدأ بالإعتراف بالأهمية البالغة لمناهج النظام صغيرة النطاق و متعددة الأشكال تلك و التى يسميها فوكوه بالإنضباطات. و قد تأسست القوة البيروقراطية و العسكرية الجديدة للدولة الفرنسية على سلطات ولّدَهَا التنظيمُ الدقيقُ للمكانِ و الحركةِ و الترتيب و الموقع. و على سبيل المثال، فإن قوة الجيش الجديدة قد تأسست على تدابير كإنشاء الثكنات كمواقع إحتجاز دائم منفصلة عن العالم الإجتماعى، و إدخال التفتيش و التدريب اليوميين، و التدريب التكرارى على مناورات مجزأة إلى تتاليات و تركيبات دقيقة التوقيت، وصوغ هيراركيات معقدة للقيادة و الترتيب المكانى و المراقبة. و بمثل هذه التقنيات أمكن تحويل جيش إلى ما وصفه مرجع عسكرى معاصر بـ " آلة مصطنعة " و بدت جيوش أخرى الآن كمجموعات من " الرجال الكسالى و عديمى النشاط " (نقلا عن فوللر ١٩٥٥، ٢:١٩٦).

و تترتب على السلطة الإنضباطية نتيجتان بالنسبة لفهم الدولة الحديثة – حلل فوكوه أولاهما فقط: ففى المقام الأول، يمكن للمرء أن يمضى إلى ما وراء صورة السلطة بوصفها من حيث الجوهر نظام أوامر أو سياسات سيادية تدعمه القوة. و هذا النهج يتبناه جميع منظرى الدولة المؤسسيين الجدد. وهو يتصور سلطة الدولة على شكل شخص (صانع قرار فرد أو جماعى)، تشكل قراراته منظومة من الأوامر و النواهى التى توجه و تكبح الفعل الإجتماعى. و يجرى تصور السلطة على أنها كابح خارجى: فمصدرها مرجعية ذات سيادة تقف فوق المجتمع و خارجه، وهى

تعمل عن طريق وضع حدود خارجية للسلوك و تحديد نواهٍ سلبيةٍ و إرساء قنوات للسلوك اللائق.

لكن الإنضباط، خلافا لذلك، لا يعمل من الخارج بل من الداخل، ليس على مستوى مجتمع بأسره بل على مستوى التفصيل، و ليس عن طريق كبح الأفراد و أفعالهم بل عن طريق إنتاج هؤلاء و تلك. و كما يوضح فوكوه، فإن السلطة السلبية، الخارجية إنما تُخلى السبيل أمام سلطة داخلية، منتجة. و تعمل الإنضباطات على المستوى الموضعى، فتدخل العمليات الإجتماعية و تقوم بتجزئتها إلى وظائف منفصلة، و تعيد ترتيب الأجزاء، و تزيد فعاليتها و دقتها، و تعيد تجميعها فى توليفات أكثر إنتاجا و قوة. وهذه المناهج تُنتج القوة المنظَّمة للجيوش و المدارس و البيروقراطيات و المصانع و المؤسسات الأخرى المميزة للعصر التقنى. كما أنها تنتج، ضمن مثل هذه المؤسسات، الفرد الحديث، المصاغ كرعيةٍ سياسيةٍ منعزلة و منضبطة و مستجيبة و مجتهدة، و علاقات السلطة لا تواجه ببساطة هذا الفرد كمجموعة من الأوامر و النواهى الخارجية. ففرديته نفسها، المكونة داخل مثل هذه المؤسسات، هى بالفعل نتاج تلك العلاقات.

أما النتيجة الثانية للإنضباط الحديث فهى نتيجة لا يفسرها فوكوه. إن السلطات الإنضباطية، بالرغم من طبيعتها المموضعة و متعددة القوى، إنما يجرى بشكل ما توطيدها فى النظام الحديث للدولة الحديثة، المهيكل مؤسسيا وذى الأساس الإقليمى. و لا ينفى فوكوه أهمية هذا النوع الأوسع من البنية، إنه فقط لا يعتقد أن فهم السلطة يجب أن يبدأ من هناك: " يجب للمرء بالأحرى أن يُجرى تحليلا **صاعدا** للسلطة، بادئا، من ثم، من آلياتها الأدق... ثم يجب عليه أن يرى كيف أن آليات السلطة هذه كانت – و ماتزال – محل إنغراس و إستعمار و إستخدام و تعقيد و تحويل و إزاحة و توسيع، إلخ، من جانب آليات أكثر عمومية بكثير...، [كيف أنها] قد تم إستعمارها و صونها بآليات عامة و بنظام الدولة برمته " (فوكوه ١٩٨٠ ب،

٩٩ – ١٠١). على أن فوكوه لا يوضح كيف يتم إستخدام السلطات الإنضباطية و تحقيق الإستقرار لها و إعادة إنتاجها فى بنى الدولة أو " آليات معممة " أخرى.

و يمكن العثور على مثال واضح للعلاقة بين الآليات الدقيقة و الآليات العمومية فى القانون، حيث تجرى هيكلة السلطات الصغرى للتطبيع الإنضباطى فى الجهاز الأوسع للمدونة القانونية و النظام القضائى. وفى مناقشة هذه الحالة، يرجع فوكوه إلى فكرة أن البنية العمومية هى ستار ايديولوجى (ستار السيادة و الحق) مفروض من أعلى على سلطة الإنضباط الواقعية. " ما أن أصبح من الضرورى ممارسة الكوابح الإنضباطية عبر آليات السيطرة، و مع ذلك أصبح من الضرورى فى الوقت نفسه إخفاء ممارستها الفعلية للسلطة، فقد كانت هناك حاجة إلى نظرية عن السيادة لإيجاد مظهر على مستوى الجهاز القانونى، و لمعاودة الظهور فى مدوناته " (١٩٨٠ ب، ١٠٦). و الحال أن تنظيم القانون على المستوى العمومى " قد سمح بفرض نظام للحق من أعلى على آليات الإنضباط بشكل من شأنه إخفاء إجراءاتها الفعلية " (١٠٥). و يبتعد فوكوه مرة أخرى عن الإيحاء بأن المستوى العمومى يرتبط بالمستوى الأصغر كمجال عام للايديولوجية مواجه لمجال السلطة الفعلية المستتر، بالتذكير بأن الإنضباطات، هى أيضا، تتضمن خطابا عاما. إلا أنه لا يقدم صيغا بديلة يمكن من خلالها تصور الأسلوب الذى ترتبط عبره الآليات الموضعية للسلطة بالأشكال الهيكلية الأوسع كالقانون و التى تصبح من خلالها ذات طابع مؤسسى و يعاد إنتاجها.

و أنا أذهب إلى أن العلاقة بين المناهج الإنضباطية و تحقيق الإستقرار لها فى أشكال كالدولة، إنما تكمن فى واقع أنه فى ذات الوقت الذى تصبح فيه علاقات السلطة باطنة، بتعبير فوكوه، و بالمناهج نفسها، فإنها تتخذ الآن المظهر النوعى لـ " بنى " خارجية. إن تميز الدولة الحديثة، التى تظهر كجهاز مستقل عن بقية العالم الإجتماعى، إنما يكمن فى الوقع البنيوى المبتكر هذا. و الوقع هو المقابل (النظير) لإنتاج الفردية الحديثة. و على سبيل المثال، فإن المناهج العسكرية الجديدة لأواخر

القرن الثامن عشر قد أنتجت الجندى الفرد المنضبط و أنتجت، فى الوقت نفسه، الوقع المبتَكر لوحدةٍ مسلحةٍ كـ " آلة مصطنعة ". و قد ظهر هذا الجهاز العسكرى بشكل ما أكبر من مجموع أجزائه، كما لو كان بنية لها وجود مستقل عن الرجال الذين يؤلفونها. و بالمقارنة مع الجيوش الأخرى، التى بدت الآن كتجمعات هلامية من " رجال كسالى و عديمى النشاط "، بدا الجيش الجديد شيئا ذا بعدين. فقد ظهر على أنه يتألف من جنود أفراد، من ناحية، و من " الآلة " التى يسكنونها، من ناحية أخرى. و طبيعى أن هذا الجهاز ليس له وجود مستقل. إنه وقع ينتجه التقسيم المنظم للمكان و التوزيع المنتظم للأجساد، و التوقيت الدقيق، و تنسيق الحركة، و توليف العناصر، و التكرار الذى لا ينتهى، و كلها ممارسات خاصة. و ليس هناك شيئ فى قوة الجيش الجديدة إلا هذا التوزيع و الترتيب و التحريك. لكن نظام و دقة مثل هذه العمليات قد خلقا وقع جهاز منفصل عن الرجال أنفسهم، تؤدى " بنيته " إلى تنظيمهم و إحتوائهم و السيطرة عليهم.

و يمكن رؤية فعل وقع ممُاثل ذى بعدين فى مؤسسات أخرى للدولة الحديثة. فالتحديد الدقيق للمكان و الوظيفة و الذى يميز المؤسسات الحديثة، و تنسيق هذه الوظائف فى ترتيبات هيراركية، و تنظيم الإشراف و المراقبة، و تمييز الوقت فى جداول و برامج، كل ذلك يسهم فى بناء عالم يظهر على أنه يتألف ليس من تركيبٍ من الممارسات الإجتماعية بل من نظام ثنائى: من ناحية، الأفراد و نشاطاتهم، و من الناحية الأخرى، " بنية " جامدة مستقلة بشكل ما عن الأفراد، و تسبقهم، و تحتوى حيواتهم و تعطى إطارا لها. بل إن عين فكرة المؤسسة، كإطار مجرد منفصل عن الممارسات الخاصة التى يؤطرها، إنما يمكن إعتبارها نتاج هذه التقنيات. و قد أدت مثل هذه التقنيات إلى إنبثاق العالم الخاص، الثنائى من الناحية الظاهرية، الذى نسكنه، حيث يبدو الواقع و كأنه يأخذ الشكل ذى البعدين، شكل الفرد فى مواجهة الجهاز، الممارسة فى مواجهة المؤسسة، الحياة الإجتماعية و بنيتها – أو المجتمع فى مواجهة الدولة (أنظر، ميتشل ١٩٨٨، ١٩٩٠).

و هناك حاجة إلى تحليل الدولة بوصفها وقعا بنيويا كهذا. أى أنه يجب دراستها ليس ككبنية فعلية، بل بوصفها الوقع القوى، الميتافيزيقى لممارسات تسمح لمثل هذه البنى بأن تظهر على أنها موجودة. و الواقع أنه يمكن القول إن الدولة القومية هى الوقع البنيوى الأساسى للعصر التقنى الحديث. فهى تتضمن فى داخلها الكثير من المؤسسات الخاصة التى نوقشت بالفعل، كالجيوش و المدارس و البيروقراطيات. ووراء هذه المؤسسات، فإن الوجود الأوسع للدولة إنما يتخذ من نواح عديدة شكل إطار يظهر على أنه مستقل عن العالم الإجتماعى و يقدم بنية خارجية. و الحدود، مثلا، هى إحدى خصائص الدولة الحديثة. و الحال أن ممارسات الدولة، إذ تُنشئ حدودا إقليمية و إذ تمارس السيطرة المطلقة على الحركة عبرها، إنما تُعَرِّفُ و تساعدُ على تكوين كيان قومى. و إنشاء و حراسة الحدود ينطويان على مجموعة متنوعة من الممارسات الإجتماعية جد الحديثة - الأسلاك الشائكة المتصلة، جوازات السفر، قوانين الهجرة، عمليات التفتيش، الرقابة على العملة و ما إلى ذلك. وهذه الترتيبات الدنيوية، و التى كان معظمها غير معروف قبل مائتى عام أو حتى قبل مائة عام، إنما تساعد على صنع كيان شبه ترانسندنتالى، هو الدولة القومية. و الحال أن هذا الكيان يتخذ مظهر شئ أكبر بكثير من حاصل النشاطات اليومية التى تشكله، فيظهر كبنية تحتوى حيوات الناس و تمنحها نظاما و معنى.

و القانون مثال مشابه. فالنظام القانونى، و هو سمة مُعَرِّفَةٌ للدولة الرأسمالية الحديثة، إنما يتشكل من مُركَّبٍ من الحقوق و اللوائح و العقوبات ووكالات إعمال القانون، و المتقاضين و القانونيين و السجون و نظم رد الإعتبار و الأطباء النفسيين و علماء القانون و المكتبات و كليات الحقوق و هلمجرا، وهو مُركَّبٌ يصعبُ جداً، مرة أخرى، أن نرصد فيه الخط الفاصل بين " القانون " و " المجتمع " الذى يحكمه هذا " القانون ". و يمكننا فى الواقع تجاهل هذا الإنعدام لليقين لأن الممارسة القانونية الرأسمالية قد صاغت على مدار الأعوام المائتين الأخيرة تمايزا بين المجال " الخاص " للمواطن و أفعاله و علاقاته الإجتماعية الحرة و إستخدامه

الحر للملكية، و النظام " العام " للتنظيم و الإعمال الذى يقدم إطار و يحدد حدود المجال " الخاص ". فالملكية و التعاقد، و هما المقولتان الرئيسيتان للممارسة القانونية فى القرن التاسع عشر، قد صيغا كحقين خاصين يحميهما القانون لكنه يظل مستقلا عنهما، مثلما يظل الإطار خارج ما يؤطره.

لكننا إذا دققنا فى الأمر، وكما أشار إلى ذلك الواقعيون القانونيون فيما بعد، فسوف نجد أن التمايز بين الإطار و المؤطَّر ينهار. فالملكية الخاصة ليست خاصة بل عامة، بمعنى ما، لأنها قد تكونت بوصفها القدرة الممنوحة قانونيا على إستبعاد الآخرين (كوهين ١٩٢٧). و يترتب على ذلك أن القانون أو الدولة لا تقف خارج المجال الإجتماعى (أو الخاص)، لأنه لا يمكن تمييز المجالين من الناحية المنطقية. وهذه الحجج، بصوغها فى صيغ " واقعية "، كان من المنتظر أن تؤدى إلى إنحلال تجريدات النظام القانونى و أن تكشف الواقع الإجتماعى الكامن تحتها.إلا أنه بما أن الواقع الإجتماعى هو نفسه مُؤَسَّسٌ منطقياً بالقياس إلى أشكال وقع الإطار هذه، فإن أشكال الوقع إنما تميل إلى أن تظل قائمة و يواصل النظام القانونى تقديم نفسه على أنه متميز بنيويا.

و تناول الدولة كمجموعة من أشكال وقعٍ بنيوى هو تناول جد مختلف عن نهج بنيوى فى تناول الدولة. فالبنيوية تسلم بفكرة البنية - بفكرة إطار يقف بشكل ما منفصلا عن الواقع المادى كبُعدِ نظامٍ له - ولا تتساءل كيف يتم هذا الإنفصال الميتافيزيقى الظاهرى. و بتناول الدولة كوقع، يمكن للمرء فى آن واحد أن يعترف بقوة الترتيبات السياسية - القانونية التى نسميها الدولة و أن يفهم فى الوقت نفسه مراوغتها. و بوسع المرء أن يدرس كيف أن الدولة يبدو أنها تقف منفصلة عن المجتمع و أن يرى مع ذلك هذا التمايز بإعتباره ترتيبا باطنا. و الحال أن حد الدولة هو مجرد وقعٍ مثلِ هذه الترتيبات وهو لا يشير إلى حافة واقعية. إنه ليس حد موضوع فعلى.

وإختتاما لهذا النقد لتناولات الدولة، فإن بالإمكان إختصار دعوى نهج مختلف فى قائمة من خمس أطروحات:

١- لا يجب إعتبار الدولة كيانا مستقلا، أكان فاعلا أم أداة أم تنظيما أم بنية، يتخذ موقعا مستقلا عن، و مواجها لـ، كيان آخر أسمه المجتمع.

٢- على أن التمايز بين الدولة و المجتمع إنما يجب مع ذلك أخذه مأخذ الجد، بوصفه الخاصية المُعرِّفة للنظام السياسى الحديث. فلا يمكن نفى الدولة كتجريد أو إختلاق أيديولوجى و تجاوزها لحساب حقائق واقعية مادية، أكثر واقعية. فالواقع أن هذا التمايز بين المفهومى و المادى، بين المجرد و الواقعى إنما يحتاج إلى وضعه فى سؤال تاريخى، إذا كان لنا أن نفهم كيف ظهرت الدولة الحديثة.

٣- و للسبب نفسه، فإن النظرة المؤسسية الجديدة السائدة عن الدولة بوصفها من حيث الأساس ظاهرة صنع للقرار أو للسياسة هى نظرة غير كافية. فتركيزها على جانب واحد غير مجسد من ظاهرة الدولة إنما يوحد تمايز الدولة / المجتمع فى التعارض الإشكالى نفسه بين المفهومى و المادى.

٤- و يجب التعامل مع الدولة على أنها وقع عمليات دنيوية للتنظيم المكانى و الترتيب الزمانى و التخصيص الوظيفى و الإشراف و المراقبة، تخلق مظهر عالم منقسم إنقساما أساسيا إلى دولة و مجتمع. و جوهر السياسة الحديثة لا يتمثل فى سياسات مصاغة على أحد جانبى هذا الإنقسام و يجرى تطبيقها على الجانب الآخر أو يتم تشكيلها عن طريقه، بل يتمثل فى إنتاج و إعادة إنتاج خط الإختلاف هذا.

٥- وهذه العمليات تخلق وقع الدولة ليس فقط ككيان مستقل عن المجتمع، بل كبُعد مميز، هو بُعد البنية و الإطار و التشفير و التخطيط و القصدية. و تظهر الدولة كتجريد بالقياس إلى الطابع الملموس للإجتماعى، و كمثال ذاتى بالقياس إلى الطابع الموضوعى للعالم المادى. و الحال أن التمايزات بين المجرد و الملموس، المثالى و المادى، و الذاتى و الموضوعى، و التى يستند إليها معظم التنظير السياسى، إنما تُبنى

هى نفسها جزئيا فى تلك العمليات الإجتماعية الدنيوية التى نتعرف عليها على أنها الدولة و نسميها بالدولة.

References

Abrams, Philip. 1988. Notes on the Difficulty of Studying the State.Journal of Historical Sociology 1: 58 - 89.
Almond, Gabriel A. 1954. The Appeals of Communism. Princeton: Princeton University Press.
Almond, Gabriel A. 1960. A Functional Approach to Comparatiye Politics. In The Politics of the Developing Areas. ed. Gabriel A. Almond and James S. Coleman. Princeton: Princeton University Press.
Almond, Gabriel A. 1987. The Development of Political Development. In Understanding Political Development, ed. Myron Weiner and Samuel Huntington. Boston: Little Brown
Almond, Gabriel A. 1988. The Return to the State. American Political Science Review 82: 853 - 74.
Almond, Gabriel A. Taylor Cole and Roy C. Macridis. 1955. A. Suggested Research Strategy in Western European Government and Politics. American Political Science Review 49: 1042 - 44.
Anderson, Irvine H. 1981. Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy. Princeton: Princeton University Press.
Blair, John M. 1976. The Control of Oil. New York: Pantheon. Cohen, Morris R. 1927.Property and Sovereignty. Cornell Law Review 13: 8 - 30
Easton, David 1953. The Political System: An Inquiry into the state of Political Science. New York: Knopf.
Easton, David. 1957, An Approach to the Analysis of Political Systems. World Politics 9: 383 - 400.

Easton, David. 1981. The Political System Besieged by the State. Political Theory 9:303 - 25.

Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds, 1985. Bringing the State Back In. Cambridge: Cambridge University Press.

Fortes, M. and E. E. Evans - Pritchard. 1940. African Political Systems. London: Oxford University Press.

Foucault, Michel. 1977. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. New York: Pantheon.

Foucault, Michel. 1980 a. Questions on Geography. In Power / Knowledge. New York: Pantheon.

Foucault, Michel. 1980b. Two Lectures. In Power / Knowledge. New York: Pantheon.

Fuller, J.F.C. 1955. The Decisive Battles of the Western World and their Influence Upon History, 3 Vols. London: Eyre and Spottiswoode.

Gasiorowski, Mark. 1987. The 1953 Coup d, Etat in Iran. International Journal of Middle East Studies 19: 261 - 79.

Krasner, Stephen D. 1978. Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U. S. Foreign Policy. Princeton: Princeton University Press.

Kwitny, Jonathan. 1984. Endless Enemies: The Making of an Unfriendly World. New York: Congdon and Weed.

Loewenstein, Karl. 1944. Report on the Research Panel on Comparative Government. American Political Science Revew 38: 540 - 48.

Miller, Aaron David. 1980. Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939 - 1949. Chapel Hill: University of Norh Carolina Press.

Mitchell, Timothy. 1988. Colonising Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.

Mitchell, Timothy. 1990. Everyday Metaphors of Power. Theory and Society 19: 545 -77.

Nettl, J. P. 1968. The State as a Conceptual Variable. World Politics 20: 559 - 92.
Sabine, George. 1934. The State. Encyclopedia of the Social Sciences. New York: Macmillan.
Skocpol, Theda. 1979. States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China. Cambridge: Cambridge University Press.
Skocpol, Theda. 1981. Political Response to Capitalist Crisis: Neo - Marxist Theories of the State and the Case of the New Deal Politics and Society 10: 155 - 201.
Skocpol, Theda. 1985. Bringing the State Back In. In Bringing the State Back In, ed.Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol. Cambridge: Cambridge University Press.

الفصل الثالث

المضى إلى ما وراء الدولة

ذهب مقال " حدود الدولة " إلى أنه لا يجب تناول الدولـة بوصفها شيئا أو موقعا أو فاعلا، بل يجب تناولها بوصفها مجموعة من المنـاهج القويـة – و لكن المراوغة – لتنظيم و لتمثيل الممارسة الإجتماعية. وهذه المناهج تخلق وقع فاعل أو بنيـة – الدولـة – تقف خارج الإجتمـاعى. و تستجيب معظم نظريـات الدولـة لهـذه الظاهرة بأسلوب من أسلوبين. فاحدى الإستجابات تتمثل فى إحتساب الوقع – خطأ – شيئا واقعيا، و تشيئ الدولة فتصورها على أنهـا كيـان مكتف بذاتـه. و دون إدراك و إستيعاب الإستراتيجيات الخطابية التى تولد وقع الدولة، فإن مثـل هـذه الإستجابات لا تفعل سوى تقديم إضافة إلى التمثيلات القائمة و تصبح جزءا من الوقع. أما الإستجابة الأخرى فهى تتمثل فى إنكار الوقع بوصفه وهميا، و تحول الإنتباه إلى القوى السياسية الفعلية التى تقف وراءه. و تتجاهل هذه الإستجابة قوة و تعقيد نظام خطابى، و تحاول الإستعاضة عنه بواقع أبسط، أقل التباسا، و غير خطابى. و هاتـان الإستجابتان البديلتان يصورهما النوعان المختلفان لرد الفعل على مقالى، رد فعل بيندكس و سبارو من ناحية ورد فعل أولمان من الناحية الأخرى.

لقد ذهب الجزء الأول من مقالى إلى أن العلم السياسـى قد فشل دائما فى التوصل إلى تعريف مناسب للدولة، تعريف يمكنه تمييزها عن العالم الإجتماعى الذى يبدو من الناحية الظاهرية أنها تنظمه. و يرجع ذلك إلى أن الحد بين الدولـة و المجتمع حد مراوغ و نفاذ و متحرك. وقد ذهبت إلى أن هذه المراوغة لا يجب إزالتها أو إستبعادها عن طريق تعريفات أكثر حدة بل يجب إستكشافها كمؤشر على

طبيعة الدولة. فبدلا من إفتراض وجود شئ مميز، نحتاج إلى إكتشاف تقنيات الإختلاف التى تخلق تميزه الظاهرى.

ويرد سبارو بالرأى التقليدى الذى يذهب إلى أن مراوغة الدولة هى أساسا مسألة " التباسات مفهومية و منهجية ". وهو يتصور مشكلات المنهج هذه على أنها قضية منفصلة عن الإلتباس الخطابى للدولة، و يقدم ثلاثة حلول. فأولا، يجب أن نعثر على تعريف حتى نتمكن من " تثبيت " الدولة. هذا تجاهل للمطلوب. إذ لا يمكن أن نثبت عن طريق تعريف فريد مجموعة من الممارسات التى تكمن فعاليتها فى جعل ماهو مراوغ و غير متماسك و مفتوح يبدو شيئا منظما وواضح الحدود ووحيد المعنى. إن تعريفا " دقيقا و منسجما "، كما يطلب سبارو، لن يستوعب العلاقات السياسية التى تتمثل طبيعتها ذاتها فى أن تكون غير دقيقة و غير منسجمة.

و ثانيا، يريد سبارو تحديد ما إذا كانت الدولة قياسا إلى المجتمع تعد متغيرا مستقلا أم تابعا أم متدخلا و يزعم أننى أمثل الدولة على أنها مجرد متغير تابع. و الحال أننى لا أفعل شيئا كهذا. و يفترض النقد (الموجه إلى مقالى) أن ما أذهب إليه إنما ينكر: أن الدولة و المجتمع وحدتان أو مكانان يمكن الفصل بينهما. وهو يفترض أن كل وحدة لها جوهر مستقل عن الأخرى و أن علاقتهما يمكن تصورها بلغة علم الميكانيكا فى القرن التاسع عشر، و التى يعد السبب – و – النتيجة فيها حركة وحيدة الإتجاه بين أشياء مكتفية ذاتيا، تتصل فيما بينهما بشكل خارجى.

وهذه المشكلة موجودة أيضا بشكل مختلف إختلافا طفيفا عند بيندكس الذى ينتقد مقالى متهما إياه بإهمال " كيف تؤثر الدولة و المجتمع أحدهما على الآخر " و يشكو من أننى أدعو إلى " دمج الدولة و المجتمع ". وهو يدعو بدلا من ذلك الى دراسة للتفاعل الدينامى الذى يتم من خلاله " تفاوض الدولة و المجتمع على علاقتهما ".وكما هو الحال مع سبارو، فإن حجاجه يتصور هذه التركيبات الخاصة باللغة و بالتمثيل الثقافى و بالإستراتيجية التنظيمية ليس كجوانب لممارسة خطابية بل كأشياء

موجودة بشكل مستقل تدخل فى علاقة إحداها مع الأخرى. و الحال أن نقد صورة الدولة و المجتمع كشيئين منفصلين، مثلما أفعل، لا يعنى الدعوة إلى " دمجهما " فى شئ واحد. بل يعنى إقتراح فهم أقل ميكانيكية و أكثر خطابية لكيفية حدوث الواقع الإجتماعى: أى إقتراح فهم يأخذ مأخذ الجد الطبيعة المتصورة للإجتماعى، بدلا من إحالة مثل هذا التصور إلى مجال ثانوى ما يسمى بالثقافة أو بالإعتقاد، و يعترف بأن التصورات الإجتماعية ليست كيانات ذات حدود و ذات هويات فريدة بل هى إستراتيجيات و علاقات غالبا ما تتجاوز حدودها، أو تتم إزاحتها من مكان إلى آخر، أو تقلب نفسها، أو، بشكل آخر، تراوغ الواقعية الوصفية التى تنظر إليها على أنها مجرد أشياء.

وثالثا، يتصور سبارو أن العلاقة الميكانيكية بين الدولة و المجتمع تشكل بنية ثابتة فى المكان لا عملية تظل سائلة و متدفقة و غير ناجزة. وهو يقول اننا يجب أن نقرر كيف يؤثر التغير على الدولة، مفترضا أن التغير قوة خارجية تهبط على شئ واقف ثابت خلافا لها. و الحال أن حلول سبارو الثلاثة جميعها لمشكلة الإلتباس إنما تبدأ من المكان الخطأ و تنتهى إلى إعادة إنتاج الآراء التى إنتقدها مقالى.

أما الجزء الثانى من إستجابة سبارو، إذ يواصل تصوير الدولة كآلة، فهو يشكو من أننى لم أسم المشغلين الذين يشغلونها. إنه يريد منى أن أحدد " الذوات التى تنتج الإختلاف أو تحفظ النظام ". فلماذا يجب إفتراض أن كل تفسير يجب أن يحيل إلى فاعلين يقفون خارج الآلة و ينتجونها أو يصونونها ؟ لماذا يجب على نظرياتنا أن تعيد خلق الإنطباع بأن ذوات هى التى تنتج الإختلاف، و ليس البتة أن الإختلاف هو الذى ينتج الذوات ؟ و بعد ذلك يناقض سبارو النقد الذى يوجهه إذ يعترف بأن " الإجراءات و القواعد التنظيمية الروتينية و التصنيفات و التأطير قد تحدد الأعمال الفردية ". على أن هذه العلاقة يجب تصورها، بالنسبة لسبارو، على أنها علاقة تبادلية – الآلات تشغل الناس الذين يشغلونها – لأنه يعمل ضمن الثنائية التى تعتبر العالم منقسما إلى مؤسسات فى مقابل أفراد، بنى فى مقابل أعمال، نظام فى مقابل

سلوك – أو الدولة فى مقابل المجتمع. وهو لا يتساءل البتة كيف أو لماذا أصبحت هذه الثنائية موضع تسليم سهل بها كهذا. لقد كان مقالى محاولة للنظر فى هذه المسلمات: فقد ذهب إلى أنه لكى نفهم الدولة يجب أن ننظر إليها على أنها جانب من جوانب تاريخ هذه الثنائية. أما المؤسسيون الجدد الذين يدعونا سبارو إلى قراءة أعمالهم فإنهم لا يمكنهم مساعدتنا فى ذلك.

كما لا يمكن أن يساعدنا فيبر. فلن يساعدنا تعريفه للدولة على أنها تنظيم يزعم ناجحا إحتكار إستخدام الإكراه. و كما بينت فى مكان آخر (ميتشل، ١٩٩٠)، فمن الإشكالى تناول مسألة النظام السياسى من زاوية التمييز الفيبرى بين أشكال للسلطة إكراهية و أشكال غير إكراهية، أو بين القوة (العنف) و القبول (الإذعان). فهناك جوانب جد كثيرة للنظام السياسى لا يمكن تكييفها بشكل يتمشى مع حدى التمييز، مثال ذلك الأشكال الإنضباطية أو المكانية أو المؤسسية للسلطة و التى تعد فيزيقية بالرغم من أنها لا تستند إلى القوة، أو أشكال العنف التى تخلق أطر معنى للغة القبول. و يبدو أن فيبر نفسه قد اعترف بالصعوبات التى ينطوى عليها تطبيق تعريفه على حالات خاصة محددة. و تميل كتاباته هو حول الدولة إلى ترك (هذا) التعريف جانبا و التركيز بدلا من ذلك على التنظيم المهنى الذى تحيل إليه. و يلفت بيندكس الإنتباه محقا إلى كتابات فيبر المستفيضة و المهمة حول البيروقراطية. لكن هذا العمل لا يمثل جزءا من التحديد المفهومى الأوسع لسلطة الدولة الذى يصفه بيندكس بقدر ما يمثل بديلا، أضيق، مؤسسى التمحور، لتعريف لم يتمكن فيبر نفسه من إثبات صلاحيته.

أما النوع الآخر من الإستجابات لمراوغة الدولة فهو يتمثل فى النظر إلى الدولة على أنها وهم، إذ تخفى سلطتها و إستقلالها الظاهريان السلطة الفعلية للطبقة الحاكمة التى تسيطر عليها. و يقترح أولمان أن نزيل التمييز الوهمى بين الدولة و الطبقة الحاكمة، بمد حدود الدولة المائعة لتشمل الطبقة الحاكمة داخلها. وهذا من شأنه أن يدخل تحسينا على النظرة التى تعتبر الدولة كيانا مستقلا، كما يمكن لمقالى

عن العلاقة بين الدولة و رأس المال أن يبين ذلك. لكن المرء إذ يرفض النظرة التى تعتبر الدولة و الطبقة الإجتماعية السائدة شيئين أو فاعلين مستقلين أحدهما عن الآخر، لا يتعين عليه دمجهما فى كيان واحد. و يبدو أن أولمان يعترف بهذا، و ذلك بتمييزه الثابت بين الطبقة الحاكمة بوصفها الفاعل ذى السيادة الذى يحكم و الدولة بوصفها أداة و قناع حكمها فى آن واحد.

على أن إستجابة أولمان تترك بعض المسائل الكبيرة مفتوحة. فلا شئ مما يقوله يوضح كيف يمكن لجماعة جد صغيرة إلى هذا الحد كالطبقة الحاكمة أن " تستخدم " (ص٤) جهازا على هذه الدرجة من الضخامة و الهلامية كالدولة الحديثة بحيث يخدم بهذه الدرجة من النجاح متطلباتها. كما أنه لا يقترح تفسيرا مناسبا لكيفية إخفاء هذا النجاح بهذه الدرجة من التماسك. و إذا كانت الدولة هى " الجماعة الوهمية " (" المجتمع الوهمى ")، فسوف نكون بحاجة إلى نظرية حول كيفية إنتاج مثل هذه الكلية المصطنعة. كيف يحدث أن الممارسات الجزئية، الخاصة، الموقعية لسلطة الدولة تظهر بوصفها شيئا شاملا و عموميا و دائما ؟ لقد ذهبت إلى أن الدولة تظهر بشكل مميز كبنية،، بالمعنى المحدد لإطار مجرد، دائم، ينتمى إلى مجال ماهو معمارى. فكيف يمكن لنا تفسير وقع البنية هذا ؟ إن ماركس بالرغم من كل نفاذ بصيرته فى عملية التجريد التى تكمن وراء فيتيشية السلعة و ظاهرة رأس المال ذاتها،، لا يطور نظرية بنية. إنه يستخدم بشكل متكرر مقارنات العمارة و الآلة، لكنه لإستيعاب الوهم الحديث لكلية بنيوية يميل إلى الرجوع إلى التمييز الكلاسيكى، قبل الحديث، بين الجوهر و المظهر (التوسير، ١٩٧٠، ١٨٤ – ١٩٣).

وإذ لا يقدم أولمان أى تحليل لمناهج هذا الوهم، فإنه يجازف بالتشديد أكثر من اللازم على فعاليته. إن وصفه لأسلوب توظيف الدولة فى خدمة عمليات تراكم رأس المال إنما يبدو بمثابة أغنية مديح للكفاءة الرأسمالية. وهو يعترف بانه قد تكون هناك إستثناءات لسير العمل المنضبط هذا و الذى تتميز به سلطة رأس المال، و لكن فقط تحت " ظروف غير عادية ". فالنكسات التى قد يعانى منها رأس المال ليست أبدا

اكثر من نكسات صغيرة أو مؤقتة. و هكذا يجرى تصور الرأسمالية ضمن مجازاتها، كنظام كامل موحد طاقاته محصصة و يعمل منطقه دون خلل. فالإنشطارات ثانوية و الإنقسام خارجي و قصير الأمد إلى حين حدوث مواجهة فى المستقبل تدمر الآلة برمتها. و لكن، لماذا لا نتصور الرأسمالية بشكل مختلف ؟ لماذا لا نجر عدم تماسكاتها و إنشطاراتها إلى البؤرة. و لماذا لا ننظر إلى الدولة ليس كأداة لكفاءتها بل كتماسك مؤقت و غير يقينى يحاك بشكل ما ؟

و الحال أن أولمان، بإخضاعه الدولة لمنطق تراكم رأس المال، إنما يقصد أيضا أن عملية التراكم هذه تمتلك منهج حساب ضرورى و فريد. على أنه ليس واضحا أن الأشكال المتنوعة التى تتخذها ممارسة الدولة فى اللحظات المختلفة وفى الأماكن المختلفة يمكن إستخلاصها كلها من منطق التراكم. و عمل مدرسة التنظيم (أنظر بوير، ١٩٩٠)، مثلا، يستكشف التاريخ الأحدث لنظم التراكم المختلفة و يكشف عن تعقد و تغير العلاقة بين ممارسة الدولة و مناهج التراكم.

أما أولمان فيبدو أنه يتحرك فى إتجاه مضاد، إذ يختزل خمس أو عشر ألف سنة من التاريخ العالمى فى مجرد ثلاثة مستويات للتحليل. على أن مجرد إستخدام مفهوم واحد، الدولة، لتغطية مثل هذه المجموعة المتنوعة من الخبرة التاريخية إنما يبدو خليقا بأن يكون مضللاً، بقدر ما يبدو خليقاً بأن يكون موضحا. فهل من المناسب الإشارة إلى مطلب عمره خمس آلاف سنة قوامه " تحويل السكان إلى مجتمع "، فى حين أن مفهوم " السكان " نفسه لا يزيد تاريخه عن مائتين أو ثلاثمائة سنة ويرتبط بممارسات عصر مشابه ؟ وهل من المناسب إجراء الإشارة التاريخية نفسها إلى " جهاز قمعى " من الشرطة والجنود و المحاكم فى حين أن كل شئ تقريبا نقصده بهذه المؤسسات هو حديث بالمثل فى ظهوره ؟ كما أن مستوى التعميم الثانى عند أولمان، المجتمعات " الرأسمالية " فى السنوات الخمسمائة إلى الستمائة الأخيرة، يفشل هو الآخر فى التطابق مع ظهور هذه المؤسسات الحديثة. بل إن الإبتكار الذى يربطه أولمان بهذا الإطار – الزمنى، التخطيط من جانب الدولة،

يعتبر أحدث. و أخيرا، فإن مستوى التحليل الثالث عند أولمان، المجتمع الرأسمالى الأمريكى فى السنوات العشرين إلى الخمسين الماضية، لا يتطابق لا مع أصول ولا مع إنحدار السمة التى يمكن أن يقال إنها الأكثر تمييزا للرأسمالية الأمريكية فى القرن العشرين، النظام الفوردى للتراكم.

مع أننى أتفق مع أولمان فى أن التمييز بين مستويات التعميم و التحليل يمكن أن يكون مفيدا، فأننى لا أجد توافقا كبيرا بين المستويات المنطقية التى إختارها و جوانب الدولة التى يود إستخلاصها من كل منطق. و علاوة على ذلك، فحتى لو كانت مستوياته الثلاثة معرفة بشكل مختلف أو أدق، فإنه ليس من الواضح إلى أى مدى تمثل " نظما " منفصلة. ففى أية لحظة فى الخمسمائة أو الستمائة سنة الأخيرة، مثلا، وفى أية مواقع، تميز الرأسمالية نفسها كـ" نظام " عن النظم الأخرى من حولها ؟ و لماذا لا توجد غير ثلاثة مستويات فقط ؟ ألا يمكننا أن نرصد مستويات إضافية، بينية، للتحليل و أنظمة و مستويات منطق أخرى عديدة ؟ و حتى عندئذ، ألا يمكننا أن نجد أنه عند كل مستوى و بالنسبة لكل إطار – زمنى لم تتبع ممارسة إلدولة نمطا فريدا بل طورت مجموعة متنوعة من الأشكال و الإستراتيجيات – وهى إستراتيجيات أحيانا ما تقلب نفسها و تفشل و تنتج أثارا جانبية عرضية أو تفلت، بشكل آخر، من نوع المنطق الفريد و الميكانيكى الذى يتصوره أولمان ؟

هذه الإنعدامات لليقين لا تعنى أن مسائل تراكم رأس المال و السلطة الطبقية يجب إهمالها، وهو الإهمال الذى تتعرض له بالفعل فى كثير جدا من أدبيات العلم السياسى حول الدولة. بل هى تعنى بالأحرى الحاجة إلى تفسير، بدلا من إفتراض، العلاقة بين مستويات المنطق الأوسع للتراكم و الآليات المحلية (المكانية) لسلطة الدولة.

فى هذا السياق بالتحديد شدد مقالى على الحاجة إلى دراسة المستوى الأصغر، ممارسات الحياة اليومية التى تولد وقع الدولة، معتمدا جزئيا على عمل ميشيل فوكوه. و يعتبر أولمان و بيندكس هذا التشديد محاولة لتقديم بديل لتحليل

الدولة على المستوى الأكبر، لكن الواقع هو أنه قد جرى تقديمه كمجرد موقع " للبدء ". إن إمكانية إستخدام تحليل فوكوه الأصغر لأشكال الإنضباط بالنسبة لتطوير نظرية الدولة على المستوى الأكبر قد جرى الإعتراف بها من جانب نيكوس بولانتزاس في كتاباته الأخيرة، و التي تأثرت تأثرا قويا بأعمال مثل " **الإنضباط و العقاب** " (١٩٧٧). (يميل الباحثون الأمريكيون إلى تجاهل أعمال بولانتزاس الأخيرة، و الواقع أن الترجمة الإنجليزية لكتاب " **الدولة، السلطة، الإشتراكية** " (١٩٧٨) لم تنشر قط في الولايات المتحدة. و قد يساعد ذلك على تفسير الواقع المحير و الذى يتمثل في أن تلخيص سبارو للأدبيات لا يشير إلا إلى كتابات لبولانتزاس من الستينيات، قبل تعرفه على عمل فوكوه). إلا أنه كما يشير جيسوب (١٩٩٠) في واحد من أفضل المساهمات الجديدة في نظرية الدولة، فإن بولانتزاس يدع دون حل كيف يتصل التنوع و عدم التماسك الذى يجده المرء في الإستراتيجيات الإنضباطية على المستوى الأصغر بالنمط العام للسلطة في الدولة الرأسمالية. إن فوكوه نفسه يدعو إلي ما يسميه بـ " تحليل صاعد للسلطة "، بدءا من " آلياتها الأصغر " ثم دراسة كيف يحدث أن هذه يجرى إستخدامها أو إزاحتها أو تحويلها أو صونها من خلال " آليات أشمل و نظام الدولة برمته " (فوكوه، ١٩٨٠، ٩٩ – ١٠١). لكنه لا يجرى أبدا بالفعل هذه الدراسة، و لا يوضح أبدا كيف يمكن بناء نظام إجتماعي شامل من مثل هذا التنوع من الإستراتيجيات الأصغر.

و الواقع أن الجزء الأخير من مقالى كان موجها إلى معالجة هذه الفجوة في عمل فوكوه. فقد أشرت إلى أن تمايز تقنيات التنظيم الحديثة تلك التى سميتها بـ " التأطير " إنما يكمن في القدرة على خلق وقع نظامٍ، و تجريدٍ و كليةٍ من مناهج التوزيع و السيطرة الدنيوية. و كان من المستحيل في مساحة مقال قصير تقديم طرح شامل لحجاج حول طبيعة السلطة الحديثة أتيح لى تطويره بشكل مطول أكثر في مكان آخر (ميتشل، ١٩٨٨). على أنه، بدلا من إستخلاص هذه الأشكال للسلطة السياسية من منطق تراكم رأس المال، كما يقترح أولمان، فسوف يكون من الأنسب

دراسة كيف أن رأس المال نفسه هو ظاهرة تتولد من مناهج التجريد هذه عينها: مناهج خلق إطار مجرد و غير شخصى من الناحية الظاهرية للنظام أو المعنى أو القيمة من مجموعة متنوعة من عمليات ترتيبٍ و تمثيلٍ و سيطرةٍ أصغر. عندئذ يمكن للمرء إستكشاف العلاقة بين رأس المال و الدولة الحديثة ليس بإختزال الأول إلى مالك للسلطة السياسية و الثانية إلى أداة له، بل كعلاقة بين جوانب مختلفة لعملية تجريد خطابية أكثر شمولا. وهذه مسائل لن يمكننا أبدا من طرحها ذلك النوع من التصور السائد للدولة و الذى يود لنا بيندكس و سبارو العودة إليه.

References

Althusser, Louis. 1970. Reading Capital. London: New Left Books.

Boyer, Robert. 1990. The Regulation School: A Critical Introduction. Trans. Craig Charney. New York: Columbia University Press.

Foucault, Michel. 1977. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. New York: Pantheon.

Foucault, Miehel. 1980. Power / Knowledge. Ed. Colin Gordon. New York: Pantheon.

Jessop, Bob. 1990. State Theory: Putting Capitalist States in Their Place. University Park, Pa.: The Pennsylvania State University Press.

Mitchell, Timothy. 1988. Colonising Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.

Mitchell, Timothy. 1990. " Everyday Metaphors of Power. " Theory and Society 19: 545 - 77.

Poulantzas, Nicos. 1978. State, Power, Socialism. London: Verso.

الفصل الرابع

حافة الإقتصاد

تقع قرية البعيرات على بعد نحو ٣٠٠ميل من جنوب القاهرة، وعلى بعد ٣٠ميلا من جنوب قنا، عاصمة الإقليم، ولا تبعد كثيرا عبر النهر بالمعدية عن مدينة لأقصر السياحية. و الأرجح أنها القرية المألوفة أكثر من سواها فى مصر، على لأقل بالنسبة للزائرين الغربيين، و يرجع ذلك جزئيا إلى حركة المرور السياحية عبر ساكرها المترامية الأطراف لكنه يرجع بشكل رئيسى إلى كتاب مبسط لصحفى أمريكى يوهم بوصف حياتها الداخلية. و الحال أن الكتاب، المصنف من خليط من الإشاعات القوية المثيرة و الفقرات المنتحلة من دراسات غير متداولة عن الفلاح المصرى، قد ساعد على فوز مؤلفه، ريتشارد كريتشفيلد، بجائزة من جوائز ماك آرثر تبلغ قيمتها ربع مليون دولار، " لسعة إدراكه و لأصالته " (كريتشفيلد ١٩٧٨، أنظر ميتشل ١٩٩٠، ١٩٩٠ أ).

و تكمن جاذبية كتاب كريتشفيلد فى تصويره للبعيرات على أنها مكان نموذجى أصلى. فهى قرية يعتبر سكانها " نموذجا للجمهرة العظمى من المصريين الفقراء " بل و يعتبرون ممثلين بوجه عام " للناس الموجودين فى العالم الثالث اليوم " (ص ص XIII XIV). و يقال لنا إن ما يجعل سكان القرية نموذجيين إلى هذا الحد هو أن أسلوب حياتهم لم يتغير على مدار ستة آلاف عام حتى مجيئ الحداثة فى منتصف الستينيات من هذا القرن، و لذا فإن حكايتهم يمكن إعتبارها تمثيلا للمواجهة بين الموروث و الحديث. و يبدو من غير المحتمل أن تكون البعيرات نموذجا لأى شئ، و يرجع ذلك جزئيا إلى قربها من الأقصر كما يرجع جزئيا إلى أنه سوف يكون من المستحيل أن نقرر ما الذى يجب إعتباره اليوم نموذجيا بين السمات التى تتميز

بها التشكيلة المتباينة الكبرى من القرى فى مصر، ناهيك عن العالم الثالث. و لا حاجة إلى القول إن فكرة أسلوب حياة لم يتبدل على مدار ستة آلاف عام هى فكرة سخيفة بشكل خاص.

وعلى سبيل تقديم للمكان، يمكننا الإشارة بسرعة إلى بعض التغيرات التى مرت بها البعيرات خلال السنوات المائتين الأخيرة فقط. ففى القرن الثامن عشر تقع القرية فى مركز أحد الإقليمين المصريين المنتجين للقطن (حيث يوجد المركز الآخر حول المحلة فى دلتا النيل) و تدعم حرفة منسوجات مزدهرة (جيرار، ١٨٢١ - ١٨٢٩). كما أنها تقع بالقرب من طرق تجارة نشيطة بعيدة المسافة مع الهند و شبه الجزيرة العربية و جنوب الصحراء الأفريقية. و قد أدى توسع التجارة الأوروبية فى القرن التاسع عشر من الناحية العملية إلى تدمير كل من صناعة المنسوجات و طرق التجارة، وفى الفترة نفسها تم إخضاع القرية للسلطة الجديدة لدولة مصرية مركزية. و كانت البعيرات أكثر من مرة مركزا لتمرد مسلح ضد هذه السلطة وفى عام ١٨٢٤ تمكنت قوات من القاهرة تحت قيادة ضباط أوروبيين من إحراق القرية و تسويتها بالتراب (سان جون ١٨٤٥، ٣٧٨ - ٣٨٦، لوسون ١٩٨١). وتم حفر قنوات لتحقيق الرى الدائم و فى سبعينيات القرن التاسع عشر جرى إنشاء صناعة لقصب السكر و أنشئت معامل فى قريتين مجاورتين و استولى ملاك غائبون على معظم البعيرات لتكوين عزب للسكر. و بعد الإحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ إنتقلت الصناعة إلى أيدى إحتكار لتكرير السكر يملك الفرنسيون معظم رساميله. وفى الفترة نفسها بدأت إعداد كبيرة من علماء الآثار و السياح فى الوصول و جرى تشغيل القرويين فى التنقيب عن الآثار و حراستها و نقلها.

ومع أن بوسعنا نبذ الفكرة التى تذهب إلى أن البعيرات قد تمثل أية مواجهة بين الموروث و الحداثة، فإننا لا يجب أن نهمل هذه المسألة كلية. فالموروث لم يكن قط أكثر من منهج خطابى لبناء الإختلاف بين أسلوب المرء فى عمل الأشياء و أسلوب آخر فى عملها، و القرية ما تزال واقعة فى شرك نظام الإختلاف هذا. و

بالرغم من تاريخ المنطقة، فإن تمثيلها فى صورة مكان تقليدى إنما يعززه اليوم المرشدون و كتب الإرشاد الصادرة عن صناعة السياحة و الترتيبات الحكومية التى تقيد إنتشار البناء فى البعيرات و تنص (دون أن تنجح دائما فى ذلك) على إستخدام الطوب اللبن فى كل عمارة القرية. و بالنسبة للسائح، بمن فى ذلك السياح المصريين الذين يزورون الأقصر، فإن تيمة الحداثة و الموروث التقليدى ما تزال تبنى و تخلع طابعا طبيعيا على الإختلاف بين الزائر و إبن البلد. و الموروث التقليدى يساعد على إضفاء الشرعية فيما بين السياح، خاصة السياح الغربيين، على الإختلاف من حيث الثروة، حيث أنهم ينفقون فى جولة تستغرق أسبوعين ما يزيد عدة مرات عن الدخل السنوى لمعظم القرويين الذين يرونهم.

و صناعة السياحة تعزز هذا الإختلاف بشكل إضافى. فالصناعة منظمة قدر الإمكان بما يستبعد السكان المحليين من الإتصال بالسياح، و من الدخل المستمد منهم. فمعظم السياح الذين يزورون مصر العليا ينزلون فى فنادق عائمة، تجتاز أميال النهر الـ ١٧٥ بين الأقصر و أسوان، مستغرقة ما يصل إلى أسبوع لإتمام مالا يعدو أن يكون رحلة مدتها اثنى عشر ساعة. و الحال أن الفندق العائم رخيص من حيث تكاليف بنائه، وهو يوصل السياح بشكل مباشر إلى المواقع الأثرية على طول الطريق، لكن الشئ الأهم أنه يعزلهم عن أى إتصال – فيما عدا الإتصال العابر إلى أقصى حد – بالسكان المحليين. و تدار الأساطيل الفندقية من جانب شبكات فندقية دولية، تدير أيضا فنادق درجة أولى فى الأقصر و أسوان، أو من جانب رجال أعمال مصريين كبار. و يقتصر دور السكان المحليين إلى حد بعيد على توفير العمل المأجور الذى تتطلبه هذه المشاريع، بأجور الكفاف.

و يعمل عشرات من الرجال من قرية البعيرات فى صناعتى الآثار و السياحة، كمستخدمين فى الفنادق و سفن الرحلات النيلية، و عمال تنقيب عن الآثار و حراس و صغار موظفين و صغار تجار يبيعون الهدايا التذكارية. و تملك أسرتان معيشيتان تاكسيات سياحية، و تدير ثلاث عائلات فنادق محلية من الدرجة الثانية – و

إن كان الضيوف نادرا ما ينزلون اليوم فيها. و معظم الأسر المعيشية فى القرية و التى يصل عددها إلى ألفين مستبعد من الإقتصاد السياحى، و تظل الصناعة الرئيسية للقرية هى إنتاج قصب السكر، الذى تهيمن عليه حفنة من كبار المزارعين الذين يسيطر كل واحد منهم على ما بين عشرين و عدة مئات من الأفدنة. و تحيا الأسر المعيشية جزئيا خارج هذا الإقتصاد، حيث تضيف إلى دخولها المتأتية من العمل المأجور أو قطع الأرض الصغيرة التى تزرع عليها قصب السكر ثمار الزراعة الإعاشية: تربية الحيوانات المنزلية و زراعة كميات صغيرة من القمح و محاصيل أساسية أخرى. و بطبيعة الحال فإن هذا الإقتصاد المستند إلى الأسرة المعيشية ليس تقليديا، لكنه ليس أيضا حداثة رأسمالية تماما. و كما أن سكان القرية يظلون على هوامش صناعة السياحة فإنهم يحيون على هوامش الإقتصاد الزراعى المتداخل قوميا و دوليا. و لفهم هذا الوضع، لا يمكن إستخدام خطاب الحداثة و الموروث التقليدى، أو ربما أى خطاب حداثى. و يجب أن نستجوب إفتراضات الحداثة، بالتساؤل عن قرب أكثر عما يعنيه العيش على حافة الإقتصاد.

الإقتصاد مفهوم يبدو أنه عصى على التحليل. و يبدو أنه قد أفلت من نوع النقد الذى يزعج الآن معظم المفاهيم الرئيسية الأخرى للنظرية الإجتماعية الحديثة. فالأمة يمكن الآن النظر إليها على أنها جماعة متخيلة، و يمكن الآن النظر إلى الدولة على أنها مشروع سياسى غير محدد، و إلى المجاز العام على أنه جبهة إستبعاد، و إلى الطبقة و العرق و الجنس (ذكر / أنثى) كهويات عرضية و غير مستقرة. و ليس و اضحا لماذا لم يوضع مفهوم الإقتصاد موضع التساؤل بالشكل نفسه. و ربما يفترض أنه مصطلح أقدم بكثير و أكثر أساسية بكثير نوعا ما من المفاهيم الأخرى التى يرجع معظمها إلى القرن التاسع عشر. و ربما يبدو المصطلح أكثر أساسية لأنه مازال يعتقد أنه يشير إلى أساس تحتى مادى، إلى مجال يتميز بوجود سابق على و منفصل عن تمثيلاته، و من ثم يقف فى تعارض مع المفاهيم الأكثر خطابية للنظرية الإجتماعية.

على أن هذه الإفتراضات لا أساس لها ، فمفهوم الإقتصاد، بعيدا عن أن يكون أقدم من النظرية الإجتماعية الحديثة، هو مفهوم أحدث بكثير. و بمعنى المصطلح الذى نعتبره الآن من المسلمات ، أى المعنى الذى يشير إلى بنية أو كلية علاقات إنتاج و توزيع و إستهلاك السلع و الخدمات ضمن بلد أو إقليم معين، فإن إستخدامه لا يرجع إلاّ إلى أواسط القرن العشرين. و فى كل من الخطاب الأكاديمى و التعبير الشعبى (" الإقتصاد الأمريكى "، " الإقتصاد ملخبط ")، فإن هذا المعنى للمصطلح قد إنبثق قرب الحرب العالمية الثانية. و الحال أن آدم سميث، الذى يوصف على نحو مريب بأنه أب علم الإقتصاد الحديث، لا يشير البتة و لو مرة واحدة فى كتابه " ثروة الأمم " إلى بنية أو كل من هذا النوع. وعندما يستخدم مصطلح الإقتصاد، فإن الكلمة تحمل المعنى الأقدم: معنى حسن التدبير أو الإستخدام الحكيم للموارد:

لقد تمت مراكمة رأس المال فى صمت و تدريجيا عن طريق حسن التدبير الخاص و حسن سلوك الأفراد... و إنه لمن ذروة إنعدام الأدب و الوقاحة... فى الملوك و الوزراء، إدعاء أنهم يسهرون على حسن تدبير الأشخاص الخاصين (سميث ١٩٥٠ (١٧٧٦)، ٣٢٧ - ٣٢٨).

و منذ وقت قريب كالعشرينيات من هذا القرن، فإن الطبعة الثانية من " **قاموس بالجريف للإقتصاد السياسى** " لم تتضمن مادة منفصلة أو تعريفا لمصطلح الإقتصاد. وقد إستخدمت الكلمة لتعنى مجرد " مبدأ السعى إلى بلوغ، أو منهج الوصول إلى غاية منشودة بأقل إنفاق ممكن من الوسائل " (بالجريف ١٩٢٥ - ١٩٢٦، ٦٧٨). وفى عام ١٩٣٢، نجد أن كتاب ليونيل روبنز الكلاسيكى، " **بحث حول طبيعة و أهمية العلم الإقتصادى** "، قد وصف " موضوع علم الإقتصاد " (الفصل الأول) بأنه " السلوك الإنسانى منظورا إليه بوصفه علاقة بين الغايات و الوسائل " (ص٢١) و لم يستخدم قط مصطلح الإقتصاد بمعناه المعاصر و الواسع.

ومن الأرجح أن بالإمكان إرجاع فكرة أن الإقتصاد يوجد كبنية عامة للعلاقات الإقتصادية ضمن فرع علم الإقتصاد إلى كتاب كينز " **النظرية العامة** " (١٩٣٦) (حتى مع أن كتاب " **النظرية العامة** " يؤثر عبارات كـ " المجتمع الإقتصادى الذى نحيا فيه " (ص٣٧٢) بينما نكتفى اليوم بقول " الإقتصاد ") و التطور اللاحق لعلم الظواهر الإقتصادية الكبرى. لكن كينز و أتباعه كانوا هم أنفسهم يردون على تحولات إجتماعية أوسع: تجربة البطالة الجماعية و الكساد فى الولايات المتحدة و بريطانيا و ألمانيا و أماكن أخرى و ظهور برامج النيوديل و البرامج الفاشية و غير ذلك من البرامج الإقتصادية العامة التى تعاملت ليس مع مجرد السلوك الإنسانى الفردى بل مع تفاعل عوامل إجمالية و بنيوية كالبطالة و الإستثمار و تدبير المال. ومما له أهمية مساوية ظهور برامج الرعاية و التنمية بعد الحرب العالمية الأولى بالنسبة للمستعمرات الأوروبية (كانت وظيفة كينز الأولى فى إدارة الإيرادات

و الإحصاء و التجارة بوزارة شئون الهند)، ردا على التهديدات المتزايدة للحكم الإستعمارى.

وقد ترتبت على هذه التحديات و التحولات السياسية نتيجتان مهمتان بالنسبة لإنبثاق مفهوم الإقتصاد. النتيجة الأولى هى خلق معجم و مناهج مبتكرة فى الإحصاء بهدف تقدير و تمثيل الحجم الإجمالى للعمالة و الإنتاج و الإستهلاك فى مكان محدد. وقد قام الإقتصاديون الأمريكيون بمنهجة المناهج الإحصائية و حسابات الدخل القومى الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية و بعد الحرب جرى تطبيق الحسابات فى أماكن أخرى. ففى مصر، على سبيل المثال، بدأت جمعية فؤاد الأول للإقتصاد السياسى الجهود الأولى لحساب الدخل القومى للبلد نحو عام ١٩٥٠ (بدوى ١٩٥١، ٦). و الحال أن البلورة اللاحقة لما أصبح يسمى بالناتج القومى الإجمالى لكل دولة قومية قد أتاح تمثيل حجم وبنية، و الأهم من ذلك نمو هذه الكلية الجديدة، الإقتصاد.

أما التطور الثانى و الأوسع خلال الفترة نفسها فهو يتمثل فى تفكيك الإمبراطوريات الأوروبية، حيث أجبرت الحركات القومية الدول الإستعمارية على منحها الحكم الذاتى ثم الإستقلال قبل و بعد الحرب العالمية الثانية. و قبل ذلك، لم يكن هناك معنى يذكر للحديث، مثلا، عن " الإقتصاد البريطانى "، مادام مجال بريطانيا الإقتصادى كان يعتقد أنه يشمل الهند و مستعمرات بريطانيا الأخرى. و بشكل أعم، فإن عالما جرى تصويره على أنه يتألف خارج أوروبا من سلسلة من الإمبراطوريات الأوروبية الشاسعة و لكن غير المترابطة لا يمكن بسهولة تخيل أنه يحتوى عددا كبيرا من الإقتصادات المنفصلة، حيث يتطابق كل إقتصاد مع مجال جغرافى يحتوى نفسه بنفسه و يتألف من كلية العلاقات الإقتصادية داخل ذلك المجال.

و الحال أن إنهيار الإمبراطورية و بروز هيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب، و المدعومة بمؤسسات الأمم المتحدة و البنك الدولى و صندوق النقد الدولى الجديدة، قد دعما نظاما جديدا جرى فيه تمثيل العالم على شكل دول قومية منفصلة،

حيث ترسم كل دولة حد إقتصاد متميز. وقد ساعدت الأمم المتحدة و البنك الدولى على بناء النظام الجديد من خلال إنتشار الوكالات و البرامج و الإحصاءات التى تُعَرّف موضوعها بأنه هذه الإقتصادات المنفصلة. وقد تحول إهتمام ما قبل الحرب بالرعاية الكولونيالية إلى إيديولوجية ما بعد الحرب، وهى إيديولوجية تنمية ما أصبح يسمى الآن بالعالم " المتخلف " – وهى تسمية صدمت المصريين فى بادئ الأمر عندما إكتشفوا أنها تشملهم (لاكانى، ١٩٥١). و بناء على حثٍ من الولايات المتحدة، تبنت نظم ما بعد الإستقلال تيمة التنمية لكى تنظم و تضفى الشرعية على علاقتها بالشعوب التى تحكمها الآن. و جرى إدخال برامج المساعدة الخارجية و إرسال خريجين إلى الولايات المتحدة و أوروبا للحصول على تدريب فى علوم التنمية الجديدة، و إنشاء أقسام إقتصاد محلية – مع أن ذلك لم يتم فى حالة جامعة القاهرة إلاّ فى عام ١٩٦٢. و الحال أن كل هذه الإبتكارات بإسم التنمية قد جعلت موضوعها الإقتصاد و ساعدت على تأسيسه فى داخل بلدان كمصر بوصفه بنية واضحة بذاتها.

ومن ثم فإنه لا تجب دراسة إنبثاق الإقتصاد على أنه مجرد إبتكار مفهومى داخل فرعٍ علم الإقتصاد أو فى النظرية الإجتماعية العامة. فهذه التطورات الفكرية قد صاحبت و تفاعلت مع تغير خطابى أوسع أنشأت فيه الممارسة السياسية و الإجتماعية موضوعا جديدا. وقد ظهر الإقتصاد إلى الوجود بين أواخر الثلاثينيات و أوائل الخمسينيات بوصفه حقل عمل لسلطات جديدة، هى سلطات التخطيط و التنظيم و التعداد الإحصائى و التمثيل. ومن خلال هذه الأشكال المبتكرة للعقلانية و للممارسة السياسيتين أصبح بالإمكان تخيل الإقتصاد على أنه مجال يحتوى نفسه بنفسه، متميز عن المجالات الإجتماعية و الثقافية و غير ذلك من المجالات، مستوعبا ضمن حدوده كلية علاقات الإنتاج و التبادل و التوزيع و الإستهلاك داخل المجال الجغرافى للدولة القومية.

×

لقد تطلب إختراع الإقتصاد نشاط خيال كبير من جانب علماء الإقتصاد و علماء قياس الإقتصاد التنمويين للعثور على مناهج لتمثيل كل علاقة تشكل الحياة الإقتصادية لأمة من الأمم و تعطى لكل واحدة قيمة. وفى الوقت نفسه، فإن الإختراع قد تطلب أيضا عملية إستبعاد. ذلك أن بناء مجال يحتوى نفسه بنفسه كالإقتصاد لا يتطلب فقط مناهج لحساب كل شئ داخله، بل أيضا ، و ربما بشكل أهم، يتطلب منهجا معينا لإستبعاد مالا ينتمى إلى هذا المجال. و لا يمكن تمثيل كل أو كلية دون تصوير خارجها بشكل ما. فخلق الإقتصاد كان يعنى أيضا خلق غير الإقتصادى.

والحال أن جانبين تم إستبعادهما بوصفهما يقفان خارج مجال الإقتصاد إنما يستحقان الذكر: الدولة و الأسرة المعيشية. فالدولة تقدم نفسها على أنها موقع أنماط التخطيط و التنظيم التى تعتبر الإقتصاد موضوعها. وهى أيضا الجهاز المسئول بشكل رئيسى عن بناء تمثيلات الإقتصاد، بتعريف و جمع و نشر البيانات الإقتصادية. وفى شكل دولة قومية، ينشئ هذا الجهاز نفسه الحدود المكانية للإقتصاد، خالقا العملة و الحواجز الجمركية و الحدود الجغرافية التى يظهر أنها تفصل إقتصادا عن آخر. و لجميع هذه الأسباب، فإنه يبدو واضحا أن الدولة تقف خارج الإقتصاد، و تتولى تعريف و تمثيل و تنظيم مجمل حقل العلاقات الإقتصادية. بل إنه فى غياب أشكال التنظيم و التمثيل هذه، كما يمكن للمرء أن يوضح بإستفاضة معينة، فإن الإقتصاد لن يكون له وجود.

وهذا يثير مشكلة واضحة. فإذا كان الإقتصاد لا يمكنه أن يوجد منفصلا عن أنماط تنظيمه و تمثيله، فإنه ليس واضحا أن هذه الأنماط يمكن إستبعادها من تعريف الإقتصاد. و إذا كان رأس المال، مثلا، لا يمكن أن يوجد إلاّ بوصفه بنية معينة لعلاقات قانونية و سياسية، فإن هذه العلاقات ليست شيئا خارج الإقتصاد و منفصلة عنه. و الجانب الجيوبوليتيكى للدولة يقدم مثالا آخر: إن حدود الدولة لا تحتوى فى الواقع الإقتصاد، لأن القوى و العلاقات الإقتصادية غالبا ما تمتد وراء

الحاجز الجغرافى الذى يمثل المكان الخيالى لإقتصاد ما. إن الحدود هى مجرد طريقة للتدخل فى تمثيل علاقات إقتصادية أوسع معينة. و الحال أنه لا الإقتصاد ولا الدولة تشكل مجالا يحتوى نفسه بنفسه، مستقلا. و للتعبير عن ذلك بشكل آخر، فإن الممارسات الخطابية التى يظهر أنها تفصل الإقتصاد عن الدولة إنما يجب فهمها ليس على أنها علامات تعين الحدود بين مجالين بل على أنها ممارسات تنظيم قوية تخلق الوقع المادى للإقتصاد كبنية تحتوى نفسها بنفسها من الناحية الظاهرية (أنظر، ميتشل ١٩٩١ ب، ١٩٩٢) – مادى، بمعنى أن القوة اليومية لنظام الرأسمالية السياسى إنما تُبنى من أشكال الوقع الخطابية هذه.

و المجال المهم الثانى المعرَّف بأنه غير إقتصادى وهو الأسرة المعيشية، يمكن فحصه بشكل مماثل. فالإقتصاد مجال معرَّف بأنه يستبعد أشكال النشاط الإنتاجى و التبادل و الإستهلاك التى لا تتضمن نظام النقود. فإذا ما رحلت إلى العمل ماشيا على قدميك، فإن الرحلة ليست جزءا من الإقتصاد. أما إذا ما ركبت باصا، فإن رحلتك تصبح جزءا من الإقتصاد. فالمشى، مهما كانت المسافة، لا يسهم فى الناتج القومى الإجمالى، لكن ركوب باص يسهم فيه. و إذا ما بقيت فى البيت و أديت عملا منزليا غير مدفوع الأجر، فإن عملك نفسه هو عمل خارج الإقتصاد. و إنها لسمة درست جيدا من سمات الإقتصادات الرأسمالية أن العمل المنزلى الذى يتمثل فى تربية الأطفال و التنظيف و الغسل و إعداد الوجبات، و الذى تقوم به النساء أساسا، إنما يوضع خارج نظام التبادل النقدى (أنظر، على سبيل المثال، سميث و آخرين، ١٩٨٤). فهو يشكل ما يسمى بالمجال غير الإقتصادى للأسرة المعيشية الخاصة.

و تعين الأسرة المعيشية حدا آخر للإقتصاد، هو الحد الذى تتوقف عنده العلاقات النقدية و يبدأ عنده المجال الخاص أو العائلى. لكن هذا الحد غير مؤكد هو الآخر كالحد الذى تمثله الدولة. ففى المقام الأول، يعتمد سير عمل الإقتصاد على " إخراج " تكاليف إعادة إنتاج قوة العمل، و ذلك بأن تتم تأدية العمل المنزلى دون أجر. و ما يجرى تنظيمه و تمثيله على أنه خارجى و ثانوى هو فى واقع الأمر

محورى بالنسبة لإستمرار وجود الإقتصاد النقدى. و هذا الإعتماد يكمن فى أساس ظاهرة أعم. فتصور و ترتيب الإقتصاد كمجال يحتوى نفسه بنفسه إنما يتطلب منذ البداية، وفى كل مرحلة، فى كل تفاعل و تبادل، صون إختلاف بين ما هو نقدى و ما هو غير نقدى، ما هو إقتصادى و ما هو شخصى، ماهو عام و ما هو خاص. و عملية التمييز هذه، جد المشوشة و غير المؤكدة إلى حد بعيد فى تفاصيلها، إنما تسبق و تتيح وقع الإقتصاد كمجال يحتوى نفسه بنفسه. و من ثم فبهذا المعنى الأوسع، فإن ما يجرى تصويره على أنه غير إقتصادى يكون كامنا فى كل مرحلة فى خلق الإقتصاد.

وفى بلد كمصر يقع خارج القلب الصناعى للإقتصاد العالمى، يكتسب هذا الإنعدام ليقين التمايز بين الإقتصادى و غير الإقتصادى أهمية أعظم، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. فأولا، يؤدى تكون الطبقة الرأسمالية الدولانية و قوتها النسبية و طبيعة رأس مالها إلى إعطاء أهمية خاصة لعلاقات غير إقتصادية مزعومة، هى علاقات المحسوبية و التوسط و الفساد، بحيث أنه فى مراكز السلطة الإقتصادية نفسها، غالبا ما يكون من المحتمل طمس التمايزات بين المجال العام و المجال الخاص، بين الإقتصاد و الثروة الشخصية، بين العمل و الحياة الخاصة. و ثانيا، يوجد على هوامش الإقتصاد القطاع الواسع المسمى بالقطاع غير الرسمى، الإنتاج و التوزيع المستند إلى الأسرة المعيشية أو الناحية وهو إنتاج و توزيع لسلع و خدمات صغيرة النطاق، غير مسجلين لدى الدولة و يعملان خارج نظامها الخاص بالإيرادات و التنظيم، تمثل نشاطاتهما نسبة ضخمة، لكنها غير معروفة، من الحياة الإنتاجية للبلد (عبد الفضيل ١٩٨٣). و هذا القطاع مستبعد تقليديا من حسابات الناتج القومى الإجمالى و من التمثيلات الأخرى للإقتصاد (مع أن صناعة التنمية أصبحت مؤخرا مهتمة بإختراق هذا المجال، فى محاولة للتعويض عن فشل التنمية فى القطاع الرسمى). و ثالثا، هناك الظاهرة الريفية للإنتاج الزراعى المستند إلى الأسرة المعيشية. و هنا أود التركيز، وفى ذهنى قرية البعيرات.

بالرغم من الإنتشار العالمى للزراعة الرأسمالية، فإن الإنتاج الزراعى الفلاحى أو المستند إلى الأسرة المعيشية قد إستمر وهو لا يبدى أية علامة على الإختفاء. وقد حفز ذلك مناقشة طويلة، تكمن أصولها فى المناقشات حول الفلاحين الروس إلاّ أنه قد جرى إستئنافها على مدار العقدين الأخيرين أولا فى الدراسات الأفريقية و الدراسات الخاصة بجنوبى آسيا ثم مؤخرا جدا فى الكتابات حول الشرق الأوسط. و الحال أن البحث حول الشرق الأوسط، بما فى ذلك مصر، إنما يشير إلى تمايز أساسى فى المجتمع الريفى بين الأسرة المعيشية الفلاحية الصغيرة، حيث يعتبر الإنتاج موجها إلى إعاشة و إعادة إنتاج الأسرة المعيشية، و الزراعة الرأسمالية المندمجة فى الإقتصاد القومى و الدولى. وقد قدم عمل جورج ستوث (١٩٨٣، ١٩٩٠) حول مصر جانبا من الأساس النظرى لنهج جديد مقترح لدراسة المجتمع الريفى فى الشرق الأوسط، وهو نهج ينصف ظاهرة الزراعة الفلاحية و يحاول دراسة إستمرارها.

و يسمى ستوث العلاقة الخاصة بين الزراعة الرأسمالية و الأسر المعيشية الإعاشية الموجودة فى مصر المعاصرة بـ " نظام العزبة "، معيدا إستخدام المصطلح المستخدم بالنسبة للملكية العقارية الكبيرة التى تطورت فى مصر من أواسط القرن التاسع عشر. و كانت الكلمة تشير فى الأصل إلى المجمع السكنى المبنى على الضيعة من أجل أفراد قوتها العاملة، الذين كانوا يعطون عادة قطعة صغيرة من الأرض لزراعة محاصيل غذائية ليقيموا أودهم، بينما يظل عملهم و مساكنهم و مواشيهم و أدواتهم الزراعية ملكية لصاحب الضيعة. و قد أدت الإصلاحات الزراعية فى الخمسينيات و الستينيات إلى كسر هذه الضياع، و إلى نزع ملكية أكبر الملاك، و معظمهم ملاك غائبون، و إلى إعادة توزيع الأرض. وقد إستفاد كثيرون من صغار الفلاحين من إعادة التوزيع، لكن المستفيدين الأكبر كانوا كبار ملاك الأرض الذين يحيون داخل الريف. فقد تمكنوا من حفظ، و أحيانا توسيع ممتلكاتهم،

باللجوء عادة إلى توزيع حق الملكية على أفراد مختلفين من العائلة لتفادى الحد الأقصى المفروض على الملكية مع الإستمرار فى إدارة الملكية كمزرعة واحدة. وفى البعيرات، مثلا، استولت الدولة على نحو ١,٣٠٠ فدان تشكل ضيعة لزراعة قصب السكر و أعادت توزيعها على شكل قطع من فدانين إلى ثلاثة أفدنة على صغار المزارعين (و إن كان كثيرون من هؤلاء على وشك فقدان الأرض مرة أخرى فى أعقاب قلب لجزء محورى من برنامج الإصلاح الزراعى الناصرى تم فى عام ١٩٩٢). وفى تلك الأثناء، فإن ثلاث أو أربع عائلات من كبار ملاك الأرض داخل القرية قد أشترت أو أستأجرت أرضا من ملاك غائبين يملكون أكثر من الحد الأقصى القانونى و قوامه ثلاثمائة فدان (تم إنزاله فيما بعد إلى خمسين فدانا). وبتوزيع حق الملكية بين الأخوة، تمكنت هذه العائلات من خلق مزارع يتراوح حجمها بين أكثر من خمسين فدانا و عدة مئات من الأفدنة.

و يذهب ستوث إلى أن نتيجة هذه التغيرات قد تمثلت فى إعادة تسكين نظام العزبة داخل الهياكل الإجتماعية البسيطة للقرية. فالمزارع الكبيرة، التى تتراوح مساحتها بين خمسين فدانا و عدة مئات من الأفدنة، منظَّمة للإنتاج من أجل السوق. و الحيازات الأصغر موجهة نحو الزراعة الإعاشية، بينما يقدم الملاك الأصغر و المعدمون العمل المأجور الذى تتطلبه مزارع قطاع السوق. وفى محل الأسلوب القديم لإسكان و إعادة إنتاج قوة العمل داخل الضيعة، فإن قطاع السوق يخرج الآن عملية إعادة إنتاج قوته العاملة و تكاليف إعادة الإنتاج يتحملها قطاع الإعاشة، الذى يعتمد على وظائف فى قطاع السوق من أجل بقائه. و يقول ستوث إن هذا الشكل الجديد لنظام العزبة يُبقى على حياة صغار الفلاحين و يقدم آلية دمج عملهم فى إقتصاد سوق له تمفصلاته الدولية.

ويرى ستوث أن علاقة العزبة قادرة أيضا على تفسير السبب فى أن أشكالا إجتماعية و ثقافية تقليدية بشكل واضح تتواصل داخل القرية – حتى بين عائلات كبار ملاك الأرض الرأسماليين. ففى ظل نظام العزبة، نجد أن أولئك الذين

يتم تشغيلهم فى المزارع الكبيرة لا يشكلون بروليتاريا بلا جذور، مندمجة بالكامل فى الإقتصاد الرأسمالى، و لأنهم يدعمون و يعيدون انتاج حيواتهم خارج القطاع الرأسمالى فإنهم يفلتون من الإنضباط و التنظيم الإقتصادى الذى يحكم حيوات قوة عاملة رأسمالية. و لذا فإنه يتعين على كبار ملاك الأرض إحلال مناهج " غير إقتصادية " لدمج تنظيم الفلاحين. إنهم يلجأون إلى وسائل سياسية – السيطرة الإكراهية المباشرة التى يمارسها أولئك الذين يجلبون و يراقبون جماعات العمال بالأجر – لكنهم يلجأون أيضا إلى وسائل إجتماعية و ثقافية. و عادة ما يسيطر كبار ملاك الأرض على عمدية القرية و عضوية لجان فض المنازعات فى القرية. كما أنهم يلعبون دورا قياديا فى مساجد القرية و كرؤساء لعائلات قوية (العائلات الممتدة أو العشائر التى تتألف منها القرية). و يقول ستوث إن هذه المواقع تمكنهم من التدخل فى الحياة المعنوية للقطاع الإعاشى، بصون الإعلاء من شأن أواصر القرابة، و الأنماط المشتركة للمراعاة و الواجب، و المعايير الدينية للورع و الكرم. و الحال أن " الإطار الرمزى و الإلزامى " الذى يجرى صونه بهذا الشكل إنما يرسم " الحدود النوعية للممارسة الإجتماعية فى القرية " و يعوض عن الفشل فى دمج صغار الفلاحين فى الأشكال التنظيمية للإقتصاد الرأسمالى (١٩٩٠، ١٢٥، ١٣٦).

و يعتمد جلافانيز و جلافانيز (١٩٨٣، ١٩٩٠) على عمل ستوث، و كذلك على المساهمة الرائدة التى قدمها إسلاموغلى و كيدير (١٩٧٧) و المناقشة الأوسع حول تمفصل أنماط الإنتاج، ليقترحا نهجا جديدا لدراسة المجتمع الزراعى فى الشرق الأوسط. و الهدف هو تفسير إستمرار شكل الإنتاج الفلاحى أو المستند إلى الأسرة المعيشية، دون إختصار الظاهرة (كما فى إقتصاديات التنمية) فى عناد التقاليد أو (كما فى كتابات ماركسية مصرية و غير مصرية عديدة) فى مجرد تأخر فى عملية البلترة الناشئة عن توسع الرأسمالية العام. و عن طريق التناول الجاد للأسرة المعيشية الإعاشية كشكل للإنتاج و الدراسة عن قرب لنظام العزبة أو المناهج الأخرى للتمفصل بين قطاع الأسرة المعيشية و القطاع الرأسمالى، يتمثل الهدف فى

الكشف عن تنوع الإستراتيجيات التى تحاول الجماعات السكانية الريفية بها مقاومة أو مواءمة تغلغل رأس المال. و من المأمول فيه أن يؤدى مثل هذا النهج إلى إعادة رصد و تحديد موقع الدينامية الرئيسية للتغيير داخل بدلا من خارج مجتمعات الشرق الأوسط و تمكينها من " إعادة إمتلاك تاريخها " (جلافانيز و جلافانيز ١٩٨٣، ٣٦). وقد جرت إعتراضات قوية على هذا الأسلوب فى النظر إلى العلاقات الإجتماعية الزراعية. فإعتمادا على عمل برنشتاين (١٩٨١)، يذهب ديفيد سيدون (١٩٨٦) إلى أن محاولة مساعدة الفلاحين فى إعادة إمتلاك تاريخهم إنما تمثل شكلا وهميا و رجعيا من أشكال الشعبوية الفلاحية. و التركيز على الأسرة المعيشية الفلاحية ذات التوجه الإعاشى كشكل من أشكال الإنتاج، له منطقه الداخلى الخاص، إنما يفترض أن قطاع الأسرة المعيشية يظل عى حاله وهو مندمج فى النظام الرأسمالى الأوسع. و يجرى تصور تمفصله مع القطاع الرأسمالى على أنه علاقة خارجية. و يجرى إعتبار الفلاحين المستندين إلى الأسرة المعيشية طبقة واحدة، لا تعرف إنقسامات داخلية مهمة، وهى كطبقة تحاول مقاومة الإستغلال الخارجي. و يجرى إعطاء هذه المقاومة و بقاء الفلاحين أولوية تحليلية و أهمية تاريخية زائفتين.

و يذهب سيدون و برنشتاين إلى أنه يجب للمرء، بدلا من ذلك، أن يبدأ التحليل من زاوية التطور العام للرأسمالية و تدميرها لما يسميه برنشتاين (١٩٨١، ٥) على نحو تخطيطى بـ " الإقتصاد الطبيعى " للفترة قبل الكولونيالية – بمعنى إقتصاد يهيمن عليه إنتاج من أجل الإعاشة، و ذلك بصرف النظر عن درجة تسويق فائض أو الإستحواذ عليه كضريبة. و يجرى إمتصاص أشكال أو وحدات الإنتاج قبل الرأسمالية فى دائرة رأس المال حيث تصبح واقعة فى تبعية متزايدة للسلع. و مع نمو الحاجة إلى إنتاج سلع، فإن الفلاحين يصبحون خاضعين لعملية التكوين الطبقى الرأسمالى. و هذا يحدث ليس فقط عبر علاقات التبادل، بل عبر الجهود المتزايدة من جانب القطاع الرأسمالى و الدولة و الرامية إلى التدخل فى عملية الإنتاج فى الريف، بوضع ضوابط للأسعار و إنشاء إحتكارات للسوق و تأسيس زراعة محاصيل إلزامية

و الإشراف على ضبط المنازعات القروية. وقد يظل القطاع الفلاحى أو المستند إلى الأسرة المعيشية فى سيطرة مباشرة على تنظيم الإنتاج، لكن بقائه أو حتى عودته إلى الإنبثاق هى نتيجة، و ليست محددا، للتغيير الزراعى.

و يقول سيدون إنه بدلا من إستعادة الفلاح كفاعل تاريخى، فإن علينا التخلص من المقولة برمتها. فليست هناك هوية فلاحية متميزة، مستقلة، غير منقسمة. ووضع المنتج السلعى الصغير فى الريف يمثل وحدة تناقضية للمواقع الطبقية لرأس المال و العمل (١٩٨٦، ١٦٧). و بعبارة أخرى،، يجب نفى وجود دور تاريخى خاص للفلاح، و تعريفه بوصفه الحامل المحلى لتناقض الرأسمالية العام.

———— × ————

هل هناك سبيل للمضى إلى ما وراء الحدود المألوفة بشكل متزايد لهذا الجدل ؟ أولا و قبل كل شئ، بفضل أعمال كدراسة كين كونو (١٩٩٢) لمصر الريفية فى القرن الثامن عشر، نعرف أن زراعة المحاصيل النقدية، و تحويل الأرض إلى سلعة، و أن مجتمعا عالى التراتب قد وجدت فى أماكن كدلتا النيل منذ عقود، و على الأرجح منذ قرون، قبل التحويل الكولونيالى الذى شهده القرن التاسع عشر. و فكرة " إقتصاد طبيعى " قبل كولونيالى لا يمكنها إستيعاب هذا المزيج المركب من الزراعة الإعاشية و الزراعة الموجهة إلى السوق أو تفسير مساهمة المؤسسات المحلية و القوى الإجتماعية فى التطور التالى للرأسمالية المصرية. و المرء ليس بحاجة إلى اللجوء إلى الشعبوية الفلاحية لكى يذهب إلى أن إنبثاق نظام رأسمالى عالمى كان، منذ البداية، معتمدا على فعل ديناميات فى أماكن أصبحت فيما بعد هوامش ذلك النظام.

ومن ناحية أخرى، فإن محاولة التنظير حول إستمرار بقاء الأسرة المعيشية الفلاحية غير الرأسمالية من الناحية الظاهرية ضمن النظام الرأسمالى إنما تواجه صعوبة خطيرة. و تكمن الصعوبة فى كيفية رسم التمايز بين القطاع الرأسمالى و القطاع الإعاشى أو المستند إلى الأسرة المعيشية. و الحال أن الدراسات

الخاصة بمصر الريفية ليست متأكدة البتة عند أية مرحلة يكبر صغار الفلاحين ليتم إعتبارهم رأسماليين. ففي البداية يبدو أن ستوث (١٩٨٣، ٨٨ – ٨٩) يعرّف القطاع الرأسمالي بأنه الحيازات التي تزيد عن عشرين فدانا. وفي مكان آخر (١٩٩٠، ١٣٩) يعرّف القطاع الإعاشي بأنه الحيازات التي تقل عن خمسة أفدنة لكنه يضيف أنه حتى الحيازات التي تتراوح بين فدان و خمسة أفدنة يجب إستبعادها من هذا القطاع إذا كانت تطبق شكلا أو آخر من نظام العزبة.

وربما يكون من الأفضل التركيز على توجهات الأسر المعيشية نفسها بدلا من محاولة تأسيس التمايز بين القطاع الإعاشي و القطاع الرأسمالي على أحجام مختلفة للحيازة. لكن التمايز هنا يصبح أقل وضوحا بكثير، كما يمكننا أن نرى لو عدنا إلى البرهان المستمد من قرية البعيرات. و يمكننا أن نبدأ هناك بالجاموسة.

أن الشكل الأوسع إنتشارا للإنتاج الإعاشي المستند إلى الأسرة المعيشية في القرية هو تربية المواشي. و غالبية قطع الأرض الصغيرة غير المخصصة لإنتاج قصب السكر تستخدم لزراعة العلف، و خاصة لتربية الجاموس. و يجري شراء العجل ليس من مدخرات نقدية متراكمة، لا يحوزها أحد تقريبا، بل عن طريق تعاونية إدخار غير رسمية (**جمعية**، أو إتحاد تسليف بالدور) مع الجيران و الأقارب. و عندما تتم تربية الحيوان و يمكنه أن يلد، فإن عجوله تباع في السوق. و بشكل بديل، يمكن الإحتفاظ بها كشكل من المدخرات (و هو شكل، خلافا للنقود، لا يمكن تبديده عرضا أو خنصرته) و بيعها عندما تكون هناك حاجة إلى مبلغ كبير من المال. وفي تلك الأثناء، يجري إستهلاك لبن الجاموسة بشكل مباشر أو تحويله إلى جبن و زبادي و خثارات ألبان و أمصال لبنية، تقدم جانبا مهما من وجبات الأسرة المعيشية. أما روث البهيمة فهو يقدم وقودا للإنتاج الغذائي المنزلي الرئيسي الآخر، خبز الخبز. و الحال أن الأسر المعيشية الأكبر، أو الأسر الأصغر التي لا يوجد بها أطفال صغار، حيث يتاح للنساء وقت عمل أطول، قد تربي ثلاث أو أربع جاموسات أو بقرات و تقوم بتسويق بعض منتجات الألبان أيضا. و هكذا فإن الجاموسة هي في

آن واحد وسيلة للإنتاج من أجل السوق ووسيلة للإعاشة. إن التمايز بين قطاع السوق و قطاع الإعاشة يخترق الجاموسة من المنتصف.

فإذا ما تحولنا إلى محصول السوق الرئيسى، قصب السكر، فسوف نجد صعوبات مماثلة فى رسم خط بين الأسرة المعيشية و السوق. فبالرغم من أن قصب السكر هو ثانى أكبر محصول صناعى فى مصر، فإنه لا يتطلب تقريبا أية مدخلات مشتراة من السوق. فما من بذور هناك يجب شراؤها، حيث أن القصبة تظل فى الأرض من ثلاثة إلى خمسة أعوام و يعاد عندئذ زرعها بإستخدام أماليد من محصول السنة السابقة. وهو لا يحتاج إلى مبيدات حشرية و حاجته إلى المخصبات قليلة وريه غير متكرر نسبيا. أما المدخل الرئيسى الوحيد، وهو عمل الحصاد، فهو لا يكاد يكلف شيئا. ذلك أن قطع القصب، و نزع الفروع، و تحزيمه لشحنه فى عربات إنما يتم دون أجر، من جانب النساء و الأطفال الأكبر غالبا، فى مقابل أخذ الفروع لإستخدامها كعلف للبهائم فى الأسرة المعيشية. و الزارع لا يدفع إلاّ مقابل عمل شحن القصب فى عربات الجرارات و عربات السكك الحديدية الخفيفة التى تحمله إلى المصنع. و هكذا فحتى الإنتاج الزراعى الأكثر توجها إلى السوق إنما يتضمن و يعتمد على عمل موجه إلى الإعاشة.

و تقديما لمثال آخر، فإن الأسر المعيشية لأكبر مزارعى البعيرات الرأسماليين، ملاك عدة عشرات أو حتى عدة مئات من الأفدنة، لا تختلف الاّ من حيث الحجم لا من حيث النوع عن الأسر المعيشية الأكثر توجها إلى الإعاشة. و الواقع أنها، بما أنها قادرة على تقديم مجمل إستهلاك الأسر المعيشية الغذائى تقريبا من حقولها، فإنها أكثر إعتمادا على النفس و أقل إعتمادا على السوق من الأسر المعيشية الأصغر. و ما تزال نساء الأسر المعيشية الثرية يخبزن الخبز و يربين المواشى. و صحيح أنهن لا يعملن فى الحقول فى جمع العلف، لكن نساء الأسر المعيشية الأصغر لا يفعلن ذلك هن أيضا عندما تسمح الظروف بذلك.

و يمكن وصف أمثلة أخرى عديدة لبيان صعوبة رسم تمايز بين قطاع السوق و قطاع الأسرة المعيشية. و تعبيرا عن ذلك بلغة مناقشتنا السابقة، فإن المرء سوف يجد أن من الصعب فى البعيرات تحديد أين ينتهى الإقتصاد و أين تبدأ الأسرة المعيشية. فالإقتصاد ليست له حافة مميزة. و داخل القرية، فإن النظام الخطابى القومى و عبر القومى الذى يحاول إنشاء الإقتصاد بوصفه مجالا يحتوى نفسه بنفسه و تنظيم تنميته إنما يبدو أنه يفقد تعريفه.

و عندما نعيد، فى هذا الضوء، قراءة تحليل باحثين مثلل ستوث، فإن المرء ينتابه الذهول من جراء القطع الذى يقسمون به القرية المصرية إلى قطاع سوق و قطاع إعاشة، إلى ماهو إقتصادى و ماهو غير إقتصادى (أو كما يعبر ستوث، " ثقافى " أو " تقليدى "). فهذا القطع التحليلى يفشل فى التطابق مع إنعدام يقين و التباس العلاقات فى القرية، حيث تبنى الحيوات على حافة الإقتصاد بأشكال غالبا ما يبدو أنها تفلت من حدوده.

ثم إن التبويبات الحادة التى يتم بها تجاهل هذا الإلتباس إنما تميل إلى إعادة تأكيد الخطاب المنظِّم للرأسمالية نفسها. و بعبارة أخرى، فإن هذا النوع من التحليل هو نوع متواطئ بشكل غير مقصود مع النظام الخطابى لرأس المال، بمحاولته إنشاء الإقتصاد كمجال متميز، يحتوى نفسه بنفسه – مجال يجرى الزعم بأن الثقافى، التقليدى، الشخصى لا يلعب فيه أى دور إلا (دور) أنه مستبعد. و الحال أن جميع المناقشات التالية عن علاقة العزبة، و تمفصل قطاع الأسرة المعيشية مع الإقتصاد الرأسمالى، و إمتصاص أشكال الإنتاج الإعاشية عبر توسع الرأسمالية العام، و التشديد على أن كل تفسير يبدأ من و يعود إلى هذه الحركة التاريخية لرأس المال، إنما تقع داخل لا خارج خطاب الحداثة الرأسمالية. و هى لا يمكنها أن تأخذ فى الإعتبار أن حيوات قرية قد لا تنسجم تماما بشكل ما مع المقولات و الهويات التى يقدمها هذا التاريخ.

و دعوى أمثال سيدون أن صغار الفلاحين يجسدون تناقض رأس المال و العمل إنما تعترف على الأقل بأن حيواتهم تفلت من الهويات المفردة التى تحاول الحداثة الرأسمالية تنظيمهم فيها. لكن الدعوى، بدلا من أن تأخذ مأخذ الجد هذه الهجنة، إنما تُبقى على الهويات سليمة كأساس للتفسير و تختزل القرويين أنفسهم إلى تناقضات مؤقتة مصيرها الإنحلال مستقبلا فى هوية أو أخرى من هوياتهم الأساسية.

و الحال أن التشديد على هويات لا تتكسر و على مقولات تحتوى نفسها بنفسها إنما يتجاهل عملية الإستبعاد و التمييز الخطابية، غير الناجزة دائما، و التى تبنى عن طريقها مثل هذه الوحدات. و يشير ستوث و آخرون إلى أن القطاع غير الإقتصادى أو الإعاشى فى القرية يعتمد على إقتصاد السوق لكى يعيد إنتاج نفسه. إلا أنه يجب القول، فى الوقت نفسه، إن القطاع الإقتصادى يعتمد على ما يسمى بالمجال غير الإقتصادى. و هذا صحيح بالمعنى الأكثر إستقامة، حيث يوضح ستوث نفسه أن قطاع السوق يحتاج إلى أن يضع خارج إقتصاد السوق تكاليف إعادة إنتاج قوته العاملة. لكن هذا الإعتماد يتلازم مع الظاهرة الأعم التى تناولناها فى نقاشنا السابق للخطاب الإقتصادى: الإقتصاد يجب أن يُبنى ككل، مع وجود حد يعين خارجه. و يتم إيجاد الحد بإستبعاد ما يجرى تحديده على أنه غير إقتصادى. و بهذا المعنى الأكثر تعقيدا، أيضا، يعتمد الإقتصاد على غير الإقتصاد - و لا ينجح تماما البتة فى إستبعاده. وفى منطقة الإستبعاد - مع - الإعتماد الحدودية المتناقضة هذه تكتسب حيوات قرويى البعيرات عدم تحددها.

و بدلا من توسيع المناقشات حول هوية الجماعات الفلاحية المعاصرة، و طبيعة القطاع غير الإقتصادى أو الإعاشى، و علاقته بالإقتصاد الرأسمالى، يجب أن نأخذ مأخذ الجد ظاهرة أن الأسر المعيشية الريفية الصغيرة يبدو أنها تفلت من مقولات الخطاب الحداثى. فعند حدود الإقتصاد، تصبح التمايزات بين الإقتصادى و غير الإقتصادى، الحديث و غير الحديث، الرأسمالى و غير الرأسمالى، ملتبسة. و هذا لا يعنى أننا يجب أن نحتفل بهذا الإلتباس كفعل من أفعال المقاومة من جانب

فلاحين متمردين. فسوف يعني ذلك إرتكاب خطأ تصور الفلاحين مرة أخرى كفاعل تاريخى ذاتى التكوين، له هوية خارج أصول و إنتشار الرأسمالية، معارض لها تاريخيا. بل إننا، بالنظر إلى ما وراء خطاب الهوية، خطاب الرأسمالية و آخريها، يمكننا أن نرى كيف أن مقولات الحداثة الرأسمالية - الإقتصاد فى هذه الحالة - هى بالضرورة ناقصة. و المقولات نفسها لا يمكنها تعيين حوافها، و محاولة خلق حافة إنما تشكل هامشا لعدم التحدد لا يمكن للحداثة محوه.

فهل هناك أى معنى، على أية حال، يمكننا به إعتبار قرويى البعيرات مثلا ؟ إنهم ليسوا مثلا للفلاح المصرى، أو لفقراء العالم الثالث، أو لأية هوية محددة أخرى قد تقدمها الكراسات السياحية و الكتب المبسطة. لكننا يجب أن نتذكر أنه حتى فى أيامنا هذه، بعد قرن أو أكثر من توطد النظام الرأسمالى العالمى، فإن غالبية من الناس تحيا حيوات هجينة، لا السوق و لا الإعاشة، لا التقليدى و لا الحديث، لا رأس المال و لا العمل، هاربة من المقولات التأسيسية للخطاب الحداثى. و الهويات غير المحددة لأولئك الذين تضعهم حيواتهم على حافة الإقتصاد، على حدود الحداثة، لا تمثل لا خارجا تقليديا و لا غير رأسمالى، و لا تناقضا مؤقتا مصيره الإنحلال.

References

Abdel - Fadil, Mahmoud. 1983. " Informal Sector Employment in Egypt. " In R. Lobbon, ed., Urban Research Strategies for Egypt. Cairo Papers in Social Science, 6 / 2, 16 - 40. Cairo: American University in Cairo Press.

Badawi, Helmy Bahgat,. 1951. Paper delivered to the Fouad 1st Society of Political Economics, February 1951, In United States, Department of State, Egypt, 87.400 TA / 2 - 951, from Cairo to Department of State, February 9, 1951, enclosure 2.

Bernstein, Henry. 1981. " Concepts for the Analysis of Contemporary Peasantries. " In Rosemary Galli, ed., The Political Economy of Rural Development: Peasants, International Capital, and the State. Albany: State University of New York Press, PP. 3 - 24. Reprinted from Journal of Peasant Studies, 6 / 4 (1979).

Critchfield, Richard. 1978. Shahhat: An Egyptian. Syracuse: Syracuse University Press. Cairo edition: American University in Cairo Press, 1982.

Cuno, Kenneth M. 1992. The Pasha,s Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740 - 1858. Cambridge: Cambridge University Press.

Girard, P. S. 1821 - 29. " Memoire sur l, agriculture, l, industrie et le Commerce de l, Egypte. " Description de l, Egypte, Vol. 17. Paris, 1821 - 29.

Glavanis, Kathy, and Pandeli Glavanis. 1983. " The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household Production. " Current Sociology, 31 / 2: 1 - 110.

--------, eds. 1990. The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production. Ramallah: Bir Zeit University, and London: Zed Press.

Islamoglu, Huri, and Caglar Keyder. 1977. " Agenda for ottoman History. " Review, 1 / 1, 31 - 55.

Keynes, John Maynard. 1936. The General Theory of Employment, Interest and Money. London.

Lackany, S. 1951. " Point IV: Its Role in Fostering Private Investment. " In United States, Department of State, Egypt, 874. 00 TA / 2 - 951, from Cairo to Department of State, February 9, 1951, enclosure 2.

Lawson, Fred H. 1981. " Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820 - 1824. "International Journal of Middle East Studies, 13.

Mitchell, Timothy. 1990. " The Invention and Re - Invention of the Egyptian Peasant. "International Journal of Middle East Studies. 22 / 2 (May), 129 - 50.

----------. 1991a. " A Reply to Richard Critchfield. " International Journal of Middle East Studies, 23 / 2 (May), 279 - 80.

---------. 1991b. " The Limits of the State: Beyond Statist approaches and Their Critics. " American Political Science Review, 85: 77 - 96.

--------- 1992. " Going Beyond the State ? A Response to Critiques. " American Political Science review, 86.

Palgrave, Robert Harry Inglis, ed. 1925 - 26. Palgrave, s Dictionary of Political Economy. 2nd ed. London: Macmillan.

Robbins, Lionel. 1935. An Essay on the Nature and Significance of Economic Science.2nd ed (ist ed 1932). London, Macmillan.

St John, J. A. 1845. Egypt and Nubia, Their Scenery and their People. London.

Seddon, David. 1986. " Commentary on Agrarian Relations in the Middle East: A, "New Paradigm" for Analysis ? " Current Sociology, 34 . 2, 151 - 172.

Smith, Adam. 1950 (1776). An Enquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. London: Methuen.

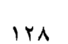
Smith, Joan, Immanuel Wallerstein and Hans - Dieter Evers, eds. 1984. Households and the World Economy. Beverly Hills: Sage Publications.

Stauth, Georg. 1983. Die Fellachen im Nildelta: Zur Struktur des Konflikts Zwischen Subsistenz - und Warenproduktion in Landlichen Agypten. Wiesbaden: Franz Steiner.

---------. 1990. " Capitalist Farming and Small Peasant Households in Egypt. " In Galvanis and Glavanis (1990), pp. 122 - 41. Reprinted from Review, 7 / 2 (1983), 285 - 314.

الفصل الخامس

المجازات اليومية للسلطة


١٢٨

عبر مختلف فروع العلم الإجتماعى، ما تزال الدراسات المعنية بالسلطة و بالمقاومة خاضعة لسيطرة مجاز واحد شامل: التمايز بين الإقناع و الإكراه. و يبدو المجاز واضحا وضوح الفارق بين العقل و الجسم، الذى يتطابق معه بطبيعة الحال. فالسلطة قد تعمل على مستوى الأفكار، مُقنِعَةً العقل بمشروعيتها، أو قد تعمل كقوة مادية تكره الجسم بشكل مباشر. و قد أسس ماكس فيبر سوسيولوجيته المتعلقة بالسيطرة على هذا التمييز الديكارتى و الكانطى، و أستوطن التمييز ساحة نظرية أخرى كان قد تعرض فيها للشك فى الأصل، بما فى ذلك ساحة ماركس النظرية، و ما يزال المجاز حيا اليوم حتى فى العدد المتزايد من الأعمال التى تدرك حدوده و تتخلى عنه من الناحية الشكلية (١). و يقدم هذا البحث نقدا للمجاز، بوصفه نهجا ضيقا بشكل مضلل تجاه فهم المناهج الحديثة للسيطرة، و هو، فى الوقت نفسه، إذ يقدم فهما بديلا لتلك المناهج، يكشف أن المجاز هو نتاجها غير المدروس.

وهناك سببان على الأقل لإستمرار المجاز. و ينبع السبب الأول من واقع أنه يستحيل فصله عن مفهومنا اليومى عن الشخص. فنحن نميل إلى تصور الأشخاص بوصفهم وعيا فريدا ذاتى التشكل يحيا داخل أجسام مصنوعة بشكل فيزيقى (٢). و هذا الوعى، بوصفه شيئا ذاتى التشكل، هو موقع إستقلال أصلى. و الحال أن فكرة إستقلال باطن للوعى تحدد الطريقة التى نتصور بها الإكراه. فهى تلزمنا بتخيل ممارسة السلطة على أنها عملية خارجية يمكن أن تكره سلوك الجسم دون أن تتوصل بالضرورة إلى التغلغل فى العقل و السيطرة عليه. و لذا فلابد من تصور السلطة بوصفها شيئا مزدوجا، يتميز بكل من أسلوب فعل جسمانى و عقلى.

وهذه الطريقة لتصور السلطة فيما يتعلق بالذات السياسية تنطبق ليس فقط على الأفراد بل و على أية قوة سياسية، كجماعة أو طبقة. و يقصد بجانب كبير من الكتابات النظرية الأخيرة عن المقاومة و السلطة جذب جماعات مضطهدة أو مهملة إلى دائرة إهتمامنا الثقافى و السياسى. و تفعل هذه الكتابات ذلك عن طريق كشف وجود هذه الجماعات بوصفها ذوات سياسية حقيقية، وراء مظهرها كجماهير مُغفلَة (٣). وهذا يعنى أنه يجب إبراز أنها قوى فاعلة ذاتية التشكل، مستقلة داخليا، تقاوم سيطرة خارجية، و يترتب على ذلك أن السلطة التى تخضع لها يجب أن تعترف بوضعيتها كذوات عن طريق إكتساب الطابع المزدوج نفسه.

و يتمثل السبب الثانى لإستمرار المجاز فى أنه حتى أولئك الذين حاولوا تجاوز هذه الإفتراضات الإنسانوية عن الذات السياسية، مقتفين فى ذلك غالبا أثر ميشيل فوكوه، و ينظرون إلى الذات المستقلة على أنها هى نفسها أثر أشكال حديثة بشكل مميز للسلطة، قد فشلوا فى النظر إلى شئ آخر: فهذه الأشكال للسلطة قد خلقت أيضا نوعا خاصا من العالم. و شأنه فى ذلك شأن الذات الحديثة، فإن العالم يبدو أنه مشكل بوصفه شيئا منقسما منذ البداية إلى مجالين متعارضين تعارضا واضحا، نظام مادى من ناحية و مجال منفصل للمعنى أو للثقافة من الناحية الأخرى. و لم يتمكن أى إستكشاف حديث للسلطة و للمقاومة، حتى بين الإستكشافات التى تشكك فى إفتراضاتنا عن الذاتية الإنسانية، من القطيعة مع هذه الثنائية الأوسع. وهذه الثنائية التى تخلق تعارضاً بين المعنى و الواقع المادى لا تدرس فى أى مكان بوصفها عين وقع إستراتيجيات السلطة، بشكل من شأنه توضيح حدود و تواطؤ تصور السيطرة مَن زاوية تمايز جوهرى بين المادى و الإيديولوجى، بين الإكراه و الإقناع.

و أولى هاتين الحجتين، الرابطتين بين مفاهيم السلطة و مفاهيم الكيان الشخصى، يمكن توضيحها عن طريق جانب من المساهمات الأحدث فى ما أصبح يسمى بنظرة " الإقتصاد الأخلاقى " للسلطة و للمقاومة الشعبية. و التسمية مأخوذة من عمل أ.ب. طومسون عن تشكل الطبقة العاملة الإنجليزية، حيث وردت فى كل

من فقرة واردة في كتابه الشهير (٤) و مقال لاحق تحت عنوان " الإقتصاد الأخلاقي للجماهير الإنجليزية في القرن الثامن عشر "، و اللذان يذهبان معا إلى أنه يبدو أن أعمالا متقطعة للمقاومة الشعبية للسلطة في إنجلترا في القرن الثامن عشر كانت غالبا إستجابات قصدية في واقع الأمر لإنتهاك إتفاق إجتماعي في الرأي كان يقضي بأن تحافظ السلطات على توزيع مناسب للأغذية في أوقات الندرة، وهو إتفاق في الرأي يسميه طومسون بـ " الإقتصاد الأخلاقي للفقراء " (٥). وقد جرى تبني الحجة و توسيعها لتصبح نظرية عامة عن التمرد الشعبي في دراسة جيمس سكوت واسعة النفوذ عن التمردات الفلاحية في جنوب شرقي آسيا الكولونيالي: " **الإقتصاد الأخلاقي للفلاح** " (٦). و الفكرة الرئيسية التي تتقاسمها هذه الكتابات هي أن العوام كانوا، قبل إنتصار الرأسمالية، يتقاسمون أخلاقا قائمة على التبادل المتقابل للهدايا و للخدمات و إعادة التوزيع في أوقات الحاجة، لا على البحث الفردي عن المصلحة الذاتية، و أن أعمالهم المنسجمة دفاعا عن هذه الأخلاق، على الرغم من أنها كانت عشوائية و غير مثيرة على ما يبدو، تؤهلهم " لإعتبارهم قوى تاريخية " (٧).

و المساهمات الأحدث في هذا النهج عديدة و متنوعة. فهي تشمل مثلا، بين الأنثروبولوجيين، كتاب جين كوماروف " **جسم السلطة، روح المقاومة** "، وهو دراسة للأشكال " الضمنية " لمقاومة دولة جنوب أفريقيا من جانب شعب تشيدي (حيث يشار إلى التمايز بين السلطة الفيزيقية و المقاومة الذهنية في عنوان الكتاب نفسه)، و بين المؤرخين، دراسات المقاومة الشعبية في جنوب آسيا الكولونيالي من جانب باحثين مرتبطين بسلسلة Subaltern Studies التي تصدر في نيودلهي، و بين علماء السياسة، دراسة ثانية جيدة الإستقبال عن جنوب شرقي آسيا بقلم جيمس سكوت: " **أسلحة الضعفاء: الأشكال اليومية للمقاومة الفلاحية** " (٨). ومع أن هذه الدراسات الأحدث قد إعتمدت على أفكار – بما في ذلك أفكار جرامشي و فوكوه و بورديو – تقوض نظرة " الإقتصاد الأخلاقي " للسلطة و للمقاومة (بل وفي حين تواصل الإعتماد على عمل طومسون، تتجنب الآن عبارته الشهيرة)، إلا أنها

تواصل تقاسمها. و السبب هو أنها تواصل دراسة أشكال السيطرة و المقاومة لتسليط الضوء على جماعات تابعة يمكن " إعتبارها قوى تاريخية ".

وسوف أقدم فى الصفحات التالية قراءة نقدية لإحدى هذه الدراسات الحديثة، دراسة سكوت " **أسلحة الضعفاء** ". و غرضى فى التركيز على هذا الكتاب لا هو مجرد تقديم عرض و لا هو الإيحاء بأنه يمثل مثالا صارخا بوجه خاص للمشكلات التى أود طرحها. فبدلا من ذلك أهدف إلى هدفين مترابطين: أولا، أن أستكشف من خلال دراسة حالة لكتاب سكوت بعض جوانب الضعف الأساسية فى نوع اللغة الثنائية التى يتصور بها العلم الإجتماعى المعاصر مسألة السلطة و المقاومة، وهى لغة سوف أربط بينها على نحو إنتقادى و بين عمل بورديو و جرامشى و كليفورد جيرتز و منظرين آخرين للثقافة و للايديولوجية، ثانيا، أن أقدم نهجا بديلا لفهم السيطرة، نهجا لا يتجنب و حسب ثنائية الكتابة العلمية الإجتماعية المعاصرة، بل و يدرس، من خلال تحليل للعملية التى أسميها بـ " التأطير "، كيف تعمل السيطرة من خلال إنشاءها فعلا لعالم ثنائى من الناحية الظاهرية. وفى كتاب تحت عنوان " **إستعمار مصر** " (١٩٨٨) بلورت جوانب كثيرة لهذه الحجة بإستفاضة أكبر، مستخدما مادة تاريخية من الشرق الأوسط. و لن أكرر هنا تلك المادة، بل سوف أبين بدلا من ذلك كيف أن الحجج المستمدة من الشرق الأوسط الكولونيالى يمكن إستخدامها لنقد و إعادة تفسير الشواهد التى جمعها سكوت من فترة مختلفة و جزء مختلف من العالم. و علاوة على ذلك، فعن طريق تقديم هذه النظرية البديلة عن السيطرة من خلال إنتقاد عمل حديث واسع النفوذ يمكن توضيح الصلة بين ثنائية التحليل الإجتماعى المعاصر و أشكال الثنائية الأوسع التى تبنى السيطرة من خلالها.

و يشكل إنتقادى لسكوت الشطر الأول من هذا البحث. و يبرز التحليل تناقضا فى كتاب " **أسلحة الضعفاء** " بين الحجة التى تذهب إلى أن ممارسة السلطة تتطلب، أو على الأقل إعتادت أن تتطلب، ما يسميه سكوت ببعد " رمزى " أو "

ايديولوجى " و الحجة التى تذهب إلى أن السيطرة الايديولوجية لا تسيطر أبدا بالفعل. ثم يدرس الطريقتين اللتين يتجاهل بهما الكتاب هذا التناقض: بإستدعاء الشكل غير المتوقع للفلاح العقلانى، و بإعادة تسمية أشكال عديدة للسيطرة بوصفها شيئا آخر. و هذه الأشكال للسيطرة، نتيجة لذلك، يجرى إستبعادها من تحليل السلطة و المقاومة. و أنا أرى أن كلا من التناقض و الإستبعادات الناتجة ناشئة عن الحاجة إلى فهم المقاومة من زاوية التمييز الإشكالى بين السلطة كقوة مادية و السلطة على مستوى الوعى أو الثقافة. و يعتمد الشطر الثانى من الدراسة على النقد الموجه إلى سكوت لتطوير الحجتين المقدمتين أعلاه: أن التمييز الإشكالى بين بعدى السلطة مطلوب من أجل منح الجماعات السياسية المهملة وضعية قوى مستقلة، ذاتية التشكل، و أن هذا التمييز إشكالى على نحو خاص لأن نهجا بديلا لتحليل السيطرة (يمكن توضيحه من عرض سكوت إلا أنه لا يقدم هنا) يبين كيف أن مناهجه تخلق فى واقع الأمر العالم ثنائى الأبعاد من الناحية النظرية و الذى تعتبره مجازاتنا اليومية للسلطة من المسلمات.

نظاما السيطرة:

كتاب " **أسلحة الضعفاء** " هو دراسة للسلطة و المقاومة فى قرية صغيرة تزرع الأرز فى شمالى ماليزيا، يسميها الكاتب " سيداكا " (Sedaka). و النية المعلنة للكتاب هى " تحديد إلى أية درجة، و بأية أشكال، يقبل الفلاحون فعلا النظام الإجتماعى الذى تدعو له الصفوات " (٩). بعبارة أخرى، يهدف إلى إكتشاف ما إذا كانت السلطة تعمل عن طريق إقناع عقول الفلاحين بمشروعيتها أم ببساطة عن طريق إكراه أفعالهم: فهو يدرس " مدى قدرة الصفوات على فرض تصورها الخاص لنظام إجتماعى عادل ليس فقط على سلوك غير الصفوات، بل و على وعيها أيضا " (١٠). و هذا التمييز بين السلوك و الوعى، الجسم و العقل، يقسم الفصلين الرئيسيين عن المقاومة (السادس و السابع) و يتخلل مجمل الكتاب.

و على أساس عرض دقيق و ثرى التفاصيل للحياة فى سيداكا، خاصة لردود أفعال الأسر الأفقر فى القرية على التحولات الجذرية التى أدخلت خلال السبعينيات أولا عن طريق مشاريع الرى و أنواع البذور الجديدة و فيما بعد عن طريق إدخال الحاصدات الميكانيكية و إزالة فرص العمل بأجر، تكمن إجابة الكتاب على السؤال فى أن الصفوات ربما تسيطر على السلوك الخارجى للفقراء، لكنها لا تسيطر على عقولهم. فـ " خلف المواجهة الخارجية للإنصياع الرمزى و الطقسى "، يجرى إطلاعنا على " أفعال لا تحصى للمقاومة الايديولوجية " (١١). ومع أن الفقراء يبذلون كل مافى وسعهم للمماطلة و الإختلاس و الخداع، فإنهم يجدون أن " مجال السلوك " هو المجال الذى يتعرضون فيه " للإكراه الأكبر "، أما " على مستوى المعتقدات و التفسيرات " فإنهم " أقل عرضة للإكراه " (١٢) و إستنادا إلى هذه الشواهد، يقال إن الفكرة التى تذهب إلى أن السيطرة تعمل على مستوى الايديولوجية، خاصة تفسير جرامشى للسلطة من زاوية " الهيمنة "، فكرة غير مجدية بل " و من المحتمل أن تضللنا بصورة خطيرة فى فهم النزاع الطبقى فى معظم الحالات ". ذلك أن مفهوم الهيمنة يتجاهل قدرة " معظم الطبقات التابعة... إستنادا إلى تجربتها المادية اليومية، على إختراق الايديولوجية السائدة و تبديد طابعها التضليلى " (١٣).

وهذا يطرح على الفور عددا من الأسئلة التى تحتاج إلى فحص. فما هو المقصود، أولا و قبل كل شئ، بـ " ايديولوجية سائدة " إن كانت هناك شكوك فيما يتعلق بقدرتها على أن تسود ؟ و إذا كانت الطبقات التابعة لا تقتنع بالأفكار الهيمنية، فهل تحتاج السلطة إلى العمل فى هذا المجال، و إن كان الأمر كذلك، فلماذا ؟ فى قسم أسبق تحت عنوان " الأساس المادى و الهيكل العلوى المعيارى "، يرى الكتاب أن السيطرة " لكى يتسنى لها العمل أصلا تتطلب " بعدا معياريا (١٤). و هكذا فإن هناك على الأقل تناقضا ممكنا بين الزعم بأن ما تسمى بالايديولوجيات الهيمنية غير مهيمنة، بمعنى أن الفقراء يخترقونها، و الحجة القائلة بأن الهياكل العلوية المعيارية ضرورية لعمل السلطة. فما هى سلطتها و بأى معنى تعتبر ضرورية ؟

هذا الجزء من كتاب " **أسلحة الضعفاء** " يردد الحجج التى سبق إيرادها فى كتاب " **الإقتصاد الأخلاقى للفلاح** "، و إن كان مع فارق مهم. فقد كان كتاب سكوت السابق، إلى حد بعيد، دراسة لـ " السياق المعيارى " للحياة الفلاحية، وهو سياق يقال إنه يصاغ عن طريق " معيار التقابل " فى تبادل الهدايا و الخدمات و " إلتزام النخبة المترتب على ذلك (أى، الحق الفلاحى) بضمان - أو على الأقل عدم التعدى على - مطالب و ترتيبات الفلاحين فيما يتعلق بالإعاشة ". و عندما يتمرد الفلاح فإن ذلك يكون راجعا إلى " إنتهاك لحقوقه " و بعبارة أخرى، فإن البعد الأخلاقى للحياة الفلاحية قد جرى تقديمه ليس بوصفه إطارا للسيطرة الايديولوجية بل بوصفه نظام حقوق متفقا عليه بشكل متبادل يجعل من الفلاح قوة تاريخية واعية. و " هذا التشديد على الحقوق.. يضفى عليه تاريخا، ووعيا سياسيا، و تصورا للبنية الأخلاقية لمجتمعه " (١٥).

والحال أن كتاب " **أسلحة الضعفاء** " يهجر إلى حد بعيد لغة الحقوق هذه و يستعيض عنها بالفكرة المثمرة أكثر عن " المواربة " و المستعارة من عمل بيير بورديو (١٦). فتحليل بورديو لأنماط التبادل و الكرم بين فلاحى القبائل فى الجزائر يذهب ليس فقط إلى أن مثل هذه الأفعال لإعادة التوزيع تشكل السلطة السياسية (وهى حجة سبق أن طرحها أناس مثل كارل بولانى و مارشال ساهلينز بالإعتماد دائما، مثلما إعتمد جيمس سكوت و أ.ب. طومسون، على عمل مالينوفسكى) (١٧)، فهو يرى أيضا أن هذه التبادلات، لكى تخلق آثارا دائمة للسيطرة، يجب دائما أن تخفى نفسها تحت مظهر علاقات أخلاقية. فالسيطرة لا يمكن أن تحدث على المكشوف " وحتى يتم الإعتراف بها من الناحية الإجتماعية، لابد أن تجعل نفسها مغلوطة الإعتراف ".و لتحقيق غلط الإعتراف هذا، توجد حاجة إلى تحويل إستراتيجيات الإخضاع الإجتماعى و الإقتصادى عن طريق تبادلات الهدايا و الزيجات و منح الأعياد و غير ذلك من الممارسات إلى علاقات قرابة وولاء شخصى و تقوى و كرم. " و بكلمة واحدة، يجب مواربتها " (١٨). و يبين كتاب "

أسلحة الضعفاء " عملية مماثلة فاعلة فى قرية سيداكا، مبرزا كيف أن إعتماد الأغنياء على عمل الفقراء قد تطلب من الأوائل بشكل تقليدى تنمية ولاء الأواخر لهم من خلال أفعال الكرم و تقديم الدعم فى أوقات الحاجة. و يستنتج سكوت أنه " حيثما لا يكون الإكراه المادى المباشر ممكنا و حيثما لا تكون سيطرة السوق الرأسمالية غير المباشرة الخالصة كافية بعد "، فإن الأسر المحلية الأقوى تعتمد على " شكل معترف به إجتماعيا للسيطرة " يتحقق عن طريق عمليات المواربة و " لا يفرض ببساطة عن طريق القوة " (١٩). و يبدو أن هذا هو " البعد المعيارى " الضرورى لعمل السيطرة السياسية فى القرية. و لكن كيف ينسجم ذلك مع الحجة القائلة بأن السلطة إكراهية من حيث الجوهر مادامت " معظم الطبقات التابعة " قادرة فى واقع الأمر " على إختراق الايديولوجية السائدة و تبديد طابعها التضليلى " ؟

يقدم بورديو نهجا تجاه مثل هذه المشكلة لا يتبعه سكوت. فبدلا من إفتراض وجود تعارض بين الإكراه المادى و القبول " الطوعى " لايديولوجية ما، يبتدع واحدا من مفاهيمه الهجينة بشكل مثير، " العنف الرمزى ". و يشير المصطلح إلى السلوك المتناقض أو " الواقع المزدوج " للسلوك الذى يعتبر " ملتبسا بشكل متأصل ". و يقصد به التغلب على " التمثيل المزدوج للصلة بين الممارسة و الايديولوجية " عن طريق توضيح الأساليب التى " **لا يمكن بها** " للإكراه المتواصل، بالنسبة لنوع معين من المجتمعات، " أن يحدث إلا " على هيئة قبول طوعى (٢٠). و يوضح بورديو أن " العنف الرمزى " هو " الشكل الرقيق، غير المرئى للعنف، و الذى لا يعترف به أبدا بوصفه عنفا، و لا يجرب كثيرا بوصفه مختارا، فهو عنف الفضل و الثقة و الإلتزام و الولاء الشخصى و حسن الضيافة و الهدايا و العرفان بالجميل و التقوى " (٢١). و هو يضيف أنه " سوف يكون من الخطأ رؤية تناقض فى واقع أن العنف هنا هو أكثر حضورا و أكثر إحتجابا على حد سواء. و لأن الإقتصاد قبل الرأسمالى لا يمكنه الإعتماد على العنف المحتجب المتواصل لآليات موضوعية، فإنه يلجأ بصورة متزامنة إلى أشكال من السيطرة قد تصدم المراقب

الحديث بوصفها أكثر وحشية، أكثر بدائية، أكثر بربرية، أو، في الوقت نفسه، بوصفها أكثر رقة، أكثر إنسانية، أكثر إحتراما للأشخاص " (٢٢).

و يعالج كتاب " **أسلحة الضعفاء** " هذا التناقض الظاهرى عن طريق الإكتفاء بالقول بأنه مع أن السيطرة لا تفرض بالضرورة عن طريق القوة، فإن الطرف الأضعف لابد له من الإذعان " ولوفي العلن فقط " (٢٣). و بعبارة أخرى فإنه يعتمد على التمييز بين إذعان علنى (و سلوكى) و مجال إستقلال خاص (و ذهنى إلى حد بعيد). إلا أنه إذا كان الإذعان للايديولوجية السائدة مظهريا و زائفا (" ان الفقراء... يصعب عليهم إعتبارها مقنعة، ناهيك عن أن تكون مهيمنة ")، فما الذى يجعل هذا البعد الايديولوجي شيئا ضروريا لممارسة السلطة ؟ يبدو أن الإجابة هو أنها لم تعد ضرورية، بل جرت العادة فقط على أن تكون ضرورية. ذلك أن " الإنتقال إلى أشكال رأسمالية أكثر للإنتاج " قد جعل السيطرة الايديولوجية إما غير فعالة أو غير ضرورية. و يتحدث الكتاب عن كبار المزارعين الذين " تحول أساس سيطرتهم. فسيطرتهم التى كانت فى وقت من الأوقات متأصلة فى التبعيات الأولية لعلاقات الإنتاج، تستند الأن بدرجة أكبر على القانون و الملكية و الإكراه وقوى السوق و الوصاية السياسية "، و التى يبدو أن علينا فهمهما كلهما بوصفهما غيرايديولوجية (٢٤). ومن هنا فإن الأغنياء بالمقارنة مع حالتهم فى الماضى، يجدون أنفسهم يتحركون اليوم فى " نوع من الفراغ الايديولوجي ". و عليهم أن يجادلوا بإستمرار ضد " سياق " الحياة القروية الأخلاقى، المعطى تاريخيا و المتفاوض عليه " (٢٥)

و هذا المخرج للتناقض بين ضرورة الايديولوجية و لا جدواها الواضحة يخلف نوعين من المشاكل. فأولا و قبل كل شئ، تبقى الفكرة الضمنية القائلة بأن الايديولوجية السائدة كانت مقبولة قبل " الفاصل التاريخى " الذى مثلته السبعينيات (٢٦). ويؤكد الكتاب على أن القرية قد شهدت فى السبعينيات ما يحتمل أنه كان أبعد التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية مدى فى تاريخها (٢٧). و الحال أن إستخدام

الشواهد التى تم جمعها خلال عمل ميدانى جرى الإضطلاع بـه فى ختـام عقد كهذا لطرح حجة، ليس عن أثر هذا التحول بل عن طبيعة السيطرة السياسية بوجه عام، و التوصل على أساسها إلى إستنتاج مؤداه أن " معظـم الطبقـات التابعـة " قـادرة " علـى إختراق الأيديولوجية السائدة و تبديد طابعها التضليلى " هو شـئ بعيد عـن أن يكـون مقنعا.

و ثانيا، فإن الشواهد المستمدة من أواخر السبعينيات، كما يوضـح سـكوت، تبين هى نفسها أن صياغة مهمة للخطاب القروى مـا تـزال فاعلـة. فعلـى الرغم مـن التغيرات التى جرت، ما تزال مفردات الرأسـمالية غير مقبولـة. و الحديث المباشـر عن حقوق الملكية و الربح " لا يتمتع بمكانة أخلاقية فى الحياة القروية " و من ناحية، فإن هذا يضع الأسر المعيشية الثرية فى " مأزق رمزى "، مـع مـا يـترتب علـى ذلـك من " نتائج مادية "، حيث أنه يرغمها على الإختيار بين سمعتها فـى القريـة و تعظيـم أرباحها. و يوضح كتاب " **أسلحة الضعفاء** " النقطة المهمة القائلة بأن الايديولوجيـات الهيمنية دائما ما توفر مطالب مهمة لأولئـك الذيـن تعتبر موجهـة ضدهـم. و تضيـف حاشية " أن الرغبة فى حسن الظن بالفقراء، أو على الأقل عدم إحتقـارهم، هـى قـوة مادية فى القرية لا تكون ممكنة إلا عن طريق التعبئة الرمزية لهـم حـول قيـم مألوفـة معينة "، و هى تعبئة تتعزز عن طريق " تهديداتهم " التخريبية " بالعنف و بالسـرقة " (٢٨). ومن الناحية الأخرى، فإن كبار ملاك الأرض يمكنهـم أن يكسبوا الكثير جـدا من هذه التعبئة المشـتركة حـول القيـم المألوفـة و التجنـب المشـترك لأى حديـث عـن الرأسمالية. و يقال لنـا إن الفلاحيـن نـادرا مـا يناقشـون " الخيـارات التـى تبـدو بعيـدة المنال. فصغار الحائزين فى سيداكا، مثلا، لا يتحدثون عن الإصلاح الزراعـى " مـع أنهم يبدون متحمسين حين يثير الكـاتب المسـألة. " فهـو موضـوع لـم يـثر قـط بشـكل عفوى ". كما لا يثيره أى من الحزبين المـاليزيين الرئيسـيين النشـطين فـى الريـف أو المسئولين الزراعيين للدولة. و بدلا من ذلك، فإن جهود الفقراء " تتركز بشـكل أكـثر واقعية على إمكانية تأمين إستئجار معقول للأرض ضمن نظام ملكية الأرض القـائم "

(٢٩). و على الرغم من التحول الجذرى للحياة الزراعية، فإن السياسة القروية ما تزال تحدث " بشكل كامل تقريبا ضمن الإطار المعيارى للنظام الزراعى الأقدم.. و لا يكاد يوجد أى تشكيك جذرى فى حقوق الملكية أو فى الدولة و مسئوليها المحليين، و التى تهدف سياستهم إلى تعزيز الزراعة الرأسمالية. و كل شئ يقوله الفقراء تقريبا ينسجم بسهولة مع القيم المعلنة - ضمن الهيمنة - من جانب الصفوات المحلية " (٣٠).

من المؤكد، إذا، أن هناك بينة واضحة على أن السيطرة السياسية فى سيداكا ماتزال تعمل من خلال صوغ ما يمكن التفكير فيه و قوله، عن طريق تعريف ما يعرض نفسه بوصفه " معقولا " و " واقعيا " وهذه المحافظة على أخلاق روح تبادلية و أدب. بل إن المحاولة الوحيدة للقيام بمقاومةمنظمة بين صفوف فقراء القرية، عندما أخرت النساء زرع الأرز لملاك الأرض الذين كانوا قد أدخلوا الحاصدات الميكانيكية فى الموسم السابق، قد جرى الإضطلاع بها على نحو ملتو، مع تجنب شبه محرج للمواجهة المباشرة، كما تقضى بذلك أخلاق الهيراركية و عدم السفور داخل القرية، و سرعان ما إنهار التحدى (٣١). و الحال أن قصر الممارسة و المناقشة السياسيتين داخل عالم القرية الأخلاقى الاحترامى و عديم السفور يبدو أنه أكثر تقييدا بكثير عندما يضيف المرء أن الحاصدات الميكانيكية التى " تأكل عمل " و (أجور) الفقراء الآن مملوكة من جانب إحتكارات تجارية قوية فى المدن و أن قطع الأرض المحدودة التى يستأجرها القرويون يسيطر على معظمها الآن ملاك كبار يحيون خارج القرية (٣٢). و بالإضافة إلى ذلك، فإن ملاك الأرض داخل القرية هم أنفسهم تدعمهم الآن قوى الدولة الخارجية الإكراهية. و الحال أن " عنصر الخوف " الذى يترتب على ذلك، خاصة الخوف من " إمكانية الإعتقال الماثلة أبدا ما أن تتوافر نزوة عمل ذلك لدى بشير "، وهو مالك أرض كبير فى القرية وثيق الصلة بالحزب الحاكم و بجهازه الأمنى، " ماثل فى أذهان كثيرين من القرويين... و هو يهيكل نظرتهم للخيارات المتاحة أمامهم " (٣٣).

و يدرك كتاب " أسلحة الضعفاء " أهمية السبل التى تتهيكل بها النظرات المحلية عن طريق المؤثرات الهيمنية، و الواقع أن وصفها التفصيلى هو جانب من جوانب ثراء العمل. على أن الكتاب، شأنه فى ذلك شأن قروى فى سيداكا نوعا ما، يبدو أنه يتحرك بشكل ملتو، إذ يعتمد سلسلة من الإستراتيجيات لتجنب مواجهة هذه المؤثرات مباشرة. و هذه الإستراتيجيات من نوعين: الإقرار بأن هذه المؤثرات تتلخص فى ما يقصد غالبا بالهيمنة ثم تجنبها مع ذلك بالتشديد على مجال أضيق بكثير لمعنى المصطلح و إطلاعنا فى الوقت نفسه خارج هذا المجال الذى جرى تضييقه على الشكل غير المتوقع للفلاح العقلانى، و إعادة تسمية و إخفاء المؤثرات الهيمنية تحت عنوان " المعطيات " أو " العقبات التى تعترض سبيل المقاومة ". و سوف أوضح كل إستراتيجية ثم أبين أن الدافع لهذه التحاشيات هو الحاجة إلى دعم تمييز بين نظامى السيطرة.

تجنب الهيمنة

يجرى تعريف مفهوم الهيمنة بشكل متكرر بحيث يكون ضيقا جدا ليتناسب مع الشواهد المستمدة من سيداكا. فأولا، يجرى قصره على معنى السيطرة على مستوى الأفكار، وهو الأسلوب الذى لا يستخدم به جرامشى المصطلح. فالهيمنة، فى كتابات جرامشى، تشير إلى الأشكال غير العنيفة للسيطرة و التى تمارس من خلال مجمل سلسلة المؤسسات الثقافية و الممارسات الإجتماعية السائدة، من التعليم و المتاحف و الأحزاب السياسية إلى الممارسة الدينية و الأشكال المعمارية ووسائل الإعلام (٣٤). وفى مناقشة لجرامشى، يعترف سكوت بأن " الهيمنة، بطبيعة الحال، يمكن أن تستخدم للإشارة إلى مجمل تركيب السيطرة الإجتماعية. على أن المصطلح يستخدم هنا بمعناه الرمزى أو المثالى، فهنا على وجه التحديد تكمن مساهمة جرامشى الكبرى فى الفكر الماركسى " (٣٥). و بعبارة أخرى، فإن الكتاب لا يشدد إلا على جانب واحد من جوانب عمل جرامشى من أجل جعل فكرة الهيمنة تتناسب مع حدود المسألة المتمثلة فى وضع " السلوك " فى مقابل " الوعى ". ثم إن هذا المعنى الرمزى

للمصطلح يجرى تضييقه أكثر عن طريق جعله مرادفا لفكرة الإجماع. و يقول الكتاب: " إننا لو تحدثنا بشكل مباشر، فسوف نجد أن الفرضية المحورية لقضية الهيمنة و الوعى الزائف.. هى أنه، بقدر تمكن الطبقات السائدة من إقناع الطبقات التابعة بتبنى نظرتها التى تخدمها هى عن العلاقات الإجتماعية القائمة، فإن النتيجة سوف تتمثل فى الإجماع و الإنسجام الايديولوجيين " (٣٦). على أن الإجماع يختلف إختلافا مهماً عن مصطلح Consenso الذى يستخدمه جرامشى، و الذى يشير بالدرجة الأولى إلى " قبول " الطبقات المستغلة لإستغلالها (٣٧). و يؤدى " القبول " إلى تقليل الحاجة إلى إستخدام العنف ضدها، لكنه قد يؤدى أو قد لا يؤدى إلى إنتاج الإجماع بمعنى الإنسجام. و الحال أن كتاب " **أسلحة الضعفاء** "، إذ يضيق معنى الهيمنة لكى يشير إلى إنتاج مثل هذا الإنسجام، يمكنه أن يبين بسهولة أنه لا يمكن أن يوجد فى سيداكا. فالجماعات التابعة فى القرية تستخدم مفردات الخطاب الهيمنى، على سبيل المثال أفكاره عن الإحسان و التكافل، لطرح مطالب متواضعة لكنها متواصلة ضد أولئك الذين يستغلونها.

وفى مكان آخر يجرى النظر فى إمكانية أن هذه الملاحظات قد تدعم " نظرة أكثر تواضعا " للهيمنة، بوصفها القدرة " على تحديد ما هو واقعى ". لكن هذه الإمكانية يجرى المرور عليها مر الكرام بالتعليق الذى يذهب إلى أن الهيمنة سوف تكف عندئذ عن أن يكون معناها هو القدرة على خلق نظرة إجماعية فيما يتعلق بما هو عادل ليصبح مجرد القدرة على صوغ " فهم " القرويين " العقلانى بهذه الدرجة أو تلك " لما هو عملى (٣٨). و هذا يثير مشكلتين. فمن ناحية، أوضح الكتاب بالفعل أن " نظام الملكية الخاصة المفروض عن طريق القانون "، مثلاً، يجرى قبوله بوصفه حقيقة " طبيعية "، وهو شئ يختلف إختلافا مهماً عن " فهم عقلانى " لإستحالة تغيير مثل هذه الحقائق (و الواقع أن الكتاب يعترف – و لكن فى حاشية فقط – بأن هذا النوع من القبول قد يكون عبارة عن " وعى زائف ") (٣٩). و من الناحية الأخرى، فلتجنب تحليل القدرة على تحديد ماهو عملى كدليل على الهيمنة، تظهر الآن عبارة "

العقلانى بهذه الدرجة أو تلك ". و الحال أن العبارة تنقذ قوى سيداكا السياسية الفاعلة من أى قيد هيمنى بإضفاء ملكة عقلية عليها لا تصوغها إمكانيات سياقها السياسى و الإجتماعى، بل تقف خارج ذلك السياق، فتفهم " بشكل عقلانى " - ثم تتصالح بشكل واع - مع حدوده. و هكذا يجرى دحض حجة الهيمنة عن طريق ملاذ أخير " بهذه الدرجة أو تلك "، لشكل الفلاح العقلانى (بما يشير إلى مدى ما يتقاسمه الإقتصاديون الأخلاقيون، لأسباب سوف نستكشفها، مع بعض من يفترض أنهم خصوم لهم، مثل صامويل بوبكين) (٤٠). على أنه لا تكاد توجد حاجة إلى الإشارة إلى أن التصالح مع حقيقة الملكية الخاصة للأرض ليس " عقلانيا " إلا بالنسبة لجماعة محددة و ذلك بسبب ترتيب معين لقوى تاريخية و سياسية، و تقييم معين لتلك القوى. و حتى بإفتراض أن هؤلاء القرويين يمرون بالعملية الغريبة التى تسميها المجتمعات الرأسمالية بالصنع العقلانى للقرار، بتصوراتها عن مستقبلات مصطنعة بديلة و إختزالها لتعقيدات الحياة إلى سلسلة من المتغيرات المعزولة وايديولوجيتها عن الفرد ذى السيادة، فإن العقلانى ليس على الإطلاق شيئا يحسب بشكل خال من السياق (٤١). وسوف يعتمد الحساب دائما على تقديرات و إفتراضات هى وقع مجموعة من العلاقات الهيمنية.

ومن أجل إستخدام شكل الفلاح العقلانى، يضطر كتاب " **أسلحة الضعفاء** "، ليس فقط إلى إفتراض مثل هذه العقلانية الحرة من السياق، بل و إلى تقديم بعض هذه التقديرات. فالحجة القائلة بأن إختيار المقاومة الطفيفة بدلا من المواجهة المباشرة هو نتيجة قرار عقلانى لا تعتمد فحسب على تقييم للحالة فى سيداكا بل تعتمد على تقدير تاريخى عام لما تكمن فيه المصالح الفلاحية. ومن الممكن تماما عدم الموافقة على تقديرات سكوت و إعادة تفسير الشواهد التى يقدمها. و تشير كريستين وايت، مثلا، إلى أن " حيل إضافة حصى وقش، إلخ، لزيادة وزن حصة مالك الأرض أو جابى الضرائب من الحصاد من المحتمل أن تجعل الفلاحين يتوهمون أنهم يملكون سلطة و قدرة على المناورة أكبر مماهو عليه الحال فى الواقع - أى أن هذه الأشكال

غير الفعالة و لكن المرضية نفسيا من أشكال المقاومة يمكن فى الواقع أن تساهم فى الوعى الزائف، إذ تعمى الناس عن الواقع الأليم لمدى عجزهم و الإستغلال الذى يتعرضون له " (٤٢). وبوسع كتاب " **أسلحة الضعفاء** " أن يختلف مع مثل هذه التقييمات السلبية للمقاومة الطفيفة (مع أنه يسلم – فى حاشية فقط، مرة أخرى – بأنه بقدر تعزيز مثل هذه المقاومة بالفعل لنظام الإخضاع الأوسع " تتعزز قضية الهيمنة الايديولوجية ") (٤٣) و ذلك جزئيا لأنه يبدأ بالزعم بأن التمرد البديل الواسع النطاق هو " نعمة مختلطة بالنسبة للفلاحين " و ذلك بالنظر إلى واقع أن الثورة الناجحة " تخلق دائما تقريبا جهاز دولة أكثر إكراها و هيمنة " وهو جهاز " قادر فى الغالب على أن ينيخ بكلكله على السكان الريفيين بشكل لم يتسن لأى جهاز دولة سابق له " (٤٤). وما أرمى إليه ليس بالأساس هو أن أسرا معيشية كثيرة فى أماكن كالجزائر أو كوريا أو مصر أو نيكاراجوا قد تختلف مع هذا التقييم الإيجابى نسبيا للنظم الإجتماعية القديمة التى ساعدت على الإطاحة بها، بل هو أن المزاعم بشأن ما هو عملى و من ثم عقلانى فى التمرد الفلاحى هى دائما تفسيرات للخبرة التاريخية و السياسية لها سياقها الخاص (٤٥).

هكذا يرفض الكتاب مفهوم الهيمنة بإدعاء أن المصطلح يعنى قبولا إجماعيا و " داخليا " معينا للأشياء، فى حين أن فلاحى سيداكا – و ربما الجماعات التابعة فى كل مكان آخر – لا يظهرون غير قرار خارجى، عقلانى بالإمتثال بدلا من أن يتمردوا. " إن إمتثال الطبقات التابعة يستند بالدرجة الأولى إلى إدراكها أن أى نهج آخر هو نهج غير عملى أو خطير أو غير عملى و خطير فى وقت واحد " (٤٦). و الحال أن التذرع بهذا الإختيار العقلانى و نوع المعرفة غير الإشكالى الذى يعتمد عليه يرجع هذا الفشل فى التمرد ليس إلى أى صوغ هيمنى للوعى بل إلى الحقائق المباشرة للقوة الإكراهية. و يستنتج الكتاب " أن من صالح معظم القرويين الفقراء المباشر التمسك بالحقائق الرسمية فى جميع السياقات المثقلة بالسلطة تقريبا " (٤٧). و بعبارة أخرى، فإن تضييق تعريف مفهوم الهيمنة مركبا مع حيلة الفلاح العقلانى

يحولان التفاصيل الغنية للسيطرة الهيمنية إلى دليل على أن الفقراء، مع أنهم قد يفقدون حريتهم الفيزيقية الخارجية، يحتفظون بإستقلال عقلى داخلى.

أما الإستراتيجية الثانية التى يتناول عن طريقها كتاب " **أسلحة الضعفاء** " شواهد الهيمنة فهى تتمثل فى إعادة تسمية الكثير من آثارها. و يجرى إدراجها تحت بند بينى، لا هو الإكراه ولا هو الوعى، مع عناوين مثل " المعطيات " أو " العقبات التى تعترض سبيل المقاومة ". وهذه توضح الطبيعة المحدودة للمقاومة الفلاحية دون أن تحلل بشكل صريح حدودها كجزء من عمل علاقات السلطة. و يصف الكتاب خمس " معطيات رئيسية " كهذه على الأقل. أولها هو الطبيعة العازلة التى تتميز بها التغيرات التى وقعت: فمن ناحية، كانت تتألف فى معظمها من تحولات جزئية فى الممارسة الزراعية، مواجهةً القرويين الأفقر بشكل فردى فقط أو فى مجموعات صغيرة، و من الناحية الأخرى، فإنها قد مالت إلى إستبعاد الفقراء من العملية الإنتاجية بدلا من أن تميل إلى زيادة إستغلالهم، بحيث أن مواقع النزاع المحتمل - على أشياء كدفع الإيجار أو توزيع المحصول - قد أزيلت ببساطة (٤٨). و هناك ثانيا تعقد النزاع الطبقى فى القرية، حيث لا يوجد تمايز سافر بين المعدمين و مالكى الأرض. فالأغنياء و الفقراء على حد سواء قد يستأجرون قطعا من الأرض. و صغار ملاك الأرض (أو أبناؤهم) قد يفلحون قطعا أخرى كعمال، و هؤلاء العمال قد يجدون أن من الأوفر فى الوقت نفسه إستئجار حاصدات ميكانيكية لإستخدامها فى أراضيهم. و الحال أن غياب " فاصل حاسم واحد " حسب الخطوط الطبقية هو من الأمور التى تعترض سبيل الفعل الجماعى. و يتعقد الغياب عن طريق إنقسامات و تحالفات أخرى تخترق الخطوط الطبقية، كعلاقات " القرابة و الصداقة و الزمرة و الوصاية و الروابط الطقسية ". و يقال لنا إن هذه كلها تقريبا " تعمل لصالح المزارعين الأغنى عن طريق خلق علاقة تبعية تثنى الفقير أو الفقيرة المتحفظة عن التحرك من زاوية طبقية " (و، بوسع المرء أن يضيف، من زاوية الجنس). و هذا كله ينطبق بدرجة أكبر بكثير على الروابط التى تتجاوز القرية، حيث تتشكل الروابط

الشخصية عن طريق القرابة مما عن طريق الطبقة (٤٩). أما " العقبة " الثالثة " التى تعترض سبيل المقاومة " فهى تتمثل فى أن الإستجابة المتوافرة بشكل أكثر مباشرة تجاه الإضطهاد و الضائقة الإقتصادية هى ترك القرية و البحث عن عمل فى مكان آخر. و يجد القلائل أعمالا دائمة فى مزارع المطاط أو نخيل الزيت، وفى المصانع وفى مواقع التشييد أو كخدم منزليين، و لا تجد الغالبية غير عمل مؤقت كأنفار عاملين لحساب مقاولين و يجب عليهم ترك أسرهم فى القرية محرومة من رئيس الأسرة المعيشية و مهمشة فى السياسة القروية. أما " المعطى " الرابع فهو " القمع والخوف من القمع ". فالمحاولات الرامية إلى تخريب الحاصدات الميكانيكية و مقاطعة أولئك الذين يستخدمونها، على سبيل المثال، قد حدثت فى " مناخ خوف ولدته الصفوات المحلية و الشرطة و قوات " القسم المخصوص " فى جهاز الأمن الداخلى و نمط الإعتقالات السياسية و التخويف ". و خامسا و أخيرا، هناك " الضرورة اليومية لكسب الرزق "، عملية البقاء الشخصى و الأسرى التى يسميها ماركس بـ " ضغط العلاقات الإقتصادية الكئيب ". و مع أن هذا الضغط الإقتصادى لا يستبعد المقاومة الطفيفة فإنه " يضع حدودا لن يقدم على إنتهاكها إلاّ الموتورون " (٥٠).

وهذه المجموعات الخمس من العوامل، مدرجة على هذا النحو بوصفها " عقبات " تعترض سبيل المقاومة، يجرى تصورها كحدود ثابتة لا كأساليب للسيطرة. و هذا يتمشى، بطبيعة الحال، مع تجربة الفلاحين الخاصة معها. ومع ذلك فإن عوامل أخرى مجربة بهذا الشكل، خاصة اللغة الأخلاقية للقرية، يجرى تحليلها بعناية كجزء من آلية السلطة. و يبدو أن من المناسب عمل الشئ نفسه فيما يتعلق بهذه العوامل الخمسة. فعلى سبيل المثال، حين يجرى تخطى الإنقسامات الإجتماعية بين ملاك الأرض و المعدمين عن طريق أواصر القرابة، فإن ذلك ليس مصادفة. فالقرابة ليست شيئا " معطى " يتصادف أنه يعمل كعقبة تعترض سبيل المقاومة، بل هو إستراتيجية أخرى من إستراتيجيات المواربة التى تتستر عن طريقها علاقات التبعية و الإستغلال على نفسها، كما لابد لها، فى هذه الحالة على شكل روابط

عائلية. و عندما يجبر نظام الفقر المُنَصَّبُ في القرية أسرا على إرسال رئيس الأسرة المعيشية إلى المدن بحثا عن عمالة عرضية، فإن هذا أيضا ليس شيئا معطى بل هو أسلوب عمل مهم لنجاح الزراعة الرأسمالية واسعة النطاق. و عندما يزيل إستخدام الحاصدات الميكانيكية مواقع الصراع السياسي المباشر فإن هذا ليس مجرد أثر جانبي حتمي للميكنة بل هو رد على الحاجة الملحة إلى أشكال إستغلال أكثر كفاءة و أكثر توفيرا للنفقات في مناطق العالم الثالث الريفية، و جزء لا يتجزأ من ربحية الحاصدة الميكانيكية. و عندما يؤدى " ضغط العلاقات الإقتصادية الكئيب " إلى كبح التمرد فإن هذا ليس قيدا يفرضه الفقر أو إنعدام الفرصة، بل هو، كما تدل العبارة، الأثر الدقيق لمجموعة محددة من العلاقات. فترتيبها الخاص يصنع هذا الضغط، مرة أخرى ليس كأثر جانبي، بل كجانب متضمن في صميم عملها. و أخيرا، فعندما يجد المرء " مناخ خوف " يولده جهاز الدولة الأمني بالتعاون مع كبار ملاك الأرض، فإن هذا ليس مجرد عقبة تضع حدودا على " مجموعة الخيارات المتاحة ". إنه آلية إنضباطية واسعة التغلغل لكنها غير مرئية إلى حد بعيد بحيث يكون من السهل إقناع الفرد العادي بأن ينخرط في مراقبة متواصلة لأفعاله هو. وحسب تعبير فوكوه، فإنه " يسجل في نفسه علاقة السلطة " و " يصبح مبدأ إخضاعه الخاص " (٥١).

و إذا كانت اللغة الأخلاقية للقرية، كما يوضح الكتاب، ليست مجرد عقبة تعترض سبيل التمرد بل جزء فاعل من نظام السيطرة، فمن المؤكد أن جميع هذه " العقبات " الأخرى تستحق التحليل بالأسلوب ذاته. فلماذا، في تلك الحالة، تعالج بأسلوب مختلف في كتاب " **أسلحة الضعفاء** " بوصفها مجموعة من " معطيات " بهذه الكثرة ؟ أعتقد أن سبب هذه الإستراتيجية الثانية هو عين سبب الإستراتيجية الأولى (تضييق مفهوم الهيمنة و إفتراض فلاح عقلاني)، و كذلك سبب التناقض الأصلي (بين الحاجة إلى الايديولوجية و لا جدواها الظاهرة) الذي تحاول الإستراتيجيتان على حد سواء تجنبه. إنه يكمن في المسألة الأساسية التي يواجهها الكتاب. فكما رأينا، يتمثل هدف الكتاب في إكتشاف ما إذا كانت السيطرة تمارس في " ميدان السلوك "

وحده، أم " على مستوى المعتقدات و التفسيرات " أيضا وهو يسلم بهذا التمايز بين ميدان سلوكي و ميدان عقلي (٥٢). و الحال أن العوامل المدرجة و المتروكة جانبا بوصفها عقبات هي آثار سلطة لا تتناسب بسهولة مع تمييز كهذا. ذلك أن إستراتيجيات القرابة، مثلا، تنتمي بشكل واضح إلى " ميداني " كل من السلوك و الإعتقاد؛ فأسلوب السيطرة الذي يعمل عن طريق تحويل علاقات الإخضاع إلى أواصر عائلية يعمل على الجسم الفيزيقي، محددا كيف يأكل الناس و ينامون و يعمل أحدهم لحساب الآخر و يتناسلون، و مع ذلك فإن هذه الممارسات لا تنفصل عن صوغ الأفكار، لكونها مصدر الهوية و الولاء و العاطفة. و الإضطرار إلى ترك القرية بحثا عن عمل عرضي هو إكراه يصوغ رؤية المرء للعالم قدر صوغه وضع المرء فيه. و " ضغط العلاقات الإقتصادية الكئيب " يعمل على مستوى مثل هذه العلاقات، التي هي عملية و ايديولوجية بدرجة متكافئة. بل إن الحالة المتطرفة للقمع المباشر لا تنجح في الإندراج ضمن التمييز بين أسلوبي السلطة الفيزيقي و العقلي: إن كتاب " **أسلحة الضعفاء** " يصوغ مسألته الأساسية بالتساؤل عن " الثقل النسبي للوعي، من ناحية، و الثقل النسبي للقمع (الراسخ في الذاكرة، أو الممكن، في الواقع)، من الناحية الأخرى " في نسق سيطرة (٥٣). فالوعي، الميدان العقلي، يوضع في تعارض مع أساليب السيطرة التي ليست فيزيقية بشكل خالص، على مايتكشف، بل تشمل " ذكرى " القمع الماضي و توقع حالات قمع " ممكنة "، و كلاهما جانبان من جوانب الوعي. و هذه ليست مصادفة في الصياغة. فالذكرى و التوقع ليسا شيئا ثانويا بالنسبة لفعل ما يسمى بالقمع المباشر بل جزء من كل عمل من أعماله. و أيا كان المدى الذي يتقهقر إليه المرء، بعيدا عن الذكرى أو الوعي أو الثقافة و في إتجاه بعد فيزيقي خالص للسلطة، فسوف يتكشف أن هذا الميدان الفيزيقي يتألف من خليط متماسك مما نصر على تصوره بوصفه مجالي السلوك و الوعي القابلين للإنفصال أحدهما عن الآخر (٥٤).

المعنى و الواقع ؟

لقد أوضحت القراءة المتأنية لكتاب " **أسلحة الضعفاء** " حدود تأسيس تحليل أساليب السيطرة على التمييز بين مجال للوعى أو للثقافة و مجال مادى أو فيزيقى خالص ما. إلا أن هناك نقاشا أوسع يتعين تطويره. فمن ناحية، أود أن أبين أن هذه الثنائية العقلية / الفيزيقية الإشكالية هى نتاج إفتراضات إنسانوية عن القوة السياسية، تسعى بدورها إلى إعادة إنتاجها. و من الناحية الأخرى، سوف أبين أن الثنائية و النزعة الإنسانية المصاحبة لها تبدوان طبيعيتين لنا لأنهما تتطابقان مع نظام العالم نفسه ثنائى الأبعاد من الناحية الظاهرية. فمن خلال خلق ما يبدو لنا على أنه النظام الثنائى الأوسع للمعنى فى مقابل الواقع يتعين فهم فعالية الأشكال الحديثة للسيطرة.

و بطبيعة الحال، فإن ثنائية العقل / الجسم الأبسط المميزة للنهج السلوكى تجاه التحليل الإجتماعى، و التى ما تزال متواصلة بشكل خاص فى العلم السياسى و من ثم فى الدراسات المتعلقة بالسلطة و باللمقاومة، قد تعرضت للنقد على مدار العقدين الأخيرين أو أكثر، خاصة من جانب نظريات التحليل الإجتماعى التفسيرية التى طرحها باحثون مثل تشارلز تايلورو، بالأخص، كليفورد جيرتز (٥٥). و يمكن تقديم حججى الخاصة على أحسن نحو عن طريق إظهار كيف أن التناولات التفسيرية – و يمكن تقديم إنتقاد مماثل لأنواع أخرى من النظرية النقدية، بما فى ذلك الكتابات الماركسية و بعد الماركسية (٥٦) – تفشل فى نهاية الأمر فى إضفاء الطابع التاريخى على التعارض الأوسع بين المعنى و الواقع الذى يبدو شديد الوضوح للعَالَم الحديث، بل وتضعه موضع الشك.

لقد جادلت النظريات التفسيرية ضد النظرة التى تعتبر الثقافة أو الوعى السياسى مجالا خاصا، داخليا، للمعنى أو للإعتقاد، فى مقابل عالم عام لسلوك يمكن

ملاحظته. و يشير أشخاص مثل تايلور و جيرتز إلى أن التفاعل الإجتماعى هو نفسه حافل بالمعنى، لأنه يعتمد على التفسير المستمر لما تعنيه أفعال الآخرين. وهذه المعانى ليست شيئا خاصا بل هى فهم متقاسم بشكل عام يشكل، حسب تعبير جيرتز، " وفرة متضاعفة من البنى المفهومية المعقدة " أو " أطر معنى " عامة يجرى من زوايتها " إنتاج و تصور و تفسير " الأفعال الخاصة. و يترتب عل ذلك أن الثقافة " فكرية " دون أن توجد " فى رأس أحد " و " غير فيزيقية " دون أن تكون " كيانا مستترا " (٥٧). و المجاز الشائع المستخدم لإستدعاء الطبيعة العامة و مع ذلك غير الفيزيقية تماما لمجال المعنى هذا هو تشبيهه بنص مكتوب. و السبيل الأنسب لعرض إنتقاد لهذا النهج هو محاولة تسليط الضوء على الإفتراضات الإشكالية عن المعنى فى مقابل الواقع أو البنية فى مقابل الممارسة و المتجسدة فى هذا المجاز البسيط للنص (٥٨).

و أحد السبل التى يوضح جيرتز عن طريقها معنى التفكير فى الثقافة أو المعنى الإجتماعى بوصفه نصا يتمثل فى إدخال " عينة ثقافة " خاصة و إن كانت " توضيحية بشكل رقيق " كمجاز إضافى - رباعية لبيتهوفن. و سوف يتعين علينا البدء بهذا المجاز الإضافى. يشير جيرتز إلى أن " أحدا لن.. يطابق بين (الرباعية) و المقطوعة الموسيقية التى تشكل جزءا منها، و لا بين الرباعية و أداء خاص لها و لابينها و كيان غامض ما يتجاوز الوجود المادى ". فالرباعية، بالأحرى، هى " بنية نغمية مطورة زمنيا، تعاقب متماسك لصوت ذى نموذج - بكلمة واحدة، موسيقى " (٥٩). و أنا أرى أن مثل هذا الفهم للموسيقى هو فهم غربى بشكل خاص وهو، كما قد يبدو المجاز لنا غير إشكالى، يلزمنا بالإعتقاد فى شئ ترانسندنتالى بشكل غامض.

و يمكن أن نبين، كما أوضحت بإستفاضة فى مكان آخر (٦٠)، أن تصور الموسيقى - أو النصوص، أو الأشكال الثقافية / الإيديولوجية عموما - بوصفها بنية مجردة أو نموذجا مجردا، يتميز بكينونة غير خاصة و غير فيزيقية، قائماً بطريقة ما خارج أى " أداء خاص له "، أى خارج أى حدوث عملى أو مادى خاص، يعنى فى

نهايـة الأمـر التسـليم بوقـع غـامض و مـراوغ و ترانسـندنتالى تمامـا. و تبـدأ طبيعتـه المراوغة فى الظهور عندمـا يكـف المـرء عـن إضافـة مجـاز إلـى مجـاز و يبـدأ فـى محاولة تحديد طبيعة هذا الكيان " غير الفيزيقى ". عندئذ يتكشـف أنـه وقـع لا يخلـق إلا من أداءات و ترتيبات و ممارسات خاصـة. و الحـال أن الطبيعـة المتميـزة لـ " العـالم " الحديث " بوصفه معرضـا " و الذى نحيا فيه تتمثل فى أن المزيد و المزيد مـن الحيـاة الإجتماعية قد جرى ترتيبه بشكل يجعلنا نحسب أن هذه المؤثرات لممارسـات منسـقة معينة تدل على وجود مجال ميتا - فيزيقى متميز للبنية أو للمعنى منفصل عما نسميه بالواقع المادى (٦١).

وفى الحالة البسيطة نسبيا للموسيقى الكلاسيكية الغربية، مثلا، من شأن هذه المؤثرات أن تشمل سلسلة كاملة من التقنيات المتميزة - بمـا فـى ذلـك منـاهج الفكـرة الموسيقية و عبـادة الموسـيقار و جهـاز النقد و المعرفـة الموسـيقية و عنـاصـر الأداء المسرحية - التى تستدعى على نحو تراكمى الوقع غير الفيزيقى للعمل الموسـيقى. و بالمقابل، هناك تقاليد موسيقية أخرى، تلك المتأصلـة فـى فنـون الإرتجـال المعقـدة، لا تخلق مناهجها هذا الوقع لموسيقار و لـ " عملـ " ـه، أو للعمـل بوصفـه بنيـة شـبيهة بنص يمكن إعتبار أن لها وجـودا أو طبيعـة منفصلـة عـن الأداءات المتكـررة و لكـن المتباينة دائما. و يمكـن طـرح حجـة مماثلـة فيمـا يتعلـق بـالنصـوص المكتوبـة. و قـد وصفت فى مكان آخر تقليدا أدبيا غير تقليدنـا، هو تقليد العالم العربى قبل الكولونيالى، الذى لم يتقاسم مفهومنا الساذج عن النص بوصفه كيانـا " غير فيزيقى " يوجد بطريقـة ما منفصلا عن العملية " الفيزيقية " لتكراره الشفهى أو المكتوب. و الواقع أن المعرفة العربية كانت منشغلة بفنون إعادة الخلق المتصلة لأعمال مكتوبـة مـن خـلال حـالات إعادة الرواية و النسخ المتكررة. و كان النص لا يوجد إلا فى أداءاته المختلفـة دائمـا (٦٢).

حجتى إذاً هى أن مفهوم ثقافة شـعب أو وعيـه السياسـى بوصفـه نصـا هـو مفهوم يستخدم فكرة حديثة بشكل متميز و إشـكالية. و مهمـا قيـل أن النـص الثقـافى "

يجد تعبيرا عنه " فى " أداءات خاصة " فإنه يجرى إفتراض أنه يتمتع بطبيعة منفصلة بوصفه " بنية " غير فيزيقية أو " إطارا للمعنى " غير فيزيقى. و الحال أن التمييز بين ممارسات خاصة و بنيتها أو إطارها هو تمييز إشكالى ليس لمجرد أنه قد لا تتقاسمه تقاليد غير غربية بل لأن الوجود الظاهرى لمثل هذه الأطر أو البنى غير الفيزيقية، كما يهدف هذا البحث إلى الإثبات، هو على وجه التحديد الوقع الذى أدخلته الآليات الحديثة للسلطة و من خلال هذا الوقع المراوغ و لكن القوى بالتحديد يجرى صون النظم الحديثة للسيطرة.

و هناك مشكلة ثانية ذات صلة فيما يخص الفهم الثنائى للمعنى أو للإيديولوجية يوضحها مجاز الثقافات كنصوص، وهى مشكلة لابد من مواجهتها قبل مواصلة النظر فى مسألة الأطر، أعنى مشكلة القوة. فكما أن مفهوم الموسيقى الغربى المطابق يربط العمل بمرجعية موسيقار ذى إسم محدد، يفترض أن نيته تحكم جميع الأداءات الخاصة و مع ذلك فإنها تبقى منفصلة عن هذه الأداءات، فإن هذه النظرة إلى الثقافة أو الإيديولوجية بوصفها كيانا شبيها بنص يوجد منفصلا عن أساس مادى تتضمن فكرة ذات سيادة (فردية أو جماعية) نيتها هى صاحبة النص الثقافى. و يكتب جيرتز أن " صياغاتنا لأنساق رموز الناس الآخرين لابد من أن تكون موجهة توجه ممثل ". أى لابد من " صوغها من زاوية البناء الذى نتخيل أن (أولئك الناس) يضعون عليه ما يمرون به فى حياتهم " (٦٣). عندئذ يمكن تصور هذا النص المبنى بوصفه " قصة يحكونها لأنفسهم عن أنفسهم " (٦٤). ومع أن النظرية التفسيرية عن الثقافة تنقذنا من العالم السلوكى المغلق لمعتقدات خاصة تشكل دافعا لأفعال عامة، فإن أفكارها عن النص و التأليف تبقينا فى عالم ذوات من يؤلفون دائما رواياتهم الجماعية ومن ثم تعتبر هوياتهم الثقافية فريدة و منتجة ذاتيا. و هكذا فإن ما يوجد فى صميم النظرية هو فكرتها الكامنة عن ذاتية أو عن كيان ذاتى يوجد سلفا و يجرى صونه ضد عالم موضوعى، مادى، و مفهوم مطابق عن السلطة بوصفها قوة موضوعية لابد لها من أن تتغلغل بطريقة ما فى هذه الذاتية غير المادية.

و هذا المفهوم يمكن توضيحه من أية دراسة حديثة تقريبا للسلطة و المقاومة، سواء أكان الإلهام النظرى سلوكيا أم تفسيريا أم جرامشيا أم أى إلهام آخر. و الحال أن قراءة أوهانلون المتعاطفة و لكن الإنتقادية لعمل Subaltern Studies عن مقاومة الحكم الكولونيالى فى جنوبى آسيا، مثلا، حيث النفوذ النظرى الأقوى هو نفوذ جرامشى، تبين كيف أن إفتراضات من هذا النوع قد مالت إلى حكم ذلك البحث (٦٥). وهنا سوف أوضح المشكلة بالعودة إلى كتاب " **أسلحة الضعفاء** " و بإستكشاف كيف أن القوة السياسية يجرى تصورها من زاوية تمييز بين سلطة تعمل على مستوى السلوك الموضوعى و سلطة فى مجال الوعى الفردى أو الجماعى.

فى المقام الأول، يجرى ربط هذا التمييز بسلسلة من التعارضات الأخرى: المادى فى مقابل الإيديولوجى، الأفعال فى مقابل الكلمات، الملحوظ فى مقابل المحتجب، المكره فى مقابل الحر، الأساس فى مقابل البناء العلوى، الجسم فى مقابل الروح. و الحال أن كتاب " **أسلحة الضعفاء** " ووفرة من الأدبيات الحديثة الأخرى عن السلطة و المقاومة تبنى موضوعات دراستها من هذه المجازات المتوازية، و التى يتوقف كل منها على جميع المجازات الأخرى. و تتطابق هذه مع نظرية عن السيطرة تفهم السلطة على أنها شئ سلوكى أو مادى من حيث الأصل و الجوهر، يسعى إلى توسيع نفسه و العمل بشكل أكثر توفيرا عن طريق إنتاج مؤثرات تعتبر ثقافية أو ايديولوجية. و هذا الأسلوب فى التفكير عن السلطة يتطابق بدوره مع مفهوم معين عن الشخص الإنسانى. و الواقع أنه مفهوم تتطلبه الرغبة فى جعل إكتشاف كيان شخصى ذاتى التشكل و مستقل نقطة التحليل النهائية.

و الحال أن كتاب " **الإقتصاد الأخلاقى للفلاح** "، وهو دراسة جيمس سكوت السابقة عن المقاومة الفلاحية، ينتهى بفقرة تعبر عن هذه الرغبة، و التى يواصلها كتاب " **أسلحة الضعفاء** ". و يستنتج الكتاب الأسبق أنه " على مستوى الثقافة بشكل خاص، يمكن للفلاحين المهزومين أو المقهورين أن يغذوا إنشقاقهم

الأخلاقى العنيد من نظام إجتماعى تخلقه نخبة. و هذا الملاذ الرمزى ليس مجرد مصدر للعزاء فى حياة هشة، و ليس مجرد مهرب. فهو يمثل جنين عالم أخلاقى بديل – ثقافة فرعية منشقة، حقيقية و عادلة على المستوى الوجودى، تساعد على توحيد أفرادهم كجماعة بشرية و كجماعة تربط بينها أواصر قيم مشتركة. و بهذا المعنى، فإنها تشكل بداية بالقدر نفسه الذى تشكل به نهاية " (٦٦).

والحال أن كتاب " **أسلحة الضعفاء** " هو محاولة لإكتشاف و لوصف مكان واقعى كهذا، عالم أخلاقى جنينى، بداية أو نقطة أصل، موقع أصالة و عدالة و حقيقة وجودية. و الموقع يحمل إسم سيداكا، و هى كلمة ماليزية عربية الأصل يوحى إستخدامها بالكرم أو العدل الإجتماعى – لكن معناها الأصلى هو " قول الصدق ".

وكما رأينا، فإن الكتاب بعد أن يختزل عمدا الكثير من طرائق السلطة الأكثر تعقيدا إلى وضعية معطيات أو " خلفية "، و بعد أن يبين كيف تسيطر الجماعات السائدة على " سلوك " القرويين " المرئى، المسرحى " (و يشيد المجاز المسرحى إصطناعية ظاهرية ضرورية لخلق إحساس مقابل بشئ حقيقى لا لبس فيه)، يتحرك " خلف المشاهد "، و يرصد، " فى الكواليس التى يمكن نزع القناع فيها "، سطورا قليلة لما يسميه بـــ " النص الكامل " للخطاب الفلاحى (٦٧). و لا يزعم الكاتب الوصول إلى هذا " النص المكبوت للطبقات التابعة " فى كليته. فهو يعترف، على سبيل المثال، بأن فقراء القرية لم يذكروا له شيئا تقريبا عن الدين، و ذلك على الرغم من أنه يبدو أن القوام الرئيسى للمعارضة السياسية السرية بين صفوف هؤلاء القرويين الماليزيين يتخذ شكل منظمات إسلامية " مضببة " تضم آلافا كثيرة من الأعضاء تعرضت إثنتان منها للحظر خلال العام الأول لإقامة الكاتب فى سيداكا (٦٨) (و يجرى ترك دلالات هذا الصمت دون إستكشاف، كما لا يجرى إستكشاف دلالات الواقع، الذى أشير إليه إشارة عابرة، و المتمثل فى أن الكاتب كان يقيم فى منزل أكبر و أغنى مالك للأرض فى القرية، وهو وضع لابد و أنه قد صاغ مناقشاته مع الفقراء، بصرف النظر عن مدى ثقتهم فيه) (٦٩). ومع ذلك، فإن سكوت يزعم

بشكل واضح أن هناك نصا كهذا، أصلا مكبوتا كهذا، موقع أصالة و حقيقة باطنيا كهذا – هو " ذلك المجال الإجتماعى الصغير الذى يمكن فيه للعاجزين أن يتكلموا بحرية " (٧٠).

و يوضح الكتاب أن " المواقف المثقلة بالسلطة نادرا ما تكون حقيقية ". و ما يأمل فى كشفه فى هذا " المجال الإجتماعى الصغير " هو مكان لا تخترقه لعبة السلطة، مكان يصبح فيه الخطاب حقيقيا. و هو يبحث عن صوت " كاتب " بالمعنى الإشكالى، المثالى الذى ناقشناه أعلاه، يبحث عن ذات جماعية هى كاتبة أبنيتها الثقافية و أفعالها، تشكل " بداية " أو نقطة أصالة جنينية. وهو بهذا الشكل يأمل فى كشف موقع " حقيقة وجودية ". ومن المفترض أن كشف طبيعة السلطة يقتضى من المرء أن يضع فى معارضتها ذاتا و حقيقة سابقتى الوجود، تكون علاقات السلطة خارجة عنهما بالكامل. و بكلمات أ.ب. طومسون، فإن إنصاف ضحايا التفاوت و السيطرة فى العالم الحديث يقتضى من المرء أن يثبت أن بالإمكان " إعتبارهم قوى تاريخية " و تتمثل وسيلة تأكيد كونهم قوى تاريخية فى إكتشاف أصالتهم، إستقلالهم الأصيل (٧١). و النتيجة هى فكرة جوهر مستقل عن التابع، عن الخاضع بوجه عام و ذهنيته المخلوقة ذاتيا، و نظرية عن السلطة تقبل دون تساؤل القطيعة بين المادى و الايديولوجى، فهى سلطة تمارس الإكراه و تفرض قيودا على خيارات الناس، لا سلطة تعمل، بين أمور أخرى، من خلال خلق حقائق و موضوعات و مواقع إستقلال ظاهرى.

و الحال أن سيداكا، إن جاز لنا القول إيجازا لنقاشنا الآنف، إنما تسمى رغبةً فى الحقيقى، و هذه الرغبة هى التى تقوض منطق أعمال ككتاب " أسلحة الضعفاء ". فهذه الرغبة هى التى تتستر على علاقات السلطة بحيث تتخذ مظهر قائمة من المعطيات، و هى التى ترسم صورة فلاح عقلانى يقف خارج مجال المؤثرات الهيمنية و تحجب أثر التحول التاريخى عن طريق إستحداث نظريات عامة

عن السلطة و المقاومة من شواهد يجرى جمعها فى نهاية العقد الأعمق تبديلا فى تاريخ شعب.

الأطر غير الفيزيقية

أود الآن الإلتفات إلى هذا التحول التاريخى عن قرب أكثر و أن أتتبع فيه ظهور تلك " الأطر غير الفيزيقية " التى بدأت الإشارة إليها أعلاه فى مناقشة كليفورد جيرتز. و سوف أبين أن ظهور مثل هذه الأطر هو الوقع المراوغ و لكن القوى الذى يجرى من خلاله صون النظم الحديثة للسيطرة. و قد جرى تطوير هذه الحجة من خلال دراسة للتحول السياسى و الإجتماعى فى مصر المستعمرة (٧٢)، لكننى أود أن أبين هنا كيف أنه يمكن القيام بالتحليل نفسه لطرائق السيطرة من خلال إعادة تفسير للمادة التى يقدمها سكوت عن جنوب شرقى آسيا.

إن كتاب " **أسلحة الضعفاء** " يقدم تقريرا وافيا للغاية عن الكيفية التى يصبح بها كبار ملاك الأرض، مع تكثيف الزراعة الرأسمالية الواسعة النطاق فى ماليزيا، معتمدين بشكل متزايد على مانسميه بالدولة، فى حين يتناقص إعتمادهم على عمل القرويين الأفقر و إذعانهم الايديولوجى. و يرى سكوت أن الدولة نفسها لم تكن قط بحاجة إلى إذعان القرويين الأفقر الايديولوجى، على الأقل فى القرن العشرين، ليس لأن سلطتها تعتمد على الإكراه المادى أو الإقتصادى وحده، بل لأن غالبية القرويين " لا دخل لهم " بإستحواذها على فائض الأرز، و ذلك بالنظر إلى أن ثلاثة أرباع أرز المنطقة الداخل فى التسويق يجرى إنتاجها عن طريق نسبة الأحد عشرة فى المائة الأغنى بين زارعيه. و يمكن للمرء أن يجد مظاهر إختلال عديدة فى هذا النهج من الحجاج. فأرقام الإنتاج، أولا و قبل كل شئ، تخص أواخر السبعينيات، بعد إدخال أنواع جديدة من البذور و بعد أن كان موسم زراعى ثان قد أدى إلى زيادة حاصلات الأرز بنسبة تزيد عن خمسين فى المائة (٧٣). و علاوة على ذلك فإن

التنظيم من جانب الدولة قد لعب لوقت طويل دورا فى الحياة الزراعية، خاصة من خلال تحديد أسعار منخفضة للأرز بهدف تسهيل إطعام و إرضاء سكان الحضر – مما أدى إلى إحتجاجات ريفية فى أكثر من مناسبة (٧٤). و تؤثر ضوابط الأسعار ليس فقط على الدخل الذى يحصل عليه الفقراء من القليل الذى يبيعونه بل و على الأجور التى يحصلون عليها لقاء زرع و جنى أرز المزارعين الأغنى. كما أن التنظيم من جانب الدولة قد لعب دورا نشيطا فى منع القرويين من التحول إلى محاصيل أخرى، أكثر ربحية، وفى فرض التوزيع المتفاوت بشكل فادح للأرض بما يكفل تحقيق الأغنياء لفائض من الأرز يمكنهم تسويقه و ترك غالبية سكان الريف دون خط الفقر. و هذا التوزيع المتفاوت نفسه يمكن النظر إليه بوصفه " إستحواذا " مفروضا من جانب الدولة بل إن الكتاب يوضح فى البداية أن " الدولة تعتبر الآن شريكا مباشرا.. فى جميع وجوه زراعة الأرز تقريبا. وقد سقطت معظم الفواصل العازلة بين الدولة و زارعى الأرز " (٧٥). فلماذا إذاً يصر الكتاب فيما بعد على التقليل من شأن الصلة بين الدولة و الفلاحين ؟

أعتقد أنه يفعل ذلك لكى يجعل حجته المحورية عن غياب الهيمنة الايديولوجية أكثر معقولية. فكتاب " **أسلحة الضعفاء** " بحاجة إلى إظهار أن سلطة أقدم جرى التفاوض عليها ضمن عالم أخلاقى مشترك من المواجهات المباشرة قد أخلت السبيل أمام نوع من السلطة التى تعتبر من حيث الجوهر غير مشخصة و عنيدة و قصية – ومن ثم لا تحتاج حاجة خاصة إلى سند ايديولوجى. و يصور سكوت التجربة المحلية لهذا التحول من خلال تفاصيل مسهبة. و أود الإعتماد على هذه التفاصيل لبناء فكرة بديلة عن الأشكال الجديدة للسلطة. و سوف أبين أن هذه الأشكال، بدلا من أن تكون أقل إيديولوجية، إنما تعمل عن طريق إختراع التمايز الظاهرى بين العالمين المادى و الإيديولوجى، بكل بساطته المزعومة، و الذى يعتبره كل مُنظرٍ حديثٍ للسلطة من المسلمات.

و طبيعى أن التحول فى طرائق السلطة يمكن وصفه من زاوية إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية. فهو يحدث فى كل مجال من هذه المجالات. لكنه يتضمن فى كل مجال ما أسميته فى مكان آخر (مستعيرا لمصطلح من مارتن هيدجر) بعملية " التأطير " (٧٦) و أنا أعنى بالتأطير مجموعة متنوعة من الممارسات الحديثة التى يبدو أنها تحل التعقيد المتحول للعالم فى بعدين بسيطين و متمايزين. و مثل هذه الممارسات – التى سوف أوضحها من حالة سيداكا – تخلق وقع عالم مادى خالص، يتعارض مع و ينظمه ما يظهر الآن بوصفه عالما مستقلا، غير مادى، للمعنى. و نحن نسمى هذا العالم الأخير بـ " الثقافة " (أو بالرمزى أو بالايديولوجى، أو، فى بعض السياقات، بـ " الدولة " ببساطة) و نتصور أنه يوجد بشكل بعد فيزيقى، بوصفه شيئا منفصلا عما نسميه بالعالم الفيزيقى. و الطرائق الجديدة للسلطة تعمل، فى جانب منها على الأقل، عن طريق هذا الوقع الثنائى.

و يجب أن أشدد على أننى فى وصفى لهذا العالم بوصفه عالما من بعدين، لا أستحضر وحدة حياة سابقة ما كان العالم فيها، كما يقول بورديو (فى أثر فيبير)، لم يفقد فرحته بعد، حيث لم تكن الكلمات، كما يقول فوكوه، قد إنفصلت بعد عن الأشياء، أو حيث لم تكن قيم الأشياء، كما يقول ماركس، قد إنفصلت بعد عن إستعمالاتها. بل إن إختراع ثنائية الأبعاد هذه هو ما يجعل بالإمكان تصور مثل هذه الوحدة السابقة، مثل هذه الفرحة، و مثل هذا الإرتباط للمعانى بموضوعاتها و للإستعمالات بالأشياء.

و يتمثل سبيل أول لوصف التحول فى أن القرويين يجدون أنفسهم خاضعين لسلطة يبدو مصدرها بعيدا بشكل متزايد عن عالمهم. و يوضح سكوت أن شروط حياتهم الزراعية " تتقرر الآن على نحو حاسم من جانب قوى إجتماعية تنشأ بعيدا جدا عن مجال القرية. فكل شئ من توقيت الإمداد بالمياه، و من ثم مواعيد الزراعة و الحصاد، إلى تكلفة الأسمدة و خدمات الجرارات و سعر الأرز و تكلفة ضرب الأرز و شروط الإئتمان و تكلفة العمل هو إلى حد بعيد شئ من صنع سياسة

الدولة و الإقتصاد الأوسع بحيث أن مجال الإستقلال المحلى قد إنحسر بدرجة ملحوظة " (٧٧). على أن السلطة المحلية للأسر المعيشية السائدة ليست مجرد إستقلال تجرى إزالته. فهى أنماط سيطرة تصبح، بشكل نموذجي، قنوات لهذه القوى الأوسع. و تواصل علاقات السلطة كسب سيطرتها على حيوات الفلاحين بوصفها شيئا محليا و مباشرا، يعمل من خلال أشكال ملكية الأرض و العمالة و الإمداد بالبذور و مياه الرى أو مطالب القرابة و الولاء الشخصى. و الفارق هو أن تمفصل هذه القوى المحلية مع الشبكات الأوسع يخلق الآن سلطة بوصفها نسق مطلب قائماً بوصفه شيئا خارجيا بالنسبة للحياة العادية.

و علاوة على ذلك فإن هذا التمفصل يتخذ أشكالا عديدة. فالشبكات الأوسع ليست مجرد شبكات الدولة، فهى أيضا الشركات التجارية الواسعة النطاق و مصالح ملكية الأرض القوية خارج القرية. كما أنها لا تُوَاجَهُ فى شكل أشخاص أو جماعات فحسب. فالحاصدات الميكانيكية، مثلا، يجرى الإحساس بها كآليات لمطلب خارجى، يتجاهل حاجة القرويين إلى العمالة بإسم حساب رأسمالى خارجى و يحول النقود التى كانت تدفع فى السابق كأجور داخل القرية إلى الإحتكارات التجارية التى يجرى إستئجار الآلات منها و إلى الشركات الموجودة فى إستراليا و اليابان و التى تصنعها (٧٨).

وفى المقام الثانى، فإن هذه القوى الجديدة تخلق وقع ثبات و دوام. فأشكال السيطرة السابقة، الأقل تنسيقا، كانت تبدو دائما غير مستقرة. و كان الحفاظ عليها يتطلب تقنيات عديدة للمواربة، و أعمال عنف دورية يجرى عن طريقها خلق و إعادة خلق علاقات الإخضاع بصورة مستمرة. أما الأشكال الجديدة للسيطرة، فى المقابل، فهى تبدو ثابتة و راسخة. و الحال أن الطرائق المتفاوض عليها و المرنة للسلطة قد اخلت السبيل لأنماط سلطة يبدو أنها تعيد إنتاج نفسها. و يقدم كتاب " **أسلحة الضعفاء** " إيضاحات عديدة لذلك.

فالكتاب يبين، مثلا، كيف أن سلسلة من العلاقات التي كانت عرضة للتفاوض قد أصبحت مقررة و غير قابلة للتفاوض. و هكذا، فإن أسلوب تأجير الأرض قد تغير من نظام " ريع الأرز " إلى نظام ريع نقدى. و كان المستأجرون يدفعون فى السابق لمالك الأرض إيجاره فى نهاية الموسم، بعد الحصاد، على شكل كمية من الأرز المحصود (أو نظيرها النقدى تبعا لسعرها فى ذلك الموسم). أما الآن فإن معظم الإيجارات تطلب نقدا مقدما. و لذا فإن الإيجار لم يعد بالإمكان المساومة عليه بالزيادة أو بالنقصان فى الجرن بحسب عدد زكائب الأرز المدروس. فالمبلغ المدفوع ليست له علاقة بتلك الزكائب – أى بحجم و قيمة ما أنتجته الأرض (٧٩). لقد جرت إزالة الموقع الذى كانت تتأسس فيه الحاجات الإقتصادية المتنافسة و يجرى التفاوض فيه عليها موسما موسما و إستيعض عنه بمطلب مقرر سلفا و غير مرن.

و يجرى وصف تحولات مماثلة كثيرة. فسعر الأرز تحدده قوى خارجية مقررة سلفا، أى السياسة الحكومية و السوق الدولية، لا الحاجة المحلية أو الإقليمية. ولم تعد أنماط الزراعة و الحصاد تتباين بحسب أمطار المُنسون، كما أشير، بل إنها تتقرر بحسب جدول رسمى للرى. و تعتبر السيطرة الحكومية على الضرب و التسويق و توزيع الأسمدة و الإئتمان جوانب إضافية لهذه البرمجة الشاملة للحياة الريفية. فكل مكتب من المكاتب المحلية لهيئة التنمية الزراعية قد أفرز إتحاد مزارعين، يحصل من خلاله كبار المزارعين على حصة مفرطة من الإئتمان. و يتزايد إعتماد القرويين على الإئتمان لشراء كميات كبيرة من الأسمدة المطلوبة لبرنامج الثورة الخضراء الزراعى (٨٠). وقد أصبحت السيطرة على الأرض أكثر صرامة مع تسبب الأرباح الهائلة للثورة الخضراء و إستخدام ماكينات الحصاد فى تركز الملكية بين صفوف عائلات قليلة، الأمر الذى يقلل من حجم الأراضى المتاحة للأيجار أو للتوزيع كبائنة للأبناء. و كنتيجة لذلك، فإن الزواج قد أصبح أكثر صعوبة (٨١).

والحال أن السلطة الثابتة التى تعيد إنتاج نفسها تتضح فى سيطرة أعظم بكثير على الإحتيال و الجنوح، تتحقق بقدر أقل من المراقبة و الإشراف. وقد أسهمت كل من الإيجارات النقدية و عمليات الحصاد الميكانيكية فى هذه الممارسة الأكثر كفاءة للسلطة. و يوضح سكوت أنه في ظل نظام " ريع الأرز " القديم، كان بوسع مستأجر الأرض إستخدام عدد من الحيل البارعة لتخفيض حصة المالك من المحصول، و تمتد هذه الحيل من جنى قليل من الأرز سرا فى الليلة السابقة للجنى الرسمى إلى الإدعاء الزائف بتعرض المحصول للإصابة من أجل المساومة على ريع أقل أو تعمد ترك أرز دون جنى على المساحة بحيث يتم جمعه فيما بعد عند إلتقاط فضلات الحصاد (٨٢). و مع تثبيت إيجارات الأرض و دفعها مقدما، فإن مالك الأرض يضع كل مخاطر الزراعة على كاهل المستأجر، و بذا يضمن لنفسه ربحا أكبر فى الوقت الذى يعفى فيه نفسه أيضا من الحاجة إلى ممارسة أية مراقبة على عملية الحصاد. و يشير سكوت إلى أنه مع إدخال الحصاد الميكانيكى أيضا، فإن الماكينة تعفى المزارع من مهمة تجنيد عمال و الإشراف عليهم فى الحقل. كما أنها تمكنه من القيام بالحصاد و تخزين مجمل محصوله فى يوم واحد، و هو ما يزيل فرصة إختلاس الفقراء لزكيبة عرضية من الأرز المحصود المتروك ليلا فى الحقول (٨٣). و كل مثل هذه التحولات فى الحياة الزراعية للقرية تجعل نظامها الإستغلالى أكثر فعالية و أكثر إقتصادا و أكثر صرامة، و أكثر ديمومة. و الحال أن أنماط السيطرة التى كان يتعين فى السابق توطيدها و إعادة توطيدها بصورة مستمرة قد أصبحت الآن داخلة فى صميم عمل الممارسات الإقتصادية و الإجتماعية.

وقد حدثت خارج مجال الإنتاج الزراعى زيادات مماثلة فى كفاءة المراقبة و السيطرة. و يذكر سكوت أنه قبل جيل مضى، حين كانت المنطقة أكثر تخلخلا من الناحية السكانية و كانت تشمل مساحات شاسعة من الأحراش و الغابات المتشابكة و كان سكانها أكثر تنقلا و أقل عرضة للإشراف البوليسى النشيط، كانت هناك جماعات كثيرة أفلتت من المراقبة و السيطرة من جانب كبار ملاك الأرض و

السلطات، بمن فى ذلك جماعات العصابات و اللصوص الذين يجرى تذكرهم الأن كأبطال شعبيين. و منذ ذلك الحين، أدى مد قنوات الرى و الزراعة و الطرق الذى نظمته الحكومة و أقسام الشرطة إلى إزالة أماكن الإختباء و إلى فتح الريف أمام الإشراف الدائم. و اليوم، فيما يقول سكوت، فإن " جميع الأراضى حول سيداكا منبسطة و مزروعة و يعتبر البوليس... أوفر عددا و قدرة على الحركة و أحسن تسليحا " (٨٤). و هكذا فإلى جانب البرمجة التى تميل إلى تثبيت الحياة الريفية يوجد إشراف بوليسى شامل و يومى. و لا تشكو المنطقة من الإعتقالات الجماعية و كتائب الموت الحكومية المنتشرة فى أماكن أخرى فى جنوب شرقى آسيا أو فى أماكن كأمريكا الوسطى. فبدلا من ذلك يوجد جهاز أمن داخلى يحول دون التنظيم السياسى الفعال كما يوجد نظام كفء لـ " القمع اليومى " يصونه " عمل بوليسى دؤوب " (٨٥). و لا تتمثل النتيجة فى نظام إرهاب بل فى وقع متواصل للخوف و إنعدام الأمن يضمن إعادة إنتاج ذاتية للسلطة تتميز بالكفاءة النسبية (٨٦).

إطار المعنى

إن هذه السمات المختلفة للتقنيات الجديدة التى وصفتها تجتمع لإنتاج وقع مشترك هو وقع التأطير. فالأساليب الجديدة للسلطة، عن طريق ديمومتها، و منشأها الظاهرى خارج الحياة المحلية، و طابعها غير المحسوس و طبيعتها غير الشخصية، يبدو أنها تتخذ مظهر إفتراق، يبدو أنها تقف خارج الواقع، خارج الأحداث، خارج الزمن، خارج الجماعة، خارج الكيان الشخصى. ومن ثم فإنها تظهر، ليس كشئ معطى، كما يتصور سكوت، بل كشئ آخر، شئ غير خاص و غير متغير - كإطار يؤطر المجريات الواقعية. و هذا الإطار، مع أنه يتألف، شأنه فى ذلك شأن بقية العالم الإجتماعى، من ممارسات خاصة، إنما يظهر بوصفه شيئا غير خاص و غير مادى، أى بوصفه شيئا مثاليا، و يبدو كما لو كان البعد الترانسندنتالى المستقل للواقع. و يمكن العثور فى كتاب " **أسلحة الضعفاء** " على أمثلة عديدة لهذا الوقع الجديد، الميتا - فيزيقى.

و لنأخذ نظام الإيجارات الجديد الذى أسلفنا للتو شرحه بوصفه المثال التوضيحى الأكثر مباشرة. إن أحد السبل التى يعبر القرويون من خلالها عن الإختلاف الذى يجئ مع الإيجارات المدفوعة مقدما يتخذ لغة " الحى " و " الميت " (٨٧). فالإيجارات القديمة كانت ترتبط إرتباطا وثيقا بما تجرى زراعته فى الحقول المستأجرة، ومن هنا إسم " الإيجارات الحية ". أما الإيجارات الجديدة، المقررة سلفا، فهى " ميتة "، لم تعد تشكل جزءا مما ينمو و تتقلب أحواله، بل هى مجردة، غير حية، تعسفية. و هذا الإنفصال يحول الإيجار إلى ميزان مستقل، إلى مقياس مطلق يتعين الآن قياس نجاح أو فشل الحصاد من زاويته. و المقياس لا يتأثر بما يقيسه، شأنه فى ذلك شأن حاوية تحتوى محتويات معينة. و يظهر الإيجار الآن على أن علاقته بالحياة الزراعية هى علاقة هذه الحاوية الجامدة، هذا الإطار الذى يتميز على نحو ما بطابع مختلف عن أنواع الممارسة التى يؤطرها. و طبيعى أن تحديد و دفع الإيجارات يعدان ممارستين إجتماعيتين شأنهما فى ذلك شأن أى جانب آخر من جوانب حياة القرية. لكن المبدأ الجديد الذى يحكمهما يخلق وقع حياة لم تعد مكونة من ممارسات متداخلة، بل تتألف بالأحرى من إطار و الممارسات التى يؤطرها، كما كان هذا الإطار و هذه الممارسات نوعين مختلفين من الوجود.

ومع تحويل إقتصاد سيداكا إلى إستخدام النقد، فإن هناك سبلا أخرى عديدة تصبح النقود من خلالها مثالا لهذا النوع من القياس غير المحسوس، غير العضوى، للأشياء. و يوضح سكوت أنه قبل التحول الإقتصادى كان قياس موارد أسرة من الأسر مباشرا و محسوسا. " كان يمكن فى الماضى إستنتاج ثروة أسرة تزرع الأرز من كمية الأرز المخزونة فى الشونة ". و كانت الطبيعة المحسوسة للموارد تجعل من السهل نسبيا على الفقراء مطالبة جيرانهم الأغنياء بتقديم قروض لهم، و كان الوسيط التقليدى لهذه القروض " بشكل مناسب، هو الأرز المضروب، المادة الغذائية الأساسية " (ناهيك عن واقع أن الفقراء يمكنهم إختلاس إمدادات إضافية عن طريق السطو ليلا على الشونة). أما الآن، فإن " الإستخدام واسع الإنتشار للنقد يرمز إلى

التحول إلى قرية يمكن فيها إخفاء الثروة بشكل أسهل ". فموارد الأغنياء تتحول إلى شئ آخر بشكل لا يمكن الوصول إليه، شئ غير عضوى و غير مادى، خارج مجال ما يمكن إقتراضه أو التسول من أجل نيله أو الحصول عليه بطريقة أخرى. بل " إن الفقراء يبدو أنهم يعتقدون أن بيع الأرز مقابل نقود هو، فى جانب منه، محاولة من جانب الأثرياء لتجنب طلب قروض منهم " (٨٨). و بهذا الشكل، فإن الفائض من الحقول يجرى تحويله إلى ما يبدو تجريدا، إلى شئ يوجد خارج دور العلاقات الشخصية و الطلب المحلى. إن رأس المال، وهو ليس أكثر من مجموعة علاقات عملية، يخلق الإنطباع بوجود عالم أصبح الآن منقسما بصورة مطلقة، بين مجال المحسوس و المادى و مجال المجرد و الثابت.

و عندما يقال للمرء إنه بالنسبة لفلاحى سيداكا، أصبحت " السياقات الأساسية " للإقتصاد الرأسمالى للبلد " معطى من جميع النواحى العملية "، فإن هذا لا يجب فهمه، فى رأيى، على أنه يعنى مجرد توسيع أو إعادة تعريف لحدود المشهد الطبيعى للقرية – على نحو ما تعنى كلمة " معطى " (٨٩). فالقوى الإقتصادية تظهر الآن كسياقات بمعنى حرفى، كخطوط مجردة على خريطة. و مهما جرى إعتبار الممارسات الإقتصادية الجديدة من المسلمات فإنها تخلق نظاما يبدو أنه مستقل عن المشهد الطبيعى، مثلما هو الحال مع خريطة، و ذلك كخطة تعطى العالم بُعدَ نظام. و الحال أن جميع الممارسات الإجتماعية و السياسية، إذ تبدأ بإستراتيجيات ذات طابع يومى كدفع الإيجار مقدما أو بيع الأرز مقابل نقود، إنما تساهم فى خلق وقع التأطير.

و لا يقتصر هذا الوقع على ما هو إقتصادى. ذلك أن " عملية الزراعة نفسها " إذا ما كررنا مثالا سلف ذكره، " تتقرر " الآن " إلى حد بعيد عن طريق جدول توصيل المياه المحدد سلفا " (٩٠). فالسيطرة على مياه الرى و توزيعها ممارستان كأى جانب آخر من جوانب الحياة الإجتماعية. لكن الممارسات من هذا النوع، مع ما تتميز به من إبتعاد عن النفوذ المحلى و إنتظام و وحدةٍ تكرارية، إنما تخلق مرة أخرى وقع شئ ليس جزءا من الممارسة الإجتماعية، شئ يبدو قائما

خارج العالم العملى كبرنامج يحكم ممارسات خاصة. وهو، مرة أخرى، وقع التأطير. و الحال أن الخطط الحكومية و السياسات الرسمية، و جميع المناهج التى تعيد إنتاج نفسها للسيطرة و للإشراف البوليسى و الموصوفة أعلاه، و كل وقع جديد للثبات و التنظيم القانونى و البنية، إنما تخلق وقع البرنامج هذا. كما أن توفير ما يسمى بـ " البنية الأساسية "، كالطرق و الكهرباء و مياه الأنابيب و العيادات و المدارس و المساجد، و هى عملية " مست من الناحية العملية كل قرية فى البلد "، هو جانب آخر لعملية التأطير الشاملة (٩١).

و الحال أن السلطة، إذ تعمل من خلال تقنيات التأطير، سوف تظهر الآن كشئ شبيه بالقانون من حيث الجوهر، فهى سوف تبدو **خارجية** بالنسبة للممارسة، كالقانون الثابت الذى يقرر معيارا تقاس الممارسات المتغيرة على ضوئه. و علاوة على ذلك فإن هذا التحول يحدث على وجه التحديد فى اللحظة التى تصبح فيها السلطة فى واقع الأمر أكثر داخلية و أكثر تكاملا و فاعلة بشكل متواصل **داخل** الممارسات الإجتماعية والإقتصادية. و هكذا فإن المسألة، كما يقول فوكوه، لا تتلخص فى أن السلطة توسط نفسها و " ترتب الأشياء بأسلوب لا تكون ممارسة السلطة فيه مضافة من الخارج، كقيد صارم، ثقيل، على الوظائف التى تبيحها، بل إنها حاضرة فيها بشكل مرهف على نحو يزيد كفاءتها عن طريق قيامها هى نفسها بزيادة نقاط إتصالها الخاصة " (٩٢). و المسألة هى أن هذا يحدث على وجه التحديد فى ذات اللحظة، و على وجه التحديد بذات المناهج التفصيلية، التى تقدم السلطة نفسها من خلالها لأول مرة بوصفها " القانون " أو " الدولة " كما لو كانت بطريقة ما مجرد إطار خارجى يحفظ الأشياء و السلوكيات بشكل منظم.

ولا يجب فهم أى شئ من هذا على أنه مجرد فرض للنظام و للإنتظام حيث لم يكن هناك فى السابق غير الفوضى. فلا حاجة إلى القول بأن حياة القرية و الريف كانت لها مناهج نظامها المعقدة، و التى مازال بعضها قائما. كما لا يجب فهمه على أنه مجرد خلق لبنى أو لأطر مؤسسية حيث لم يكن هناك شئ من ذلك فى

السابق، مالم تكف هذه المصطلحات عن التسليم بعملية التأطير الإشكالية، بالتقنية التى تخلق وقع البنية أو المؤسسة – أو الدولة. فما هو جديد ليس مجموعة من البنى أو الأطر أو البرامج، بل مجموعة من الممارسات التى تخلق بإستمرار وقع البنية أو الإطار أو البرنامج، وقع مجال فيزيقى للنظام يقف مستقلا عن عالم الممارسة. و يبدو أن هذا المجال المنفصل من الناحية الظاهرية يقف بوصفه المجرد فى مقابل الملموس، الذى لا يتغير فى مقابل ما هو قابل للتغير، المحتجب فى مقابل المرئى، و المثالى فى مقابل المادى. و يترتب على ذلك أنه يظهر فى الوقت نفسه – كنص بالقياس إلى العالم الواقعى، إذا ما أعدنا إستحضار مجازنا الإشكالى – بوصفه مجالا منفصلا لـ " المعنى " بالقياس إلى " الواقع ".

و لعل هذا الجانب الأخير للتحول هو الجانب الأعمق و يمكن توضيحه مرة أخرى عن طريق إبتكارات خاصة. فالممارسات الإجتماعية الجديدة تشمل بناء و إدارة مدارس و مساجد حكومية و توفير الدراية الزراعية و العمل الإيديولوجى للمنظمات الحزبية المحلية. و هذه الإبتكارات ترتبط بتقلص أهمية حياة تخيلية منتجة محليا: فأشكال التسلية القروية و الأعياد الصغيرة و الألعاب و المناسبات الدينية، و الكثير مماعدا ذلك دون شك تصبح كلها أقل تواترا أو تتلاشى تماما (٩٣). و الحال أن حلول التقنيات الحديثة للتعليم و للدين المنظم و الدراية الحكومية و الإيديولوجية الرسمية محل هذه الممارسات الإبداعية و التخيلية المختلفة ليس مجرد إحلال لأشكال منظمة قوميا محل الحياة التعليمية و الثقافية المحلية. فالممارسات الجديدة، خلافا للقديمة، تهتم على نحو سافر بالبرمجة. فالتعليم الحديث، مثلا، يضع نفسه فى مقابل الحياة، إذ يقدم نوعا من شفرة تشغيل أو " تعليمات من أجل الإستعمال " يتعين إستيعابها قبل أن يتعامل المرء مع الشئ نفسه؛ و الدين المنظم و الدراية الرسمية و الايديولوجية الحزبية تفرد نفسها بأشكال مماثلة، كبرامج للتحكم فى الحياة. و مرة أخرى، فإن مناهج البرمجة هذه، شأنها فى ذلك شأن الحياة التى تتولى برمجتها، لا تتألف من شئ أكثر من ممارسات إجتماعية خاصة، لكنها معروضة و منظمة

بطريقة تظهر معها كما لو كانت تقف خارج الممارسة العادية. و هى تتطابق مع مناهج التأطير التى وصفناها بالفعل، و التى تساهم كلها فى خلق هذا الإنطباع بأن معانى الحياة تشكل برنامجا أو نصا يوجد مستقلا عن العالم العملى.

و الحال أن العالم الثنائى الذى تبنيه الأشكال الجديدة للسلطة يشمل سلسلة من الممارسات المبتكرة التى يظهر أنها تخلق خارج العالم نفسه مجالا منفصلا للنوايا أو الإيديولوجية أو المعنى. و لذا فإن وقع الخارجية و الثبات و الدوام الذى تحققه الأساليب الجديدة للسيطرة يتطابق مع الوقع الأكثر عمومية لوجود المعنى بوصفه مرتبة متميزة من الكينونة، تتعارض مع ما سوف يكون ممكنا الآن تسميته **بمجرد** واقع، بعالم " مادى " و حسب.

الآن يمكن رؤية كيف أن العالم الثنائى للتقنيات الحديثة للنظام و للسيطرة، بعيدا عن أن توضحه تحليلات كالتحليل الوارد فى كتاب " **أسلحة الضعفاء** "، يصوغ نفسه فى ذات المفردات التى نتحدث بها عن السلطة. و كتاب " **أسلحة الضعفاء** "، شأنه فى ذلك شأن معظم الأعمال المنتمية إلى نوع الإقتصاد الأخلاقى، بل و جميع الأدبيات المعاصرة حول السلطة و المقاومة من الناحية العملية، يتناول مسألة السيطرة من زاوية تمايز جوهرى بين الإكراه المادى و الإقناع الايديولوجى. و يكون من المحتم ألا يدرك التناول الإمكانية، التى ناقشناها فى الصفحات السابقة، و المتمثلة فى أن السلطة تعمل الآن من خلال المناهج المبتكرة لخلق و إعادة خلق عالم يبدو مختزلا فى هذا الواقع البسيط، ذى البعدين. و هو يمثل أسلوبا فى الكتابة لا يجرى فيه إعادة إنتاج مثل هذه الثنائية للأبعاد.

وكما بين الشطر الأول من هذا البحث، فإن تعقيدات السيطرة لا تنسجم تماما البتة مع لغة تعارض بين شكل مادى و شكل ذهنى للسلطة. إن أشكالا كثيرة للإستغلال و السيطرة لا يمكن إختزالها إلى هذا الشكل الثنائى. و المحاولات الرامية إلى جعلها منسجمة يبدو أنها تنجم عن رغبة فى تقديم جماعات سياسية معينة بوصفها ذوات سياسية ذاتية التشكل، أى ذوات تحتفظ فى مواجهة إكراه مادى من حيث

الجوهر بمساحة من الإستقلال الذهنى. و هذه النظرة الثنائية إلى الذات السياسية و التى تحولها إلى جوهر مستقل هى ما يربط وجوه ضعف التناولات السائدة لدراسة السلطة بفهم السيطرة البديل الذى قدمناه فى الشطر الثانى من هذا البحث. لأن التعارض بين ذات و عالم موضوعى و هوالتعارض الذى تنطوى عليه هذه النظرة إنما يتوقف على التسليم بالتمايز الأساسى الذى يخلق تعارضا بين مجال مثالى للوجود و مجال مادى. و يتطابق التمايز الأخير مع التمايز الأوسع الذى نعتبره من المسلمات، بين مجال المعنى و العالم الواقعى. و هذا التعارض الأوسع، بدلا من أن يكون أساسيا لطبيعة السلطة، يتكشف عن مجاز يحاكى، لكنه يفشل فى رؤية، عين التمايز الذى يُنتَجُ من خلاله وقعُ السيطرة الحديث.

الحواشــــى

١- على سبيل المثال، تنتقد دراسة جين كوماروف عن السلطة و المقاومة بين تشيدى أفريقيا الجنوبية قبول " إنقسامات عنيدة " كالتمايز بين " الرمزى و الذرائعى "، لكن نقدها يقتصر على بيان " الإعتماد المتبادل " بين هاتين " المرتبتين المتميزتين للتحديد " بدلا من التساؤل عن طبيعة التمايز.

Jean Comaroff, Body of Power, Spirit of Resistance: The Culture and History of a South African People (Chicago: University of Chicago Press, 1985). 3 - 4, 262.

٢- إن الاختراع السياسى لفكرة الذهن أو الوعى الحديثة و صلته بالنظريات الحديثة عن السلطة بوصفها من حيث الجوهر إكراهية أو قمعية يجد فحصا له فى عمل ميشيل فوكوه، خاصة

Discipline and Punish: The Birth of the Prison (New York: Pantheon, 1977). و The History of Sexuality. Volume 1: An Introduction (New York: Pantheon, 1978).

وقد أستكشفتُ هذه العملية فى سياق إستعماري، و قارنتها بالنظريات قبل الحديثة عن الكيان الشخصي، فى

Timothy Mitchell, Colonising Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

و فيما يتعلق بالمقارنة مع المفاهيم الكلاسيكية للجسم و النفس، أنظر أيضا Richard Rorty, Philosophy and the Mirror of Nature (Princeton: Princeton University Press, 1979).

٣- أنظر نقد روزاليند أوهانلون للدراسات المتعلقة بالمقاومة للحكم الإستعماري فى جنوبي آسيا .

" Recovering the Sudject: Sudaltern Studies and Histories of Resistance in Colonial South Asia, " Modern Asian Studies 22 / 1 (1988), 189 - 224.

4- E. P. Thompson, The Making of the English Working Class (London: Gollancz, 1963), 59 - 68

5- E. P. Thompson, " The Moral Economy of the English Crowd in the Eighteenth Century, " Past and Present 50 (1971), 79

6- James C. Scott, The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia (New, Haven: Yale University Press, 1976).

7- Thompson, " Moral Economy of the English Crowd, " 76.

8- Ranajit Guha, ed, Subaltern Studies: Writings on South Asian History and Society (Delhi: Oxford University Press, 1982 -). James Scott, Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance (New Haven: Yale University Press, 1985).

9- Scott, Weapons of The Weak, 41.

10- Ibid, 38 - 9.

11- Ibid., 304.

12- Ibid., 322.

13- Ibid., 317.

14- Ibid., 307.

15- Scott, Moral Economy of the Peasant, 188 - 9.

16- Pierre Bourdieu, Outline of a Theory of Practice (Cambridge: Cambridge University Press, 1977).

17- Karl Polanyi, The Great Transformation (Boston: Beacon Press, 1957 (1944))., Marshall Sahlins, Stone Age Economics (Chicago: University of Chicago Press).

18- Bourdieu, Outline, 191.

19- Scott, Weapons of the Weak, 307.

20- Bourdieu, Outline, 179.

21- Ibid., 192.

22- Ibid., 191.

23- Scott, Weapons of the Weak, 307.

24- Ibid., 310 - 12.

25- Ibid., 184 - 85.

26- Ibid., 147.

27- Ibid., 139.

28- Ibid., 234 - 35.

29- Ibid., 325 - 26.

30- Ibid., 336.

31- Ibid., 250 - 51.

32- See John R. Bowen, " The War of the Words: Agrarian Change in Southeast Asia, " Peasant Studies 14 / 1 (1986), 61.

33- Scott, Weapons of the Weak, 274.

34- See Christine Buci -Glucksmann, Gramsci and the State (London: Lawrence and Wishart, 1980).

35- Scott, Weapons of the Weak, 316.

36- Ibid., 335.

37- See Joseph Femia, " Hegemony and Consciousness in the Thought of Antonio Gramsci, " Political Studies 23 /1 (1975), 32 - 5

38- Scott, Weapons of the Weak, 326.

39- Ibid., 49.

40- Samuel L. Popkin, The Rational Peasant: The Political Economy. of Rural Society in Vietnam (Berkeley: University of California Press, 1979).

٤١- فيما يتعلق بالصلة بين المستقبلات المصطنعة و العمليات الزراعية الرأسمالية، أنظر

Pierre Bourdieu, " The Disenchantment of the World, " in Algeria 1960 (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

42- Christine White, " Everyday Resistance, Socialist Revolution and Rural Development: the Vietnamese Case, " Journal of Peasant Studies 13 / 2 (1986). 56.

43- ,Scott, Weapons of the weak, 287 - 88.

44- Ibid., 29.

٤٥- بالنسبة للفلاحين الماليزيين، قد تشمل هذه الخبرة ذكريات " الدساكر الإستراتيجية " و " المناطق المفتوحة للنيران " و الإبتكارات الأخرى التى إستحدثها جيش إحتلال بريطانى لسحق التمرد الشيوعى الطويل الأمد فى الملايو بعد الحرب العالمية الثانية، و هى إبتكارات نقلت فيما بعد من جانب المستشارين العسكريين البريطانيين إلى جنوبى فييتنام. و الحال أن تقييم سكوت لإستعداد الماليزيين للتمرد لا يشير إلى هذه الخبرة التاريخية.

46- Scott, Weapons of the Weak, 320.

47- Ibid., 321.

48- Ibid., 242 - 43

49- Ibid., 244 - 45.

50- Ibid., 246 - 47. Citing Karl Marx,Capital, Vol, 1. (Harmondsworth: Penguin, 1970) 737.

51- Foucault, Discipline and Punish, 202 - 3.

52- Scott, Weapons of the Weak, 322.

53- Ibid., 40.

٥٤- تجد هذه الأفكار عن العنف تطويرا إضافيا لها فى

Timothy Mitchell, " The representation of Violence in Writings on Political

Development: The Case of Nasserist Egypt, " in Farhad Kazemi and John Waterbury, eds, Peasant Politics and Violence in the Recent History of the Middle East

55- Charles Taylor, " Interpretation and the Sciences of Man, " The Review of Metaphysics 25 / 1 (1971). 3 - 51, Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures: Selected Essays (New York: Basic Books, 1973).

٥٦- على سبيل المثال، يدعو كتاب ارنستو لاكلاو وشانتال موفى

Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics (London: Verso, 1985).

إلى هجرٍ بعدَ ماركسيٍ لـ " الإنقسام الخطابى / خارج الخطـابى " وتعـارض الفكـر / الواقع " (ص ١١٠). إلا أنهما، شأنهما فـى ذلك شـأن عمـل فوكـوه الـذى يعتمـدان عليه، يفشلان فى توضيح كيفية و سـبب إفـراز فكـرة مـا سـميته بـــ " العـالم بوصفـه معرضـا " لهذه التعارضـات، رغم مراوغتهـا، القويـة جـدا و الواضحـة جـدا علـى مـا يبدو، أنظر

Timothy Mitchell, " The World as Exhibition, " Comparative Studies in Society and History 31 (1989), 217 - 36.

57- Clifford Geertz, " Thick Description: Toward an Interpretive Theory of Culture, " in The Interpretation of Cultures: Selected Essays (New York: Basic Books, 1973 7, 10, 28,.

٥٨- إن الإنتقادات الأخيرة لعمل جيرتز تأخذ عليه فشـله فـى التمييز بشـكل مناسب بين النص الثقافى للسكان الأصليين و النص التفسيرى لعالم الأنثروبولوجيـا (و هـى صعوبة إعترف بها جيرتز نفسه منذ البداية). و هى لا تميل إلـى التسـاؤل حـول مـا هو المقصود بنص من النصوص. أنظر، على سبيل المثال،

Vincent Crapanzano, " Hermes Dilemma: The Masking of Subversion in Ethnographic Description, " in James Clifford and George E. Marcus, eds,

Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography (Berkeley: University of California, 1986) and Mark Schneider, " Culture - as - Text in the Work of Clifford Geertz, " *Theory and Society* 16 / 6 (1987), 809 - 39.
59- Geertz, " Thick Description, " 11 - 12.
60- Mitchell, *Colonising Egypt*.
61- See Mitchell, " The World as Exhibition. "
62- Mitchell, *Colonising Egypt* 142 - 54.
63- Geertz, " Thick Deseription, " 14 - 15.
64- Clifford Geertz, " Deep Play: Notes on the Balinese Cockfight, " in *The Interpretation of Cultures: Selected Essays* (New York: Basic Books, 1973), 448.
65- Rosalind O, Hanlon, " Recovering the Subject. "
66- Scott, *Moral Economy of the Peasant*, 240.
67- Scott, *Weapons of the Weak*, 48, 287 - 88 329.
68- Ibid., 288n, 334 - 35.
69- Ibid., 2.
70- Ibid.,329.
71- Cf. O, Hanlon, " Recovering the Subject. "
72- Mitchell, *Colonising Egypt*, See also Timothy Mitchell, " The Effect of the State, " Paper Presented at the SSRC Workshop on State Creation and Transformation in the Middle East, Istanbul, september 1989
73- Scott, *Weapons of the Weak*, 312 - 13.
74- Ibid., 52, 56.
75- Ibid., 56.
76- Mitchell, *Colonising Egypt* , 44 - 48, 79, 92 - 94.
77- Scott, *Weapons of the Weak*, 48.
78- Ibid., 162.
79- Ibid., 72 - 3, 151 - 3.
80- Ibid., 82 - 4.
81- Ibid., 237.
82- Ibid., 152 - 3.
83- Ibid.,156, 269.

84- Ibid., 266.
85- Ibid.,274.
86- Ibid., 277.
87- Ibid., 104.
88- Ibid., 142 - 43, 268.
89- Ibid, 48
90- Ibid., 56.
91- Ibid., 54 - 5.
92- Foucault, Discipline and Punish, 206.
93- Scott, Weapons of the Weak, 149.

شكر وتقدير

من بين الأشخاص الكثيرين الذين قرأوا و علقوا على مسودة أولى لهذه الدراسة، أشعر بإمتنان خاص لكل من: ليلى أبو لغد و ناثان براون ووِيندى براون و بيرتيل أولمان. كما أود أن أشكر جيم سكوت على إستعداده لمناقشة إنتقاداتى لعمله و على الكرم الذى فعل به ذلك.

المحتويات

للمره الثانيه يتناول الخبير البريطانى الجنسية الأمريكى
الإقامة و العمل حيث يعمل أستاذا بجامعة نيويورك مصر بالدراسة
بعد دراسته السابقه عن إعادة إستعمار مصر و مصر فى الخطاب
الأمريكى مركزا – و من جديد – على علاقة الولايات المتحدة
الأمريكية بمصر بحكم خبرته الطائله بالسياسة الأمريكية ووثائقها و
بحكم إقامته بمصر لفترة طويلة إضافة لإجادته التحدث باللغة
العربية مركزا هذه المرة على خوف الولايات المتحده من وجود
ديموقراطية حقيقية بمصر أساسا و البلدان العربية بوجه عام، و
كيف أن ما تقصده الولايات المتحدة بتطبيق الديموقراطية بمصر
يعنى شيئا آخر غير المعنى الأكاديمى للكلمة و ذلك بمحاولة دعم
سلطة الأنظمة و الضغط المركز فى هذا الإتجاه بكافة الأساليب..

